الفصل الثاني

محتويات الكتابين والقضايا التي تناولاها
(دراسة مقارنة)

obeikan.com

obeikan.com

مدخل منهجي

ترتيب القضايا الجدلية من خلال الكتابين

تمهيد:

في ميدان الجدل الديني، كما في غيره من ميادين الفكر الإسلامي، يستند المؤلفون إلى جملة من المبادئ والقيم والمعايير بعضها مصرح به ولكن أغلبها ضمني، ويمثل أرضية مشتركة بين المنتسبين إلى الثقافة الإسلامية. ومن باب التذكير فقط وتأطيراً لهذا المبحث نشير إلى العناصر العقائدية الإسلامية الكبرى والتي تعتبر حقائق بديهية لا تحتمل النقاش، إذ العقيدة الإسلامية تقوم على الإيمان:

- بوجود إله حي، هو الواحد الأول الحق الذي ليس كمثله شيء، له الأسماء الحسنى، يعرفه البشر عن طريق ما أوحى به إلى الأنبياء والمرسلين وآخرهم محمد ﷺ.
- بأنّ الوحي الإلهي لا يتطرق إليه الشك بوجه من الوجوه، وهو مشكاة النور التي تنبني عليها أسس كل علم وكل نظر.
- بأنّ القرآن الكريم هو ذلك الوحي الذي يقوم عليه الدين الحق الذي لن ينسخ.
- بأنّ محمداً ﷺ رسول الله بعثه لإظهار الحق والطريق المستقيم وتعليم الكتاب والحكمة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- بأنّ محمداً ﷺ مؤسّس الأمة الإسلامية والمرشد الروحي والزمني الأمثل،

وقد جمع الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعاً ـ أقواله وأفعاله بأمانة في متون الحديث.

- بأنّ الإسلام دين التوسط والاعتدال فهو دين الفطرة لا يستعصي على الفهم ولا يناقض العقل ويؤدي إلى النجاة في الدنيا والآخرة.
- بأنّ أركان الإسلام من شهادة وصلاة وزكاة وصوم وحج وجهاد توفر أحسن الظروف للنشاط الروحي والجسدي في ميادين الحياة الفردية والعائلية والسياسية.

ونظراً للإيمان بهذه العقيدة، فإنّ المفكرين المسلمين الذين اشتغلوا بالمسيحية وأخضعوها للمعايير الإسلامية، وحكموا عليها من خلال مقاييسها، وخلصوا بذلك إلى جملة حقائق هي:

أ ـ استحالة وجود علاقة حلولية بين الله والإنسان. فالإيمان بأن يكون أحد إلهاً وإنساناً في نفس الوقت هو عين الشرك، أي أنه الكبيرة التي لا تغتفر وذنب في حق الله لا مجال فيه للتسامح. ذلك أنّ آيات قرآنية عديدة صريحة في نفي هذه العلاقة: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 72]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: 30 ـ 31].

ب ـ أنّ الأدلة على نبوة محمد ﷺ تتكافأ مع الأدلة على نبوة الأنبياء الذين يؤمن بهم النصارى إن لم تكن تفوقها. فقد بشرت به الكتب، وكان مثال الإنسان الكامل في جميع أقواله وأفعاله وصفاته، وجاء بالمعجزات، ودعا إلى التوحيد الذي دعا إليه سائر الأنبياء.

جـ ـ تفوق القرآن على الكتب السابقة له؛ لجمعه بين التوحيد وتصديق الرسل والحث على الصالحات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والترغيب في الجنة والترهيب من النار، مع ما له في القلوب من الجلالة والحلاوة رغم أميّة من جاء به.

د ـ أنّ انتشار الإسلام ودخول الناس فيه أفواجاً من جميع الألوان والأجناس وغلبة الدولة التي أسسها وتقدم الحضارة التي أنشأها والمعجزات الباهرة التي كان له الفضل فيها، كل ذلك دليل على صحة هذا الدين وأحقيّته بالاتّباع.

وتترتب على التسليم بهذه الحقائق نتيجتان تردان باطراد في الردود على النصارى، ويمكن القول إنه لولاهما لما كان هناك داعٍ إلى الدخول في جدل والخوض في نقاش مع أتباع الطوائف النصرانية المعروفةً وقتئذ:

الأولى: هي أنّ النصارى ـ من ملكية ونساطرة ويعاقبة ـ ليسوا على دين المسيح. فعيسى لا يمكن أن يدعو إلى ما يخالف الإسلام الذي هو دين إبراهيم قبل أن يكون دين محمد ﷺ. وإنما حاد النصارى عن تعاليمه وأحدثوا تحت تأثير العقائد الوثنية واتباع الأهواء وتقليد الرؤساء والوقوع تحت وطأة المصالح السياسية ديناً يختلف عما في الإنجيل ولا يستند إذن مثل الإسلام إلى سلطان إلهي، بل هو تركيب بشري صرف. وبالتالي فكل نقد يوجه إليه لا يمس دين المسيح في شيء.

الثانية: أنّ الكتب التأسيسية في النصرانية لا تفيد ما يعتقده النصارى. وسواء لحق التحريف بهذه الكتب تعمداً أو تناسياً أو من قبل التراجمة والكتاب، فأصبحت تبعاً لذلك تحتوي على عناصر مريبة، أو قبلت على علاتها وفي الصيغة المتداولة عند المؤمنين بها، فإنّ العقائد النصرانية في كلتا الحالتين مبنية على فساد في تأويل هذه الكتب، وهناك مخارج في التأويل صحيحة سيجتهد أصحاب الردود في بيان وجوهها بما يتناسب خاصة مع التوحيد الإسلامي.

هذا هو إذن الإطار الفكري العام الذي ينبغي، فيما نعتقد، أن تنزل فيه الردود الإسلامية على النصارى. ورغم وعينا بتماسك عناصره تماسكاً يتعذر معه فصل ما ينتمي منه إلى توضيح العقيدة الإسلامية والدفاع عنها فيما يتعلق برفض العقيدة المخالفة والرد عليها. إلى تفريع أغراض الجدل لأسباب منهجية بحتة، فإننا لم نختر هذا التخطيط بالذات بقدر ما فرض نفسه علينا، إذ كانت غاية كل الردود إظهار فساد عقائد النصارى، ونسبة التحريف إليهم وإبراز الدور الذي

لعبه البشر في تكوين هذه العقائد[1]. وسنسعى في عرض هذه الأغراض جميعاً إلى الإحاطة بما جاء في الكتابين مع تبويب المعلومات المتناثرة فيها وترك المجال قدر الإمكان للشيخين حتى يعبرا عن الأفكار التي دافعا عنها.

تقويم الكتابين

تعتبر مقدمة «الجواب الصحيح» مدخلاً تأطيرياً لجواب ابن تيمية على رسالة أسقف صيدا بولس الأنطاكي والذي يستهدف[2]:

أ ـ تعريف النصارى بدين الإسلام وما نحن عليه.

ب ـ إقرار حقائق الإيمان كما هي.

ج ـ التأكيد على أصول العقيدة.

د ـ تعريف أهل الكتاب بموقفنا من الرسل والأنبياء والكتب السابقة.

ومن الواضح أنّ ابن تيمية أراد أن يجعل من مقدمة كتابه منطلقاً للحسم في القضايا المضمونية التي استوعبها جوابه وزيادة، فاختار بذلك مسلك التأصيل بغاية الإقناع، فقد كان مكثراً من سوق الآيات الدالة على:

أ ـ الأسماء والصفات.

ب ـ إرسال الرسل وأنّ دين الأنبياء واحد.

ج ـ عبودية كل المخلوقات لله تعالى.

د ـ التفصيل المدقق في الشهادتين وتحديد معنى الدين الحق، بتفضيل ما جاء به محمداً ﷺ على غيره وذلك بقوله: «وقد خص الله تبارك وتعالى محمداً ـ ﷺ ـ بخصائص ميزه بها على جميع الأنبياء والمرسلين، وجعل له شرعة ومنهاجاً، أفضل شرعة وأكمل منهاجاً»[3].

---

(1) الشرفي، عبد المجيد: مرجع سابق ص189 وما بعدها ـ بتصرف.

(2) أي الجواب.

(3) **الجواب الصحيح**، ج1، ص68

مقاصد المقدمة:

قسّم ابن تيمية مقدمة كتابه إلى ثلاثة مقاصد كبرى، تعهد في المقصد الثالث منها باتباع منهج موضوعي في عرض القضايا ومناقشتها ثم في تقرير الحقائق، وذلك على النحو التالي:

المقصد الأول: ذكر سبب تأليف الكتاب: بناءً على العرض السابق لدواعي التأليف والذي قصد منه ابن تيمية:

- الرد على رسالة بولس الأنطاكي.
- إعلان دين الإسلام بين النصارى.
- الرد على الفلاسفة من يونان ومن تأثر بهم من مسلمين.
- الرد على المتصوفة، الذين أكثر من إيراد مقولاتهم وتفنيدها.

لذلك يمكن تقرير أنّ الكتاب يحتوي على جزئين كبيرين:

الجزء الأول: استغرق الرد على رسالة بولس النصراني ـ الأنطاكي ـ أي إلى حدود الجزء الثالث من الطبعة المعتمدة في هذا البحث[1].

الجزء الثاني: خصص للرد على ما يكتبه النصارى عامة، لاعتبار انتهاء الرد على الرسالة في الجزء الثالث: كما تقدمت الإشارة إلى ذلك. كما أنّ ابن تيمية يستعمل كثيراً عبارة (ثم قالوا): إلى جانب ملاحظة محقق الكتاب[2] والتي قال فيها «من قوله: وهذا مما عرفته... إلى هذا الموضع[3] هو من كلام رجل يظهر أنه مسلم، وأنه كان يقوم بنقل ما يكتبه النصارى للشيخ المؤلف ليرد عليه».

المقصد الثاني: عرض مجمل ما جاء برسالة بولس[4] من دعاوى: وقد قسمه ابن تيمية إلى ستة فصول[5].

---

(1) المرجع السابق: ج2، ص202.

(2) المرجع السابق، هامش ج5، ص58.

(3) نص كلام الواسطة: وهذا مما عرفته من أنّ القوم الذين رأيتهم وخاطبتهم في محمد ﷺ وما يحتجون به عن أنفسهم، فإن كان ما ذكره صحيحاً، فللّه الحمد، وإن كان خلاف ذلك، فهو لن يكتب ذلك، فقد جعلوني سفيراً، والحمد لله رب العالمين

(4) انظر الرسالة بكاملها: ملحق رقم 2.

(5) **الجواب الصحيح**، ج1، ص101 وما بعدها.

الفصل الأول: دعواهم أنّ محمداً ﷺ لم يبعث إليهم بل إلى أهل الجاهلية من العرب ودعواهم أنّ في القرآن ما يدل على ذلك.

الفصل الثاني: دعواهم أنّ محمداً ﷺ أثنى في القرآن على دينهم الذي هم عليه، ومدحه بما أوجب لهم أن يثبتوا عليه.

الفصل الثالث: دعواهم أنّ نبوات الأنبياء المتقدمين، كالتوراة والزبور والإنجيل، وغير ذلك من النبوات، تشهد لدينهم الذي هم عليه من الأقانيم والتثليث والاتحاد وغير ذلك، بأنه حق وصواب فيجب التمسك به، ولا يجوز العدول عنه، إذا لم يعارضه شرع يرفعه ولا عقل يدفعه.

الفصل الرابع: فيه تقرير ذلك بالمعقول، وأنّ ما هم عليه من التثليث ثابت بالنظر المعقول، والشرع المنقول، موافق للأصول.

الفصل الخامس: دعواهم أنهم موحدون، والاعتذار عما يقولونه من ألفاظ يظهر منها تعدد الآلهة، كألفاظ الأقانيم، فإنّ ذلك من جنس ما عند المسلمين من النصوص التي يظهر منها التشبيه والتجسيم.

الفصل السادس: أنّ المسيح ـ عليه السلام ـ جاء بعد موسى ـ عليه السلام ـ بغاية الكمال، فلا حاجة ـ بعد النهاية ـ إلى شرع يزيد على الغاية، بل يكون ما بعد ذلك شرعاً غير معقول.

المقصد الثالث: عرض منهج المؤلف في رد دعاويهم: فقد ألزم ابن تيمية نفسه الموضوعية في عرض القضايا ومناقشتها، وأنّ ذلك من أمر الدين وأساس خلق المسلم وذلك بقوله[1]: و«نحن ـ ولله الحمد والمنة ـ نبيّن أن كل ما احتجوا به من حجة سمعية: من القرآن أو من الكتب المتقدمة على القرآن، أو عقلية، فلا حجة لهم في شيء منها، بل الكتب كلها مع القرآن، والعقل حجة عليهم، لا لهم، بل عامة ما يحتجون به من نصوص الأنبياء، ومن المعقول فهو نفسه حجة عليهم، ويظهر منه فساد قولهم، مع ما يفسده من سائر النصوص النبوية، والموازين التي هي مقاييس عقلية، ثم ثنى على ذلك بإيراد

(1) المرجع السابق، ج1، ص107.

حديث الرسول ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة، رجل عَلِمَ الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل عَلِمَ الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار»[1].

والذي يستفاد من سوق هذا الحديث الشريف:

أولاً: أنه ينطلق في عمله هذا عن علم ومعرفة لا مجرد هوى.

ثانياً: توفير ضمانات الموضوعية في العرض والنقد، وهو التزام ديني عقائدي، وفي ذلك عمل تأصيلي لقضية المنهج، على عادة ابن تيمية في سائر كتبه.

ثالثاً: أنّ هذه الصفات التي يتصف بها المؤمن هي نقيضة لما يتصف به أهل الباطل ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ﴾ [النجم: 23]، فهم يدعون المحكم الصريح من نصوص الأنبياء، ويتمسكون بالقدر المشترك المتشابه في كل المقاييس والآراء.

وبناء على تلك المقدمات خلص ابن تيمية إلى رأيه»[2] أن دين النصارى الباطل إنما هو دين مبتدع، ابتدعوه بعد المسيح عليه السلام ـ وغيروا به دين المسيح، فضلَّ منهم من عدل عن شريعة المسيح إلى ما ابتدعوه. وهو أسلوب تقريري انتهجه المؤلف في الخلوص إلى الحقائق النهائية قائم على ثلاثية:

أ ـ عرض القضية.

ب ـ إيراد الشواهد.

جـ ـ تقرير الحقيقة.

---

(1) أبو داود: **السنن**، كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطىء؛ حديث رقم 3102؛ والترمذي: **السنن**، كتاب الأحكام، باب ما جاء عن الرسول ﷺ في القاضي؛ حديث رقم 1244؛ وابن ماجه: **السنن** ـ كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق؟ حديث رقم 2306.

(2) **الجواب الصحيح**، ج1، ص109

ومثال ذلك عرضه لفصل: دين الأنبياء واحد: هو الإسلام[1]. فقد ساق في معرض تحليله ومناقشته إحدى عشر شاهداً قرآنياً ختمه بقوله: «فلا يكون عابداً له من عبده بخلاف ما جاءت به رسله»[2]، وقد استنبط من الأدلة المؤيدة لما انتهى إليه ما يؤكد رأيه ويقنع به قارئ كتابه، ومن ذلك:

أ ـ ظهور المعارضين للحق.

ب ـ معارضة أعداء الحق بدعاويهم الكاذبة.

جـ ـ التحذير من اتّباع بدع اليهود والنصارى.

وهو في خلال ذلك يتقلب بين:

- الاستدلال بالآيات القرآنية.
- الاحتجاج بالأحاديث النبوية.
- عرض بعض المصطلحات الفلسفية.
- بيان زيغ وضلال باقي الأديان والمذاهب.

وهو عمل يتفق في جملته مع الأسلوب المنهجي الذي سلكه رحمت الله في تصدير (إظهار الحق). حيث عمد إلى توجيه المقدمة نحو موضوع الكتاب، فجاءت متضمنة لثلاثة محاور رئيسة وأخرى فرعية:

أولاً: حالة الهند الدينية والسياسية.

ثانياً: سبب تأليف الكتاب، الذي قرن فيه بين الاستجابة لطلب الشيخ أحمد بن زيني دحلان، ونـزولاً عند رغبة السلطان العثماني الذي استضافه قصد التعرف عن قرب على حقيقة المناظرة الكبرى. إلا أن السبب المباشر هو توثيق فصول المناظرة التاريخية واستكمال بقية المباحث المقررة ونشرها بين المسلمين تحقيقاً للفائدة.

ثالثاً: مدخل خصّه للتنبيه على أمور رئيسة في الكتاب

(1) المرجع السابق، ج1، ص81.
(2) المرجع السابق، ج1، ص83.

أ ـ حدد مفاصل الكتاب الكبرى والموضوعات الجدلية.

ب ـ توضيح الأسلوب الذي اتبعه في الردود، وأن ذلك لا يعني تجاوزاً منه وسوء أدب مع الآخرين إن استعمل مصطلحات غير مألوفة في الردود الإسلامية، وإنما هو استعمال لأسلوب النصارى المعتاد عندهم في توجيه النقد لكتبهم أو تقرير حقائق نهائية أو الحكم على الأشخاص وذلك:

1 ـ استعمال القساوسة هذه الاصطلاحات والنعوت عند مخاطبتهم للمسلمين وهم أحق بها، كما استعملها علماؤهم لنعت عظمائهم مثل البابا، أو وصف بعض كتاباتهم.

2 ـ نسبة القس:

- كل ما يصدق على كتبهم إلى القرآن الكريم، إذ ليس عندهم علم بحال كتبهم «نعم ظنّ بعض العلماء في حق إنجيل متى فقط أنه لعله كان باللسان العبراني أو العرامائي ثم ترجم باليوناني لكن الغالب أن هذا أيضاً كتبه «متّى الحواري» باللسان اليوناني»[1] كما أطلق فندر على التوراة أنها أبطلت ونزعت، «وكانت ضعيفة وعديمة النفع، وغير مكملة لشيء ومعيبة[2]، ونقل وارد الكاثوليكي في كتابه «إنه وصل عرض حال من فرقة البروتستانت إلى السلطان جيمس الأول بهذا المضمون: إن الزبورات التي هي داخلة في كتاب صلاتنا مخالفة للعبري بالزيادة والنقصان والتبديل في مئتي موضع تخميناً»[3].

- كل ما يصدق على تاريخهم لتاريخ المسلمين: من ادعائهم انتشار الإسلام بقوة السيف والإكراه، وقد رد «سيل» مترجم القرآن على ذلك بقوله: «ومن قال إن الإسلام شاع بقوة السيف فقط فقوله تهمة صرفة، لأن بلاداً كثيرة ما ذكر فيها اسم السيف أيضاً وشاع فيها الإسلام»[4].

---

(1) **إظهار الحق**، ج1، ص64

(2) المرجع السابق، ج1، ص29.

(3) المرجع السابق، ج1، ص39.

(4) المرجع السابق، ج1، ص50.

- كل ما يصدق على تصرفهم وسلوكهم إلى المسلمين: فقد ردّ لوثر ترجمة زونكليس ولقبه بالأحمق والحمار والدجال والخادع[1].
- إلحاق كل ما ألحقوه بأنبيائهم إلى الرسول ﷺ، ومن ذلك قول فندر: «ذهب محمد قبل ادعاء النبوة إلى الشام بإرادة التجارة مع عمه أبي طالب، ثم ذهب إليها مفرداً مرات»[2] والقصد من ذلك محاولة إثبات أن الرسول ﷺ اطلع على كلام الرهبان، وتربطهم به صلة، ومن ثم الاستدلال على أن ما جاء به هو من إنتاجه الخاص.

ج ـ تحديد المصادر والمراجع التي اعتمدها في كتابه، وأن أغلبها منسوب إلى فرقة البروتستانت لغلبة المنصرين منها في الهند وتوفر كتبهم هناك. وأنه مع علمائها وقعت المناظرة والمباحثة.

د ـ عرض خمساً وثلاثين نموذجاً من التحريف القصدي الذي اتسمت به كتب المنصرين، وجرت عليه عادتهم قصد التمويه والتضليل، مأخوذة من كتب القسيس فندر «ميزان الحق» و«حل الإشكال» و«مفتاح الأسرار».

ومما يلاحظه كذلك:

- أن الأمور التي نبّه عليها في المقدمة هي جوهر المباحث التي تناولها في الكتاب.

- قام رحمت الله بتقسيم مباحث كتابه بشكل مفصل، وذلك واضح من خلال إحالته في المقدمة بقوله: وستعرف في الفصل (كذا) من الباب (كذا). ويتكرر هذا في كل المقدمة وذلك للاعتبارات التالية:

1 ـ أن الصورة الكاملة لمواضيع الكتاب واضحة عنده، لأنه الصياغة النهائية للمناظرة الكبرى التي جرت بينه وبين فندر.

2 ـ أن هذا الكتاب هو زبدة مؤلفاته.

---

(1) المرجع السابق، ج1، ص24.
(2) المرجع السابق، ج1، ص56.

3 ـ أراد أن يجعل من كتابه هذا مرجعاً يعتمد عليه، وكان قد تحدى بالرد عليه من طرف النصارى وغيرهم. وهو عمل شابه (الجواب الصحيح) لابن تيمية من أوجه منها، أنه:

أ ـ زبدة مؤلفاته في الرد على أهل الكتاب وخاصة النصارى.

ب ـ مرجع يعتمد عليه، لاعتباره بداية التأسيس والتأصيل للمنهج الإسلامي.

ج ـ أعجز غيره في الرد عليه.

د ـ أثر في النصارى؛ علمائهم وعامتهم.

4 ـ أراد من خلاله أن يقرر حقيقة ما عليه عقائد النصارى وقد حسم ذلك في المقدمة من خلال النقطة الرابعة بقوله: «لكن لما لم يثبت كون الكتب المسلمة عندهم المنسوبة إلى الأنبياء بحسب زعمهم كتباً إلهامية، بل ثبت عكسه وثبت أن بعض مضامين هذه الكتب يجب على كل مسلم أن ينكره أشد الإنكار، وثبت أن الغلط والاختلاف والتناقض والتحريف واقعة فيها جزماً؛ فإني معذور أن أقول: إن هذه الكتب ليست كتباً إلهية..»[1] ثم أورد اعتراف «فندر» في موضعين:

الأول: «وذا حق أن الإنجيل الثاني والثالث يعني إنجيل مرقس ولوقا ليسا من الحواريين»[2].

الثاني: «إن المسيحيين بدّلوا أناجيلهم ثلاث أو أربع مرات منها تبديلاً كأن مضامينها أيضاً بُدّلت»[3].

وختم المقدمة بقوله: «فإذا عرفت ما ذكرت حصل لك الإطلاع على ستة وثلاثين قولاً من أقوال القسيس النبيل وأنقل في أكثر المواضع من كتابي هذا من أقواله الأخرى أيضاً وأرد عليها، وأسأل الآن القسيس النبيل: أيجوز لي

(1) المرجع السابق، ج1، ص12.
(2) المرجع السابق، ج1، ص65.
(3) المرجع السابق، ج1، ص70.

نظراً إلى الأقوال التي نقلتها أن أقول في حقه إقتداءً بعادته قولاً مطابقاً لقوله: إن هذه المواد التي لا أساس لها والمواد التي نقلها تدل دلالة واضحة على قلة علمه وعدم دقة نظره، لأنه لو كان له دقة جزئية وأدنى معرفة بالعلم لما قال ذلك، أم لا يجوز!»[1].

(1) المرجع السابق، ج1، ص93.

obeikan.com

القسم الأوّل

المباحث المشتركة

المبحث الأول

التثليث

●

تمهيد:

نلاحظ أولاً أن المفكرين المسلمين سجلوا بكل اهتمام وجود عدد من الفرق النصرانية «الموحدة» أبرزها الآريوسية، ظهرت عبر التاريخ فكانت وفية للتوحيد اليهودي والمسيحي الأصلي والبدائي إلى أن طغت عليها الفرق «المثلثة» فأصبحت هامشية حتى جاء الإسلام فدخل أتباعها فيه[1]. ولم يكن عامة هذا الصنف من النصارى هو المعني بالردود الإسلامية، ولا حتى الفرق الثانوية التي تختلف فيما بينها في طبيعة المسيح بالخصوص، بل كانوا كثيراً ما يضربون مثلاً على فساد عقيدة النصارى وعدم وفائها لرسالة عيسى عليه السلام، بل اعتبروا الطرف الذي يمكن التحاور معه لاشتراكه مع المسلمين في القدر الأدنى من الأصول الإيمانية الأساسية. وإنما كانت آراء أتباع الفرق الثلاثة الكبرى: الملكية والنسطورية واليعقوبية، هي المقصودة عند «الكلام على النصارى في التثليث».

---

(1) الناشىء الأكبر: **الكتاب الأوسط في المقالات**، بيروت 1971، ص82. وانظر: عبد الجبار بن أحمد الهمذاني: **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، القاهرة 1965، ج5، ص85. أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: **كتاب التمهيد**، بيروت 1957، ص165.

obeikan.com

وقد حرص عدد من أصحاب الردود على عرض هذا التثليث قبل محاولة دحضه. ويعتبر رد القاسم بن إبراهيم الحسني أقدم نص حّرر في هذا المجال وقد لخص ذلك بقوله: «زعمت النصارى كلها أن الله سبحانه وتعالى ثلاثة أشخاص مفترقة، وأن تلك الأشخاص الثلاثة كلها طبيعة واحدة متفقة. وقالوا: فالأب غير مولود، والابن فابن وولد مولود وروح القدس فلا والد ولا مولود، وكل واحد من الثلاثة بما قلنا فموجود. وقالوا: إن هذه الأشخاص الثلاثة لم تزل جميعاً معاً لم يسبق بعضها في الوجود بعضاً وإن ما ذكرنا من الأب والروح القدس والولد لم يزالوا كلهم في اللاهوت وملك واحد، ليس بين الثلاثة كلها واحد في الطبيعة، وأن هذا الواحد في الطبيعة ثلاثة في الأشخاص المفترقة. فالأب والابن والروح القدس ـ كان دركهم بعقل أو حس ـ قد صاروا في الذات والطبيعة فرداً وفي الأقانيم التي هي الأشخاص الثلاثة عدّاً. فالطبيعة تجمعهم وتوحدهم والأقانيم تفرّقهم وتعددهم، فالأب ليس بالابن والابن فليس بالروح...»[1].

وقد بحث أصحاب الردود عن الأسباب التي دعت النصارى إلى القول بأن الله أب وابن وروح قدس، فيحددها الحسن بن أيوب كما يلي: «على أنّا وجدناكم تقولون في معنى التثليث: إن الذي دعاكم إليه ما ذكرتم أن (متى) التلميذ حكاه في الإنجيل عن المسيح عليه السلام، إذ قال لتلاميذه: سيروا في البلاد، وعمدوا الناس باسم الأب والابن والروح القدس[2]، وأنكم فكرتم في هذا القول بعقولكم فعلمتم أن المراد بذلك أنه لما أن ثبت حدوث العالم علمتم أن له محدثاً فتوهمتموه شيئاً محدثاً ثم ناطقاً لأن الشيء ينقسم لحي، ولا حي، والحي ينقسم لناطق، ولا ناطق. وأنكم علمتم بذلك أنه شيء حي ناطق فأثبتم له حياة ونطقاً غيره في الشخص وهما هو في الجوهرية..»[3].

---

(1) **الرد على النصارى**: نشره وترجمه إلى الإيطالية I. DI matteo في R.S.O (1922-1921) ص331 ـ 304..

(2) **إنجيل متى**: 28/ 19.

(3) **الجواب الصحيح**، ج4، ص163

المطلب الأوّل

قضية التثليث عند ابن تيمية

يعتبر ابن تيمية في رده نقلة نوعية لجمعه في عرض القضية ونقدها بين مصطلحات الجوهر والذات والطبيعة، وعقده فصلاً كاملاً إلى جانب الاستطراد الكثير للحديث عن أصول الفلسفة اليونانية وعرض أهم مبادئها الفكرية خاصةً فيما يتعلق «بطبيعة الذات الإلهية»، والربط بين هذه المقولات وعقائد النصارى. وتحقيق الانحراف التاريخي الذي أسس له بولس بنقله للفكر اليوناني ومحاولة توطينه بين العقائد النصرانية، والذي انتهى به إلى تكوين دين جديد جمع فيه بين المقولات الدينية النصرانية والعقائد الوثنية والتحكم البشري[1]. وقد عرض ابن تيمية للقضية من خلال تفصيله في جملة مباحث ركز عليها النصارى في كتبهم ورسائلهم وكذلك في خطابهم الدارج، وقد استخلص ذلك أساساً من مضمون رسالة بولس الأنطاكي، ومن كلام الواسطة الذي ينقل إليه أخبارهم ويصف له عقائدهم، فهو ينطلق من:

1 ـ جهده الفردي في القراءة والاستخلاص

2 ـ الاعتماد على نصوص مدعمة:

أ ـ رسالة الحسن بن أيوب

ب ـ كتاب سعيد بن البطريق.

1 ـ العرض والنقد التأسيسي:

أورد ابن تيمية في بداية عرضه ما يحتج به النصارى في قولهم عن المسيح عليه السلام:

– «هو الله» بأنه كان يحيي الموتى، ويبرئ الأسقام، ويخبر بالغيوب، ويخلق من الطين كهيئة الطير، ثم ينفخ فيه فيكون طائراً، وذلك كله بأمر الله وليجعله آيةً للناس.

---

(1) **الجواب الصحيح**، ج3، 281 وما بعدها.

- «إنه ولد الله» فإنهم يقولون لم يكن له أب يُعلم، وقد تكلم في المهد وهذا شيء لم يصنعه أحد من ولد آدم.
- «ثالث ثلاثة» بقول الله: فعلمنا، وأمرنا، وخلقنا، وقضينا، فيقولون: لو كان واحداً ما قال إلا فعلت، وقضيت، وأمرت وخلقت[1].

وقد كان في خلال عرضه ونقده يعتمد على أسلوب منهجي يضمن به التزامه الديني بالموضوعية وتأكيد عملية تبليغ رأيه والكشف عن الحقيقة أمام النصارى والمسلمين على السواء فهو:

- يستدل بالآيات القرآنية.
- يستدل بالأحاديث النبوية.
- يرجع إلى آراء المفسرين المسلمين.
- يورد أحداث تاريخية واقعة موثوقاً منها.
- يعتمد الدليل العقلي المنطقي.
- يستشهد بما ورد في كتب العهدين.
- يستشهد بآراء علماء النصارى؛ خاصةً سعيد بن البطريق.
- يستشهد بآراء فرق النصارى ونقولهم.
- الربط المنهجي بين عقائد النصارى والتيارات الدينية والفلسفية الأخرى.
- يقارن بين بعض آراء النصارى وما ذهب إليه بعض الفرق المنتسبة للفكر الإسلامي

وخاصةً فرقة الجهمية التي جعلها منطلقاً له في الحديث التفصيلي في معنى الكلمة من خلال قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: 171]. فالكلمة هي التي ألقاها الله إلى مريم قصد الخلق وليس «الكن» مخلوقاً وإنما قال كن فكان عيسى بـ«كن»، وليس عيسى هو الكن، فالكن من الله قوله، وليس الكن مخلوقاً، وهو ما

(1) المرجع السابق، ج1، ص193 وما بعدها.

وقعت فيه الجهمية عندما قالوا: عيسى روح الله وكلمته لأن الكلمة مخلوقة. وهو ذات المعنى الذي تدل عليه «وروح منه»؛ أي من أمره كان الروح فيه. وقد استنجد في تفسيره هذا بقول السدي، ومعمر، وقتادة، والإمام أحمد، والليث، ومجاهد. ويقارن بين ذلك وبين قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17] الذي هو إخبار عن أن هذا الروح الذي تمثل لها بشراً سوياً أنه رسول ربها، فدل الكلام على أن هذا الروح عين قائمة بنفسها ليست صفة لغيرها. وأنه رسول من الله ليس صفة من صفات الله.

وقد أجمل ذلك في قوله: ليس في لغة المسيح ولا لغة أحد من الأنبياء، أنهم يسمون صفة الله القائمة به ولا كلمته ولا حياته لا ابناً ولا روح قدس، ولا يسمون كلمته ابناً، ولا يسمون نفسه ابناً، ولا روح قدس، ولكن يوجد فيما ينقلونه عنهم أنهم يصفون المصطفى المكرم ابناً، وهذا موجود في حق المسيح وغيره كما يذكرون أنه قال تعالى لإسرائيل[1]: «أنت ابني البكر»[2].

ومن خلال ذلك يخلص إلى نتيجتين منهجيتين:

الأولى: أن النصارى لا يؤسسون كلامهم على مقدمات منطقية، ويتذرعون لإخفاء التناقض بقولهم؛ هذا لا يعرف بالعقل بل المطلوب فيه التسليم فقط.

الثانية: أن من طبعهم الكذب: فقد نسبوا لمحمد ﷺ في الآيه ﴿فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 49]، قوله: بإذن اللاهوت الذي هو كلمة الله المتحدة في الناسوت. وهذا من جنس نسبتهم إليه قوله ﷺ في:

- ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]، أي النصارى.
- ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾ [آل عمران: 85]، أي العرب.
- ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: 25]، أي الحواريين.
- ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 2]، أي الإنجيل.

---

(1) **سفر الخروج**: 4/ 22، 23.

(2) المرجع السابق، ج2، ص152.

فحسب تقسيم ابن تيمية الذي اختاره لنقض مقولات النصارى، فإن الكلمة:

- إما أن تكون هي الله أو صفة لذاته أو لا هي ذاته ولا صفة له، أو الذات والصفة جميعاً: فإن لم تكن كذلك كانت بائنة عنه مخلوقة له، حينئذٍ لم يتحد بالمسيح لاهوت.
- هي الذات أو الذات والصفة معاً فهي رب العالمين، أي الأب عندهم؛ والمسيح ليس كذلك ولم يتحد به الأب بل الابن.
- هي صفة لله: فصفة الله ليست هي الإله الخالق، والمسيح عندهم هو الإله الخالق، وصفة الله القائمة بذاته لا تفارق ذاته وتحل بغيره وتتحد به وكلمة الله عندهم اتحدت بالمسيح.
- حسب ادعائهم هي من جنس قول بعض المسلمين: إن التوراة أو الإنجيل حلاّ في القرآن أو القرآن اتحد بهما، وأن القديم حلّ في المخلوق أو اتحد به، فإنه على هذا التقدير ـ الذي هو خطأ في أساسه ـ فرق بين المسيح وبين سائر من يقرأ هذه الكتب، فإن ألزموا أنفسهم حجة هؤلاء؛ فإن المسيح لا يمكن أن يكون هو الله ولا ابن الله ولا رباً للعالم. فقولهم إنه إله بلاهوته ورسول بناسوته باطل لاعتبار:
- أن الذي يكلم الناس إما هو الله أو هو رسول الله، وكلاهما يبطل الثاني إن ثبت في ذاته. وجميع الكتب على أن الذي كلم موسى عليه السلام عند الشجرة هو الله. ولم يعرف عن المسيح تغير في كلامه وصوته، فهو مثل سائر الناس. وأن الاختلاف بيّن، بين صوت وكلام الإنسان السوي والذي حال صرعه وبعد أن يفارقه الجنّيّ.
- دلالة خطاب المسيح عليه السلام فيما أثر عنه في كتب النصارى.
- أن مصير الشيئين شيءٌ واحدٌ مع بقائهما على حالهما بدون الاستحالة والاختلاط ممتنع في صريح العقل.
- أنه مع الاتحاد يصير الشيئان شيئاً واحداً. فيكون الإله هو الرسول والرسول هو الإله. فيلزم أن يكون قد أصاب رب العالمين ألم الجوع والعطش والضرب والصلب.

وهو ما تضمنه قول النصارى: «والثلاثة أسماء وهي إله واحد مسمى واحد، ورب واحد، خالق واحد شيء حي ناطق، أي: الذات والنطق والحياة، فالذات عندنا الأب الذي هو ابتداء الاثنين، والنطق الابن الذي هو مولود منه لولادة النطق من الفعل، والحياة روح القدس[1]، وهذه أسماء لم نسمه نحن بها»[2]. وهو مناقض لقولهم: «إنا لما رأينا حدوث الأشياء علمنا أن شيئا غيرها أحدثها»[3]، مما يجعل من نظرهم هو الموجب لقول النصارى، مما يعني أنهم نظروا واستدلوا ثم قالوا هذا الرأي، وذلك باطل لاعتبار:

- أنهم لم يروا حدوث جميع المخلوقات بل رأوا حدوث الظواهر: السحاب والمطر والحيوان... وليس لهم دليل على حدوث سائر الأشياء.
- كما أن حدوثها لم يكن من ذواتها لما فيها من التضاد والتقلب قول باطل، لأن المحدث لا يحدث نفسه، كما أن العدم لا يخلق موجوداً.

---

(1) المرجع السابق، ج3، ص183.

(2) يطلق لفظة الروح القدس ويراد به:

1 ـ جبريل عليه السلام الذي نزل بالقرآن، وهو الروح الأمين الذي ينزل بالتأييد ومن ذلك قول الرسول ﷺ لحسان بن ثابت: «أجب عني، اللهم أيده بروح القدس»، وهذا دليل على أن:

- اللاّهوت لم يكن متحداً بناسوت حسان بن ثابت.
- التأييد لم يكن من خصائص المسيح عليه السلام، بل أيد غيره حتى من غير الأنبياء وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: 22]. وهو تأييد يشمل كل من لم يجب أعداء الرسل.
- جاء ذكر الروح القدس في القرآن الكر يم على معنى:

أ ـ الملك: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: 22].

ب ـ ما يجعله الله في قلوب أنبيائه وأوليائه من الهدى والتأييد ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: 52].

جـ ـ الوحي: سمي روحاً لأنه يحيي القلوب ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: 15] والمسيح عليه السلام مؤيد بهما.

2 ـ **الناموس**: هو جبريل وهو الكتاب الذي نزل به وما فيه من الأمر والنهي والشرع. وما جاء في قول ورقة بن نوفل: «هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى»، ففسر الناموس بهذا وهذا وهما متلازمان.

(3) المرجع السابق، ج3، ص191.

لذلك فقد رد قولهم من خلال اثني عشرة وجهاً منها:

- أن هذه الألفاظ لا تدل على ما فسروه به في لغة أحد من الأمم.
- أنه لا يوجد في كلام أحد من الأنبياء أنه عبر بهذه الألفاظ عما ذكروه من المعاني «ولهذا ينهون جمهورهم عن البحث والمناظرة في ذلك، لعلمهم بأن العقل الصريح متى تصور دينهم علم أنه باطل... وتصحيح القول بأن الله حي متكلم، لا يقف على هذه العبارة، بل يمكن تصحيح ذلك بالأدلة الشرعية والسمعية والعقلية والتعبير عنه بالعبارات المبينة بدون قول أب وابن وروح قدس»[1].
- يتناول ابن تيمية جدلية العلاقة بين اللاّهوت والناسوت، أي العلاقة بين الأب والابن والأم، لاعتبار أن اتحاد اللاّهوت بناسوت المسيح عليه السلام مدة طويلة لا يمنع اجتماع اللاهوت بناسوت مريم العذراء مدة قصيرة.
- خروج النصارى من المأزق لوجود تسمية المسيح عليه السلام ابناً، وتسمية غيره من الأنبياء ابناً، قالوا: هو ابنه بالطبع وغيره ابنه بالوضع[2].
- إن ادعاء أن الثلاثة أسماء هي إله واحد ورب واحد يبطل ذاته:

أ ـ أن أسماء الله تعالى متعددة وكثيرة منها المعلوم ومنها المجهول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180] لذلك فزعم الاقتصار على ثلاثة أسماء دون غيرها باطل.

ب ـ أن صفات الكمال لازمة لذات الله أولاً وأخيراً. فإن الشيء لا يجعل غيره متصفاً بصفات الكمال، حتى يكون هو متصفاً بها. إذ يلزم من كلامهم أن الرب كان ناطقاً بالقوة ثم صار ناطقاً بالفعل. فيلزم أنه صار عالماً بعد أن لم يكن عالماً؛ وذلك دور ممتنع في صريح العقل.

جـ ـ إذا كان النطق صفة لازمة للرب فكذلك الحياة. فيكون الروح القدس

---

(1) المرجع السابق، ج3، ص189.

(2) **رسالة إلى العبرانيين**: 1/ 5؛ **وإنجيل لوقا**: 3/ 12.

ابناً ثانياً، وإذا كان النطق قد حصل منه بعد أن لم يكن، فإنه يلزم من ذلك أنه صار حياً بعد أن لم يكن حياً.

د ـ إذا كان المتحد بالمسيح عليه السلام هو الكلمة أي العلم، فإن أرادوا به الذات العالمة الناطقة، كان المسيح عليه السلام هو الأب وهو الابن وهو الروح القدس.

هـ ـ أن العلم صفة مثل الحياة والكلام، والصفة لا تخلق ولا ترزق. وأن الإنسان لا يلجأ إلى الصفات وإنما إلى الإله المتكلم الحي والعالم، لذلك فكلمات الله كثيرة لا نهاية لها. وفي التوراة أنه خلق الأشياء بكلامه «ليكن كذا ليكن كذا»[1].

و ـ تناقض ادعاء أن الإلـه واحد مع الأمانـة[2] التي وضعها علمـاؤهم بحضرة «قسطنطين» إذ فيها تصريح بثلاثة جواهر وثلاثة آلهة، برغم ادعائهم أنهم يثبتون جوهراً واحداً وإلهاً واحداً، وهو جمع بين النقيضين. وهو مناقض لادعائهم أنه آحادي الذات، ثلاثي الصفات.

ز ـ إن تشبيههم العلم والحياة ـ الكلمة وروح القدس ـ بالضياء والحرارة التي للشمس، هو تشبيه باطل لاعتبار أن الضياء والحرارة صفة للشمس قائمة بها لم تحل بغيرها ولم تتحد بغيرها. أما ما هو بائن عن

---

(1) **سفر التكوين**: 1/ 6.

(2) نصّ الأمانة التي اتفق عليها مشاهير النصارى «أو من بإله واحد، أب ضابط الكل، خالق السماوات والأرض، كل ما يرى وما لا يرى، وبرب واحد يسوع المسيح ابن الله الوحيد المولود من الأب قبل كل الدهور، نور من نور، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه، مولود غير مخلوق، مساوٍ للأب في الجوهر الذي به كان كل شيء، الذي ـ من أجلنا نحن البشر، ومن أجل خلاصنا ـ نزل من السماء، وتجسد من روح القدس، ومن مريم العذراء، وتأنس وصلب وتألم وقبر، وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب المقدسة، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين الأب، وأيضاً سيأتي بمجده ليدين الأحياء والأموات الذي لا فناء لملكه وبروح القدس الرب المحيي المنبثق من الأب الذي هو مع الأب والابن المسجود له، وممجد ناطق في الأنبياء، كنيسة واحدة جامعة رسولية، واعترف بمعمودية واحدة لمغفرة الخطايا، وابن جاء لقيامة الموتى، وحياة الدهر العتيد كونه آمين». انظر: **الجواب الصحيح**، ج3، ص228.

الشمس قائم بغيرها كالشعاع القائم بالهواء والأرض:

- فإن هذه أعراض منفصلة بائنة عن الشمس قائمة بغيرها لا بها. ونظير هذا ما يقوم بقلوب الأنبياء من العلم والحكمة والوحي الذي أنذروا به. وعلى هذا فليس في الناسوت شيء من اللاهوت، وإنما فيه آثار حكمته وقدرته.
- إن هذا ليس هو الشمس، ولا صفة من صفات الشمس، وإنما هو أثر حاصل في غير الشمس بسبب الشمس، ومثل هذا لا ينكر قيامه بالأنبياء والصالحين، ولم يختصر به المسيح دون غيره.
- لا يوجد في كتب الأنبياء وكلامهم إطلاق اسم الأب، والمراد به أب اللاهوت ولا إطلاق اسم الابن والمراد به شيء من اللاهوت. بل لا يوجد لفظ الابن إلا والمراد به المخلوق. فلا يكون لفظ الابن إلا لابن مخلوق. فيلزم لذلك أن يكون مسمى الابن في حق المسيح هو الناسوت. وهذا يبطل قولهم: إن الابن وروح القدس صفات لله وأن المسيح اسم للاهوت والناسوت. فتبين أن نصوص كتب الأنبياء تبطل مذهب النصارى، وتناقض أمانتهم.

حـ - إذا اعتبروها صفات جوهرية تجري مجرى أسماء، فإن هذا مردود لوجوه:

- إذا اعتبرت جوهرية، أي أن كل صفة جوهر، فهذا خطأ لاعتبار أن الصفة القائمة بذاتها لا تكون جوهراً قائماً بنفسه، وإلا لكانت القدرة كذلك.
- إذا قصد بالجوهرية أنها صفات ذاتية وغيرها صفات فعلية كالخالق والرازق، فمعلوم أنه من الصفات الذاتية القدرة وغيرها.
- إذا قصد بالجوهرية أنها ذاتية مقومة وباقي الصفات عرضية فهذا مردود أيضاً. وقد عرض ذلك من خلال تفصيل مطول للفلسفة والمنطق اليونانيين[1].

(1) المرجع السابق، ج3، ص303.

ط ـ ثم إن تشبيههم ذلك بانبثاق الشعاع عن الشمس مردود من وجوه:

- إن الشعاع عرض قائم بالهواء والأرض، وليس جوهراً قائماً بنفسه. والمسيح عليه السلام عندهم حي مسجود له، وهو جوهر.
- إن ذلك الشعاع القائم بالهواء والأرض ليس صفة للشمس ولا قائماً بها، وحياة الرب صفة قائمة به.
- إن الانبثاق خصوا به روح القدس، ولم يقولوا في الكلمة إنها منبثقة.
- إن ادعائهم أن اللطائف لا تظهر إلا في الكثائف، ولهذا تجسمت كلمة الله الخالقة بعيسى، وهو المعبر عنه باتحاد اللاهوت بالناسوت:

أ ـ ممتنع في صريح العقل، وما علم أنه ممتنع في صريح العقل لم يجز أن يخبر به رسول.

ب ـ الأخبار الإلهية صريحة بأن المسيح عليه السلام عبد الله ليس بخالق العالم. إن هذا العرض يحتوي على العناصر الأساسية التي هي محل الطعن في الردود الإسلامية.

ويمكن ترتيبها على النحو التالي:

- الثالوث المسيحي: صيغته والأمثلة التي تضرب له.
- تعريفات الجوهر والأقانيم.
- علاقة الجوهر بالأقانيم.

وكانت النتائج تستخلص على التوالي من نقد كل عنصر من هذه العناصر على حدة بحيث يتراكم في ذهن القارئ أكوام من السلبيات المنجرّة عن العقيدة النصرانية في غير ما نظام أو ربط منطقي بينها في كثير من الأحيان. إلا أنها تبقى مجموعة من الحجج الدقيقة إما على معتقدات النصارى أو على مقتضياتها أشبه ما تكون بالحيثيات القانونية المدعمة لحكم هو في قضية الحال حكم مسبق بات لا مجال لنقضه. وذلك راجع إلى تمسك النصارى بذات الحجج والمقولات التاريخية والتي دارت حولها جملة الردود الإسلامية التاريخية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاعتماد على نص إنجيلي لتبرير عقيدة التثليث ليس من شأن النصارى كلهم. وحتى هؤلاء الذين يذهبون إلى ظاهر الإنجيل إنما قلدوا في ذلك أسلافهم، ولا يخوّل لهم النص المعتمد على كل حال استعمال الجوهر والأقانيم للدلالة على الله. إذ ليس في النص الإنجيلي بيان أنها قديمة ولا محدثة ولا أنها جوهر واحد ولا غير ذلك، ولا في الإنجيل لفظة تدل على جوهر ولا اقنومات. وينكر الباقلاني[1] هذا الأساس النقلي: «إن النصارى لم تنقل التثليث فيفسد نقلها وإنما تأولته واستدلت عليه عند أنفسها، وضربت للحلول والاتحاد والجوهر والأقانيم الأمثال، وغلطت وأخطأت في اجتهادها وتأويلها»، وكذلك رأي عبد الجبار[2]: «وقد بلغ الجهل بالنصارى في بدعهم هذه أنهم يقصدون إلى ألفاظ في التوراة وفي كتب الأنبياء متحملة، يحملونها على ظنونهم السيئة وبدعهم هذه الفاحشة... حتى تعدوا إلى القرآن فقالوا: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: 1]، قالوا فهذا خطاب من جماعة لا من واحد... وقالوا في قوله عز وجل: ﴿وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ﴾ [البلد: 3] قالوا: فإنما الإله يقسم بنفسه وولده. فيقولون: محمد قد جاء بالنصرانية وبمذهبنا ولكن أصحابه لم يفهموا عنه».

واستطرد ابن تيمية في مناقشة كلامية لإيراد آراء الفرق الكلامية الإسلامية حول الصفات والأسماء خاصةً حول صفة الكلمة، ثم انتهى إلى جملة استخلاصات:

تسليم النصارى أن الله لا يكلم بشراً إلا من وراء حجاب، وذلك ينطبق على المسيح عليه السلام، فامتناع أن يتحد به أو يحل فيه أولى وأحرى، وقد ورد في التوراة: «قال: لا تقدر أن ترى وجهي لأن الإنسان لا يراني ويعيش»[3]، إذ رؤية الآدمي له أيسر من اتحاده به وحلوله فيه، كما أنه لو كان حلوله في البشر ممكن وواقع، لم يكن لاختصاص واحد من البشر بذلك دون

(1) المرجع السابق، ص165.
(2) **تثبيت دلائل النبوة**، بيروت 1966، ص115 وما بعدها (بتصرف).
(3) **سفر الخروج**: 33/ 25.

من قبله وبعده معنى. وقد جاء عن النبي ﷺ قوله: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»[1].

- بطلان قولهم: إن كلمة الله التي بها خلقت اللطائف تظهر في كثيف وغيره، لأن الأمور الإلهية إذا أمكن ظهورها، فظهورها في اللطف أولى من ظهورها في الكثيف، فالملائكة تنزل بالوحي على الأنبياء عليهم السلام وتتلقى كلام الله من الله.

- إن المسيح كان له بدن وروح كسائر البشر، واللاهوت على رأي النصارى اتحد في لطيف وهو الروح وكثيف وهو البدن. وإنه لولا اللطيف الذي كان مع الكثيف وهو الروح لم يكن للكثيف فضيلة ولا شرف، كما أن في تشبيههم اتحاد اللاهوت بالناسوت باتحاد الروح بالبدن، لزم منه أنه لما صلب الناسوت وتألم كان اللاهوت أيضاً متألماً متوجعاً.

- إن كان الله قد اتحد بالمسيح عليه السلام حتى يكلم عباده بنفسه، فإنه كان أولى أن يتحد بمن هو قبل المسيح من الأنبياء عليهم السلام حتى يكلم من هو أفضل من عوام النصارى الذين كانوا بعد المسيح عليه السلام وأفضل من اليهود الذين كذبوه، وذلك يناقض ما جاء في الزبور[2]: «وليفرح المتوكلون عليك إلى الأبد، ويبتهجون، وتحل فيهم ويفتخرون».

وقد ذهب ابن تيمية إلى أنه؛ يراد بهذا حلول الإيمان به ومعرفته ومحبته وذكره وعبادته ونوره وهداه، وقد يعبر عن ذلك بحلول المثال العلمي كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: 84]، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: 27]، فهو سبحانه المثل الأعلى في قلوب أهل السموات وأهل الأرض. ومن هذا الباب ما يرويه النبي ﷺ عن ربه: «عبدي مرضت فلم تعدني، فيقول العبد: رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟

---

(1) ابن ماجه: **السنن**، كتاب المقدمة، باب فضل العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، حديث رقم 138 (انفرد به ابن ماجه).

(2) **الزبور**: 5/ 11.

فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده»[1]، فقال: «لوجدتني عنده» ولم يقل: لوجدتني إياه. وهو عنده أي في قلبه، والذي في قلبه المثال العلمي. ومنه قول الشاعر:

ومن عجبي أني أحنّ إليهم وأسأل عنهم من لقيت وهم معي

وتطلبهم عيني وهم في سوادها ويشتاقهم قلبي وهم بين أضلعي

ولذلك غلط بعض الفلاسفة حتى ظنوا أن ذات المعلوم المعقول يتحد بالعالم العاقل، فجعلوا المعقول والعقل والعاقل شيئا واحداً، ولم يميزوا بين حلول مثال المعلوم وبين حلول ذاته.

- إن استشهادهم بما نقلوه عن الأنبياء ليس فيه دليل على ألوهية المسيح عليه السلام:

أ ـ فقول عزرا: «يأتي المسيح ويخلص الشعوب والأمم»، فيه إخبار بأنه يأتي المسيح عليه السلام، ويخلص الشعوب والأمم، وهذا مما أخبر الله به في كتابه.

ب ـ قول أرميا: «يقوم لداود ابن، وهو ضوء النور... وسمّي الإله»، أكد أمرين:

الأول: «واسمه الإله»؛ يدل على أنه ليس هو الله رب العالمين، وإنما لفظ الإله اسم سمّي به كما سمي موسى إلهاً لفرعون عندهم في التوراة.

الثاني: «يقوم لداود ابن هو ضوء النور»؛ معلوم أن الابن الذي من نسل داود الذي اسم أمه مريم هو الناسوت المخلوق فقط. فإن اللاهوت ليس هو من نسل البشر. فعلم أن هذا للناسوت المخلوق لا للإله الخالق. ثم قال: «وهو ضوء النور» ولم يجعله النور نفسه، كما أن الله سبحانه وتعالى قد سمّى محمداً ﷺ: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: 46]، ولم يكن بذلك خالقاً، فكيف إذا سمّي ضوء النور.

---

(1) مسلم: **الجامع الصحيح**، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل عيادة المريض، حديث رقم 4661.

ج ـ أما قول زكريا: «افرحي يا بيت صهيون، لأني آتيك وأحل فيك وأترايا... وتعرفين أني أنا الله القوي الساكن فيك»[1]، فهو لا يدل على أن الله حل في المسيح عليه السلام:

- لأنه إنما قال ذلك عن بيت صهيون.
- لأن المسيح لم يسكن بيت المقدس، وهو قوي بل كان يدخلها وهو مغلوب مقهور حتى

تآمروا عليه وأرادوا صلبه.وبذلك يتّضح أن النبوات المتقدمة والكتب الإلهية السابقة، لم تخص المسيح عليه السلام بشيء يقتضي اختصاصه باتحاد اللاهوت به وحلوله فيه، بل لم تخصه إلا بما خصه الله به في القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: 171]، كما إن في التوراة والكتب الإلهية من إثبات وحدانية الله، ونفي تعدد الآلهة، ونفي إلهية ما سواه، ما هو صريح في إبطال قول النصارى ونحوهم: «آمنوا بالله وآمنوا بي»[2]، «ومن يؤمن بي فليس يؤمن بي فقط، بل وبالذي أرسلني»[3]، و«إلهي إلهي انظر لماذا تركتني وتباعدت عن خلاصي»[4]. وقد نقل ابن تيمية ثلاثون شاهداً مما عند النصارى نسبوه إلى الأنبياء السابقين، استشهدوا بها على صحة معتقدهم، وهي كلها حجة عليهم، إذ تخالف معتقداتهم وما هم عليه.

وبذلك يتفق ابن تيمية مع الباقلاني[5] في تقسيم أدلة النصارى على أن الله جوهر إلى أربعة:

- أن الأشياء كلها في الشاهد والوجود لا تخلو من أن تكون جواهر أو أعراضاً وبما أن القديم ليس بعرض فوجب أن يكون جوهراً.

---

(1) **سفر زكريا**: 2/ 10، 11
(2) **إنجيل يوحنا**: 12/ 43
(3) **إنجيل يوحنا**: 12/ 44
(4) **إنجيل متى**: 27/ 50
(5) المرجع السابق، ص74 وبعدها (بتصرف).

- أن الأشياء كلها لا تخرج عن قسمين: إما قائم بنفسه أو قائم بغيره والقائم بغيره هو العرض، والقائم بنفسه هو الجوهر. فلما فسد أن يكون قائماً بغيره وأن يكون عرضاً، ثبت أنه قائم بنفسه وأنه جوهر من الجواهر.
- أن الأشياء كلها على ضربين: فضرب يصح منه الأفعال وهو الجوهر، وضرب يتعذر ويمتنع منه الأفعال، وهو العرض. فلما ثبت أن القديم فاعل وممن يتأتى منه الأفعال، ثبت أنه جوهر.
- أن الأشياء على ضربين: شريف، وهو الجوهر القائم بنفسه المستغني في الوجود عن غيره، وخسيس قائم بغيره ومحتاج إليه، وهو العرض.. فلما لم يجز أن يكون القديم سبحانه من قبيل الخسيس ثبت أنه شريف وأنه قائم بنفسه.

إن ما تجدر ملاحظته هو أن الباقلاني وعبد الجبار وضعا المشكل من الناحية الشكلية فحسب ولم يناقشا تعريف النصارى للجوهر من جهة المحتوى. وفعلاً كان سوء التفاهم قائماً بين الفريقين لأن الجوهر عند المسلمين هو ما شغل حَيّزاً وقبل عرضاً، بينما هو عند النصارى القائم بنفسه وليس هو في موضوع. فلقد كان المسلمون والنصارى يعتمدون على المقولات المنطقية اليونانية ولكن الطرفين لم يلتقيا رغم ذلك، لأن الاستعمال في ثقافة كل منهما قد كرّس تصوراً مقيتاً للمصطلحات الفلسفية وخاصة عند علماء الدين والمتكلمين كان يعسر معه الالتقاء والتفاهم.

وهو ما قرره ابن تيمية[1] من أن بولس لما صار إلى أثينة، وجد مكتوباً على باب دار العلماء الإله الخفي الذي لا يعرف، وهو الذي خلق العالم، لذلك ركّب النصارى ديناً من دينين: من دين الأنبياء الموحدين، ودين المشركين، فأحدثوا:

- ألفاظ الأقانيم التي لا توجد في كلام الأنبياء.

(1) **الجواب الصحيح**: ج5، ص23 وما بعدها.

- الأصنام المرقومة بدل الأصنام المجسّدة.
- الصلاة إلى الشمس والقمر والكواكب بدل الصلاة لها.
- الصيام في وقت الربيع، ليجمعوا بين الدين الشرعي والأمر الطبيعي.

فكلام هؤلاء النصارى يتضمن تعظيم الفلاسفة وأهل المنطق وهذا يدل على جهل النصارى بما جاءت به الرسل وبما يعرف بالعقل المحض.

2 ـ النصوص المدعّمة:

وتعتبر منهجياً الجزء الثاني من عمل ابن تيمية في الاستدلال على نقض عقائد النصارى فهو يورد شهادات المخالفين وآراء علماء النصارى المعتبرين وكذلك ما اختلفت فيه الفرق وتباينت، فاتخذه حجةً عليهم، يستدل به على فساد عقائدهم. إذ لو كانت مما هو متفق عليه لما حصل هذا الاختلاف والتنافر والتضاد، ومن أبرز ما استدلّ به ابن تيمية وأفرد له حَيّزاً معتبراً في كتابه:

أولاً: رسالة الحسن بن أيوب[1] (توفي 378/ 988) إلى أخيه يدعوه فيها إلى الإسلام. وسواء كان هذا التأليف «كتاباً» أو «رسالة» ـ والفرق ضئيل بين العبارتين عند الأقدمين ـ فإن حوالي الأربع وتسعين صفحة التي أوردها ابن تيمية تكفي لتوفير فكرة عن منهجه ومحتواه.

بدأ بذكر الأسباب التي دعته إلى العزوف عن النصرانية، وهي الشك الذي

(1) لا نعرف عن الحسن بن أيوب سوى أنه من المتكلمين، صنفه ابن النديم ضمن «المعتزلة ممن لا يعرف من أمره غير ذكره... وأن له كتاباً إلى أخيه علي بن أيوب في الرد على النصارى وتبيين فساد مقالتهم وتثبيت النبوة»، وذكر ابن تيمية أنه كان من علماء النصارى وأخبر الناس بمقالاتهم: «أسلم على بصيرة بعد الخبرة بكتبهم، ومقالاتهم... كتب رسالة إلى أخيه علي بن أيوب، يذكر فيها سبب إسلامه، ويذكر الأدلة على بطلان دين النصارى، وصحة دين الإسلام... »، كما بين هو نفسه: «خرجت مهاجراً إلى الله ـ عز وجل ـ بنفسي، هارباً بديني عن نعمة وأهل ومستقر ومحل وعز ومتصرف في عمل، فأظهرت ما أظهرته عن نية صحيحة وسريرة صادقة، ويقين ثابت». انظر: **الفهرست**: تحقيق رضا تجدد، ط2، بيروت 1966، ص221 (بتصرف)؛ **الجواب الصحيح**: ج4، ص88 وما بعدها (بتصرف).

دخله فيما كان عليه والاستبشاع للقول به وفساد في مقالة التوحيد بما أدخل فيه من القول بالثلاثة أقانيم، وما جلبه إلى الإسلام من أصول ثابتة وفروع مستقيمة وشرائع جميلة تتمثل في الإيمان بالله الواحد الحي وبنبوة محمد ﷺ وسائر الأنبياء وبالكتب المنـزلة عليهم وبالساعة والبعث والعدل الإلهي بعد «إمعان النظر والازدياد في البصيرة، فلم أدع كتاباً من كتب أنبياء التوراة والإنجيل والزبور، وكتب الأنبياء والقرآن إلا نظرت فيه وتصفحته، ولا شيئا من مقالات النصرانية إلا تأملته»[1].

ثم بدأ في تفصيل القول حول فرق النصارى الكبرى والتي عرفت بآرائها العقائدية التاريخية مثل مقالات الآريوسية الذين «يجردون توحيد الله ويعترفون بعبودية المسيح ـ عليه السلام ـ فكانت هذه الطبقة قريبة من الحق، مخالفةً لبعضه في جحود نبوة محمد (ﷺ) ودفع ما جاء به من الكتاب والسنة»[2]، وقارن بين آراء الفرق الثلاث الأخرى ـ اليعقوبية والملكية والنسطورية ـ مبيناً تهافتها وتناقضها. ولئن لم يصرح بالفرقة التي كان ينتسب إليها قبل إسلامه، فإن مخاطبته للنساطرة دون غيرهم قد تدل على أن أخاه مازال منهم وأنه بالتالي كان نسطورياً. إلا أنه مع رفضه لمقالاتهم جميعاً يرى أن اليعاقبة منطقيون مع أنفسهم أكثر من الملكية والنسطورية.

ثم قام بعملية تشريح لشريعة الإيمان التي اتفقوا عليها، وحمل عليهم بقوله: «فإن لجّوا في الباطل، ودافعوا عن قبيح هذه المقالة، ومالوا إلى تحسينها بالتمويهات المشككة لمن قصرت معرفته، فنحن نقيم عليهم شاهداً من أنفسهم لا يمكنهم دفعه، وذلك أن شريعة إيمانهم التي ألفها لهم رؤساؤهم من البطاركة والمطارنة والأساقفة والأحبار في دينهم وذوي العلم منهم بحضرة الملك، عند اجتماعهم من آفاق الأرض بمدينة قسطنطينية، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلاً، يصفون أنهم نطقوا بها بروح القدس، وهي التي لم تختلف جماعتهم عند اختلافهم في المقالات فيها، ولا يتم لهم قربان إلا بها»[3]، ثم

(1) المرجع السابق، ج4، ص90.
(2) المرجع السابق، ج4، ص91.
(3) المرجع السابق، ج4، ص97.

يعرض نص الأمانة الذي بدا فيه اختلاف شكلي وبعض التحويرات عن النص الذي ساقه ابن تيمية[1]، وقد خصص الجزء الأوفر من كتابه لإثبات عدم ألوهية المسيح عليه السلام وأنه عبد ونبي لا غير، وذلك بالاعتماد على شواهد من التوراة والمزامير وأشعيا وأناجيل متى ولوقا وأعمال الرسل ـ وهو يسميها قصص الحواريين ـ فناقش تأويل النصارى عليها، ذلك التأويل الذي لا يستند في نظره إلى كتاب أو نبي ولا يطبق نفس المقاييس على ما ورد في العهد القديم متعلقاً بمختلف الأنبياء وما جاء به في العهد الجديد خاصاً بعيسى، وأكد أن بنوة المسيح لله إنما هي بالرحمة والصفوة والولاية لا على الحقيقة. وهو ما انتهى إليه ابن تيمية[2] بعد إيراده لعدة مقتطفات من كتب النصارى ـ أي العهدين ـ «فإن كان هذا صحيحاً، فالمراد بذلك أنه الرب المُربّي الرحيم، فإن الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها، والابن هو المُربّى المرحوم، فإن تربية الله لعبده أكمل من تربية الوالدة لولدها فيكون المراد بالأب الرب، والمراد بالابن عنده المسيح الذي ربّاه».

وختم الحسن بن أيوب كتابه إلى أخيه بالتعجب من اختلاف النصارى في المسيح، أي في أصل معتقدهم، رغم تمسكهم بأمره، بينما يقع الاختلاف بين من سواهم من أهل الملل في الفروع والشرائع لا في الأصول. وأبرز تفوق العقيدة الإسلامية الموحدة التي لا ينازع المسلمين أحد في صحتها «فلو أن قوماً لم يعرفوا لهم إلهاً ولا ديناً، ثم عرض عليهم دين النصرانية لوجب أن يتوقفوا عنه، إذ إن أهله لم يتفقوا على شيء فيه. ودلّ اختلافهم في مقالاتهم ومباينتها ما في كتبهم، على باطله»[3]، وتتمثل أهمية هذا الرد بالخصوص في معرفة صاحبه للنصرانية من الداخل وتمكنه من ثقافة مزدوجة، إسلامية ونصرانية، تسمح له بوضع الخلاف بين العقيدتين في مستواه الحقيقي[4].

---

(1) المرجع السابق، ج3، ص228.
(2) المرجع السابق، ج3، ص194.
(3) المرجع السابق، ج4، ص181.
(4) لزيادة التفصيل انظر: الشرفي، عبد المجيد، مرجع سابق، ص148 وما بعدها.

ثانياً: كتاب سعيد بن البطريق[1] (263 ـ 328/ 877 ـ 940م) «نظم الجوهر» وهو كتاب تاريخ اسمه كتاب «التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق» إلى أخيه عيسى في معرفة التواريخ الكلية من آدم إلى الهجرة[2] «وقد ذكر فيه مبدأ الخلق وتواريخ الأنبياء والملوك والأمم وأخبار ملوك الروم وأصحاب الكراسي برومية وقسطنطينية وغيرهما، ووصف دين النصرانية، وفرق أهلها، وهو ملكي، رد على سائر طوائف النصارى»[3].

وقد اعتمد ابن البطريق منهجاً تاريخياً يقوم أساساً على تشريح العقائد حسب تكونها التاريخي وهو بذلك يجمع بين الأثر الإنساني والسيرورة التاريخية في تكوين عقائد النصارى. وقد عرض أن حيثيات التأسيس العقدي تمت على عهد قسطنطين الذي جمع البطاركة والأساقفة في مدينة نيقية وكانوا «مختلفي الأديان» لاختلافهم في جوهر عقيدتهم على النحو التالي:

- المريمانية: إن المسيح ومريم إلٰهان من دون الله.
- سبارينون وأشياعه: إن المسيح من الأب بمنزلة شعلة نار تعلقت من شعلة نار، فلم تنقص الأولى لإيقاد الثانية منها.
- ألبان وأشياعه: إن مريم لم تحبل لتسعة أشهر، وإنما مرّ نور في بطنها كما يمر الماء في الميزاب، لأن «كلمة الله» دخلت من أذنها وخرجت من حيث يخرج الولد من ساعتها.
- بولس الشمشاطي وأشياعه: إن المسيح إنسان خلق من اللاهوت، كواحد منا في جوهره، وأن ابتداء الابن من مريم، وأنه اصطفى ليكون مخلّصا للجوهر الإنسي، صحبته النعمة الإلهية فحلت فيه

---

(1) طبيب ومؤرخ من أهل مصر: ولد بالفسطاط وأُقيم بطريقاً في الإسكندرية وسمّي أنتيشيوس سنة 321هـ/ 933م. وهو أول من أطلق اسم اليعاقبة على السريان الذين اتبعوا تعاليم يعقوب البرادعي ولابن البطريق مؤلفات: منها **نظم الجوهر** الذي رجع إليه ابن تيمية في **الجواب الصحيح** وله أيضاً: **الجدل بين المخالف والنصراني**: . انظر: **طبقات الأطباء**: 2/ 86. الزركلي، خير الدين: **الأعلام**: ج3، ص144

(2) طبع في بيروت بمطبعة الآباء اليسوعيين، سنة 1905م.

(3) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج4، ص183

المحبة والمشيئة، فذلك سمّي «ابن الله» ويقولون: إن الله جوهر واحد: وأقنوم واحد يسمونه بثلاثة أسماء، ولا يؤمنون بالكلمة، ولا بروح القدس.

- مرقيون وأشياعه: قالوا بثلاثة آلهة: لم يزل صالح وطالح وعدل بينهما.
- مقالة بولس الرسول والثلاثمائة وثمانية عشر أسقفاً الذين أخذ برأيهم الملك قسطنطين في المجمع المذكور: ربنا هو المسيح.

«وضع الملك للثلاثمائة والثمانية عشر أسقفاً، مجلساً خاصاً عظيماً، وجلس وسطه، وأخذ خاتمه وسيفه وقضيبه فدفعها إليهم وقال لهم: قد سلطتكم اليوم على المملكة لتصنعوا ما بدا لكم، لتصنعوا ما ينبغي لكم أن تصنعوا مما فيه قوام الدين وصلاح المؤمنين. فباركوا على الملك وقلدوه سيفه، وقالوا له: أظهر دين النصرانية وذبّ عنه. ووضعوا له أربعين كتاباً، فيها السنن والشرائع، وفيها ما يصلح أن يعمل به الأساقفة وما يصلح للملك أن يعمل بما فيها»[1].

وقد أورد ابن تيمية ذلك للكشف عن تفرق النصارى حول عقيدة التثليث التي هي مدار إيمانهم، والقول بصحة كتبهم فدل ذلك على أنهم ليسوا على مقالة تلقوها عن المسيح والحواريين. بل هي مقالات ابتدعها منهم، فضلوا وأضلوا كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: 77].

ثم ختم هذا المبحث بعرضٍ مفصل لما انتهت إليه عقائد مختلف فرق النصارى من آراء تكشف عن اضطراب كلامهم وتفرّقهم في باب طبيعة المسيح:

(1) المرجع السابق، ج4، ص221.

اسم الفرقة	مقالتها
اليعقوبية	ـ إنهما بعد الاتحاد جوهر واحد وطبيعة واحدة ومشيئة واحدة أي الجوهر القديم والجوهر المحدث صارا جوهراً واحداً ـ الكلمة انقلبت لحماً ودماً، وأن ظهور اللاهوت في الناسوت كظهور الصورة في المرآة، والنقش في الخاتم. ـ إن المسيح هو الله نفسه. ـ إن الله مات وصلب وقتل. ـ العالم بقي ثلاثة أيام بلا مدبّر، والفلك بلا مدبّر، ثم قام ورجع كما كان. عاد محدثاً، والمحدث عاد قديماً. ـ كان في بطن مريم محمولاً به.
الملكانية	ـ مازجت الكلمة جسد المسيح فصارت شيئا واحداً، وصارت الكثرة قلة. ـ أنه غير الأقانيم. ـ إثبات ثلاثة آلهة. ـ الجوهر هو الأب، والأقانيم الحياة، وهي روح القدس والقدرة والعلم. وأن الله اتحد بأحد الأقانيم الذي هو الابن بعيسى ابن مريم، وكان مسيحاً عن الاتحاد، لاهوتاً وناسوتاً حمل وولد، ونشأ، وقتل، وصلب، ودفن. ـ إن المسيح جوهران أقنوم واحد. ـ بعضهم يقول: إن المسيح أقنومان جوهر واحد. ـ الاتحاد أن الاثنين صارا واحداً، وصارت الكثرة قلة. ـ الله ثلاثة أشياء: أب وابن وروح القدس. ـ عيسى إله تام كله وإنسان تام ليس أحدهما غير الآخر. ـ الإنسان منه هو الذي صلب وقتل، وأن الإله منه لم ينله شيء من ذلك. ـ مريم ولدت الإله والإنسان.
النسطورية	ـ المسيح جوهران أقنومان قديم ومحدث، وأن اتحاده نما هو بالمشيئة، وأن مشيئتهما واحدة، وإن كانا جوهرين. ـ مريم لم تلد الإله، وإنما ولدت الإنسان. ـ الله لم يلد الإنسان وإنما ولد الإله.
الملكانية والنسطورية واليعقوبية	ـ قائلون بالأمانة مختلفين في تفسيرها. ـ الكلمة خالطت جسد المسيح، ومازجته كما مازج الخمر الماء أو اللبن. ـ الكلمة ابن قديم أزلي مولود قبل الدهور.

=

=

اسم الفرقة	مقالتها
اليعقوبية والنسطورية	ـ ظهور اللاهوت على الناسوت كاستواء الإله على العرش عند المسلمين. ـ الجوهر ليس بغير الأقانيم. ـ الكلمة إله، والروح إله، والابن إله، والثلاثة الأقانيم التي كل أقنوم إله، إله واحد. ـ الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت اختلطا وامتزجا كاختلاط الماء بالخمر وامتزاجهما.
الآريوسيون	ـ عيسى كان ابناً لله على جهة الكرامة. فكما اتخذ الله إبراهيم خليلاً، كذلك اتخذ عيسى ابناً. ـ إن الله ليس بجسم ولا أقانيم له. وأن المسيح لم يصلب ولم يقتل، وأنه نبي. ـ المسيح ليس ابن الله. ـ بعضهم قال: المسيح ابن الله على التسمية والتقريب. ـ قالوا بالتوحيد المجرّد. ـ عيسى عبد مخلوق. ـ عيسى كلمة الله التي بها خلق السموات والأرض.
أصحاب بولس الشمشاطي	ـ قال بالتوحيد المجرّد الصحيح. ـ عيسى عبد الله ورسوله كأحد الأنبياء عليهم السلام. ـ خلقه الله من بطن أمه مريم من غير ذكر. ـ إنسان لا إلـهية فيه ألبتة[1]
أصحاب مقدنيوس	ـ من قوله التوحيد المجرّد. ـ عيسى عبد مخلوق إنسان نبي كسائر الأنبياء عليهم السلام. ـ عيسى هو روح القدس وكلمة الله. ـ روح القدس والكلمة مخلوقان، خلق الله كل ذلك.
البربرانية	ـ عيسى وأمه إلهان من دون الله.[2]

(1) المرجع السابق، ج4، ص221، حول نفس التعريف الذي قدمه سعيد بن البطريق، برغم وجود اختلاف في النّص.

(2) المرجع السابق، ج4، ص79 وما بعدها (بتصرف).

المطلب الثاني

قضية التثليث عند رحمت الله

اعتمد رحمت الله في هذا المبحث المنهج العرضي النقدي الذي يجمع بين عرض القضية ونقدها في آن، أي بتحطيمها من الداخل بتقويض أسسها ومهاجمتها من خلال مقولاتها. وقد أفرغ لذلك الباب الرابع بأكمله إذ قسّمه إلى مقدّمة نبّه فيها على عدة أمور مفيدة، ثم عقد ثلاثة فصول لإبطال عقيدة التثليث بالأدلة العقلية والنقلية ونفي ألوهية المسيح بنصوص العهدين ذاتها. وهو منهج لم يسبقه إليه إلا شمس الدين القرطبي[1] في كتابه «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن دين الإسلام وإثبات نبوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام» وقد استفاد من ذلك كثيراً عند صياغة كتابه (إظهار الحق) وهو ما أكده أحمد حجازي السقا[2] في مقدمة تحقيق كتاب «الإعلام» حيث قال: «الذي اطلع على كتاب الإعلام هذا في «تركيا» أثناء مقامه في ضيافة الخليفة عبد العزيز خان ـ رحمه الله ـ ونقل منه حساب «الجُمل» وذم القديس «بولس» وصاغ كتابه على مثاله».

نبّه رحمت الله في مقدمة المبحث على عدة أمور اعتمدها في تفصيل رد عقيدة التثليث بالبراهين العقلية والنقلية، منها:

- أن كتب العهد القديم ناطقة بأن الله واحد أزلي أبدي.
- أن عبادة غير الله حرام، ورد ذلك في نصوص كثيرة من التوراة:

أ ـ سفر الخروج: (20/ 3 ـ 4 ـ 5) وكذلك (34/ 14 ـ 17) حيث جاء فيه «لا تضع لنفسك آلهة».

ب ـ سفر التثنية: (13/ 1 ـ 5).

---

(1) هو شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ستمائة وواحد وسبعين من الهجرة. ويعرف بالقرطبي مؤلف الإعلام والتفسير المسمى: «**الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان**». وقد استفاد منه كذلك الإمام القرافي مؤلف كتاب «**الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة**».

(2) **الإعلام**: دار التراث العربي، 1980، ص9.

- أنه في العهد القديم:

أ ـ إثبات الشكل والصورة لله.

ب ـ إثبات المكان لله تعالى ولا توجد آيات تنزهه عن المكان إلا قليلة: (أشعياء: 66/ 12)، و(أعمال الحواريين: 7/ 48) وقد اضطر أهل الكتاب إلى تأويل الأدلة الكثيرة لتنسجم مع دلالة الأدلة القليلة الموافقة للبراهين.

- جاء في العهد الجديد أن رؤية الله في الدنيا غير واقعة: (إنجيل يوحنا: 1/ 18) و(رسالة يوحنا الأولى: 4/ 12)، فدل على أن من كان مرئياً لا يكون إلهاً قط ولو أطلق عليه في كلام الله أو الأنبياء أو الحواريين لفظ «الله» وقد استدل على ذلك باثنين وعشرين آية من العهدين. ختمها بقوله[1]: «إذا علمت ما ذكرت فقد حصلت لك البصيرة التامة أنه لا يجوز لعاقل أن يستدل بإطلاق بعض هذه الألفاظ على بعض الحوادث ـ التي حدوثها وتغيرها وعجزها من الحسيّات ـ أنه إله أو ابن الله ونبذ جميع البراهين العقلية والقطعية وكذا البراهين النقلية وراءه».

- كثرة ورود المجاز في العهدين. وقد قال صاحب «مرشد الطالبين إلى الكتاب المقدس الثمين»[2]، وأما اصطلاح الكتاب المقدس فإنه ذو استعارات وافرة غامضة، وخاصةً العهد العتيق... واصطلاح العهد الجديد أيضاً هو استعاري جداً، وخاصةً مسامرات مخلّصنا، وقد اشتهرت آراء كثيرة فاسدة لكون بعض معلمي النصارى شرحوها شرحاً حرفياً. وقد تناول رحمت الله هذا الأمر من سبعة وجوه، ناقش فيها مبدأ الاستحالة، وتفنيد ذلك عقلاً ونقلاً.

- كثرة الإجمال في كلام المسيح عليه السلام، وهو عسير الفهم على تلاميذه ومعاصروه ما لم يفسر لهم ذلك، ففهموا ما فسّره، وبقي الآخر مبهماً لم يفهموه.

---

(1) **إظهار الحق**، ج3، ص700

(2) المرجع السابق، ج3، ص703.

- تقسم المعرفة العقلية إلى ممكنات وممتنعات، وهي قائمة على بديهيات العقل.
- إذا تعارض قولان لابد من إسقاطهما إن لم يمكن التأويل، على أن لا يستلزم التأويل المحال والكذب.
- العدد لا يقوم بنفسه بل بالغير، وكل موجود لابد أن يكون معروضاً للوحدة أو الكثرة. وأن المجموع من الممكن أن يكون كثيراً حقيقياً وواحداً اعتبارياً.
- خطأ أهل التثليث هو اعتبارهم أن التثليث والتوحيد كلاهما حقيقيان، وإن قالوا التثليث حقيقي والتوحيد اعتباري فيكونوا مشركين.
- أن علاقة الاتحاد بين أقنوم الابن وجسم المسيح عليه السلام كانت عند النصارى مختلفة في غاية الاختلاف. لذلك اختلفت البراهين والأدلة في كتب الردود الإسلامية. وأمام هذا التناقض البيّن سكت البروتستانت عن بيان العلاقة بين الأقانيم الثلاثة.
- عقيدة التثليث لم تكن في أمة سابقة من عهد آدم إلى عهد موسى عليهما السلام، بل أنه لم يوجد ذكر لها في العهد القديم أو تأكيد عليها. وإن كان ذلك موجود للزم كفر من لم يؤمن به، إذ الشك في الإله كفر[1].

وبذلك يكون المؤلف قد خرج عن المألوف من الردود الإسلامية سواء التي قدمناها في خلال عرضنا لموقف ابن تيمية من القضية ذاتها أو التي نعرضها لاحقاً في خلال مقارناتنا المنهجية للكشف عن الطرق الاستدلالية التي اختارها رحمت الله في صياغة كتابه. والتي من ملامحها في هذه الموضع:

- عرض مقدمات منطقية رياضية.
- الاستدلال بآراء علماء النصارى.
- بعض تعليقاته الشخصية لتقرير حقيقة ما.
- استدلاله بقول مؤرخي المسلمين في الحديث عن فرق النصارى، خاصةً المقريزي.

(1) المرجع السابق، ج3، ص682 وما بعدها.

1 ـ إبطال التثليث بالبراهين العقلية:

قدّم فيه رحمت الله سبعة براهين عقلية، فصل القول في البرهان الأول والسادس والسابع:

أ ـ اعتمد في الدليل الأول المنطق الرياضي في تركيب الأعداد وتقسيمها للرد على مقولة النصارى من أن التثليث والتوحيد كليهما حقيقيان[1]، لأنه إذا ثبت أن الشيئين بالنظر إلى ذاتيهما ضدان حقيقيان أو نقيضان في نفس الأمر فلا يمكن اجتماعهما في أمر واحد شخصي في زمان واحد من جهة واحدة. وذلك لأن:

- الواحد الحقيقي ليس له ثلث صحيح، والثلاثة لها ثلث صحيح وهو واحد.
- الثلاثة مجموع آحاد ثلاثة، والواحد الحقيقي ليس مجموع آحاد رأساً.
- الواحد الحقيقي جزء الثلاثة. فلو اجتمعا ـ أي التثليث الحقيقي والتوحيد الحقيقي ـ في محل واحد يلزم كون الجزء كلا والكل جزءاً.
- هذا الاجتماع يستلزم كون الله مركباً من أجزاء غير متناهية بالفعل لاتحاد حقيقة الكل والجزء على هذا التقدير.
- هذا الاجتماع يستلزم كون الواحد ثلث نفسه، والثلاثة ثلث الواحد، وكون الثلاثة ثلاثة أمثال نفسها، والواحد ثلاثة أمثال الثلاثة.

ب ـ لو وجد في ذات الله ثلاثة أقانيم للزم أن لا يكون الله حقيقة محصّلة بل مركباً اعتبارياً.

ج ـ لو كان الاتحاد حقيقياً لكان أقنوم الابن محدوداً متناهياً، قابلاً للزيادة والنقصان. مما يدل على أنه مُحدث، فلزم من ذلك حدوث الله.

د ـ الصدام بين فرق النصارى في تفسير معنى الوحدانية والتثليث وتكفيرهم لبعضهم بعضاً. وخاصةً موقف البروتستانت من مذهب اليعقوبية الذي

(1) المرجع السابق: الأمر العاشر من المقدمة، ج3، ص715.

يستلزم انقلاب القديم بالحادث والمجرد بالمادي، وكذلك في ردهم على فرقة الكاثوليك في استحالة الخبز إلى المسيح في العشاء الرباني بشهادة الحسن: «والجهلاء من المسيحيين من أية فرقة من فرَق أهل التثليث كانوا قد ضلّوا في هذه العقيدة ضلالاً بيّناً، ولا يميّزون بين الجوهر اللاهوتي والناسوتي كما يميّز بحسب الظاهر علماؤهم بل يعتقدون ألوهية المسيح عليه السلام باعتبار الجوهر الناسوتي، ويخبطون خبطاً عظيماً»[1].

هـ - اعتماده على ضرب المثال بإيراد قصة تنصّر ثلاثة أشخاص ثم رجوعهم عن ذلك لاكتشافهم تهافت عقائد النصارى بناءً على خلل التركيب العددي في التوفيق بين وجود إله بعد الصلب وبين مقولة الاتحاد التي تعني بالضرورة فناء الكل بفناء الجزء. وهو ما عبر عنه رحمت الله بقوله: «فإن هذه العقيدة يخبط فيها الجهلاء هكذا، ويتحير علماؤهم ويعترفون بأنّهم يعتقدونها ولا يفهمونها ولذا قال الفخر الرازي في تفسيره ذيل سورة النساء ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ﴾ [النساء: 171]؛ واعلم أن مذهب النصارى مجهولٌ جدّاً... لا نرى مذهباً في الدنيا أشد ركاكة وبُعداً عن العقل من مذهب النصارى» ثم ختم مبحثه هذا بكلام (سيل) وهو من علماء النصارى»[2] الذين حصّلوا بعض العلوم الإسلامية وكان يوصي قومه ببعض الأمور منها: «الأول: لا يقع الجبر منكم على المسلمين، والثاني: لا تعلموهم المسائل التي هي مخالفة للعقل، لأنهم ليسوا حمقى نغلب عليهم في هذه المسائل؛ كعبادة الصنم والعشاء الرباني؛ لأنهم يعثرون كثيراً من هذه المسائل، وكل كنيسة فيها هذه المسائل لا تقدر أن تجذبهم إلى نفسها»[3].

وقد تمثلت معالم المنهج في هذا المبحث في:

- اعتماد النقد الرياضي المنطقي.
- الاستدلال بالحقائق التاريخية.

---

(1) المرجع السابق، ج3، ص730.
(2) المرجع السابق، ج3، ص732.
(3) المرجع السابق، ج3، ص732.

- إيراد آراء المفسرين المسلمين «الفخر الرازي».
- الاستشهاد بآراء علماء النصارى المعتبرين عندهم.
- ضرب المثال.
- الاستخلاصات الشخصية.

2 ـ إبطال التثليث بأقوال المسيح عليه السلام:

وقد اختار المؤلف للتدليل على ذلك اثني عشر قولاً من أقوال نسبت إلى المسيح عليه السلام، مثلت جملة مواضيع استدل على مصداقيتها بالعديد من الشواهد، انتخبها من العهدين قصد إبطال عقيدة التثليث بذات النصوص التي اعتمدها النصارى منها:

- «وهذه هي الحياة الأبدية أن يعرفوك أنت الإله الحقيقي وحدك ويسوع المسيح الذي أرسلته»[1]، فالحياة الأبدية في تقرير عيسى عليه السلام أن يعرف الناس أن الله واحد حقيقي، وأن عيسى عليه السلام رسوله. ولم يقل أن الحياة الأبدية أن يعرفوا أن ذات الله ثلاثة أقانيم ممتازة بامتياز حقيقي[2]، وأن عيسى إنسان وإله[3]، وأن عيسى إله مجسّم[4]... «أيّة وصية هي أول الكل... الرّب إلهاً ربّ واحد وتحبّ الرّب إلهك من كل قلبك... تحبّ قريبك كنفسك. ليس وصية أخرى أعظم من هاتين[5]» وقد أكد ذلك بقوله «بهاتين الوصيّتين يتعلق الناموس كله والأنبياء»[6]. ولو كان اعتقاد التثليث مدار النجاة لكان مبيناً في التوراة وجميع كتب الأنبياء، لأنه أول الوصايا. وهو ما ورد في كتاب التثنية[7] «لتعلم أن الرّب هو الله وليس غيره. فاعلم

---

(1) **إنجيل يوحنا**: 17/ 3
(2) على مذهب الملكانية (الكاثوليك).
(3) على مذهب النسطورية.
(4) على مذهب اليعقوبية.
(5) **إنجيل مرقس**: 12/ 29 ـ 34.
(6) **إنجيل متى**: 22/ 35 ـ 40.
(7) **سفر التثنية**: 4/ 35 ـ 39.

اليوم واقبل بقلبك أن الرّب هو الله في السماء من فوق وعلى الأرض من تحت وليس غيره».

- «وإذا واحد تقدم وقال له: أيّها المعلم الصالح أيّ صلاح أعمل لتكون لي الحياة الأبدية فقال له: لماذا تدعوني صالحاً. ليس أحد صالحاً إلا واحد وهو الله»[1]، وهذا ينفي أصل التثليث، وقد رفض أن يطلق عليه ذلك تواضعاً، ولو كان إلهاً لبيّن أنه «لا صالح إلا الآب وأنا وروح القدس»، فإن لم يرض بإطلاق صفة الصالح عليه فكيف يرضى بأقوال النصارى[2].

وقد أطال المؤلف الحديث عند عرضه لما ورد في إنجيل متى: 27/ 46 ـ 50، وإنجيل لوقا: 23/ 46 مستشهداً:

- بأقوال علماء النصارى المعتبرين عندهم.
- ضرب المثل من واقع النصارى.
- استنتاجاته من كلام «بل» في تاريخه، في بيان فرقة ماسيوني.
- استنتاجاته من كتاب الصلاة.

إلا أن «فندر» صاحب «حل الإشكال في جواب كشف الأستار» أراد تأويل ما ورد ذكره:

- في كتاب الصلاة العامة.
- من طرف علماء النصارى.
- ما جاء في العهدين من أن:

أ ـ المراد بجهنّم هاوس: وهو موضع ما بين جهنّم والفلك الأصلي، وذلك مردود لاعتبارات:

- لم يثبت وجود مكان ما بين جهنّم والفلك الأصلي يسمى هاوس.
- أنه لا وجود للأفلاك عند حكماء أوروبا، وهو ما عليه المتأخرين من البروتستانت.

---

(1) **إنجيل متى**: 19/ 16 ـ 17.

(2) رحمت الله: المرجع السابق، ج3، ص741 (بتصرف).

ب ـ دخول المسيح عليه السلام لهذا المحل ليُرِيَ أهله جلاله وأنه أعطي كفارة الذنب بالصلب وجعل الشيطان وجهنّم مغلوبَيْن مردود لاعتبارات:

- لمناقضة معتقدهم صلب المسيح لما عليه كتبهم من أنه لا يجوز أخذ الأولاد بذنب أبيهم «النفس التي تخطئ فهي تموت والابن لا يحمل إثم الأب والأب لا يحمل إثم الابن وعدل العادل يكون عليه ونفاق المنافق يكون عليه ».[1]
- يعتبرون أن إلههم المزعوم بعد موته دخل جهنّم، بل صار ملعوناً في معتقدهم لأنه صلب «المسيح افتدانا من لعنة الناموس إذْ صار لعنة لأجلنا لأنه مكتوب: ملعون كلّ من عُلّق على خشبة»[2].
- مناقضة ذلك لمعتقدهم إذ لاعن الله واجب الرجم بحكم التوراة وكذلك لاعن أبويه «أخرج الذي سبّ إلى خارج المحلة فيضع جميع السامعين أيديهم على رأسه ويرجمه كل الجماعة»[3].

وقد استدل رحمت الله بكم هائل من آيات العهدين تدل على أن المسيح عليه السلام:

- عبد الله ورسوله.
- أنه إنسان ابن إنسان.
- أنه لا فارق بينه وبين الآخرين.
- أنه تجري عليه سنن الحياة.
- أنه برئ مما يقوله النصارى من عقائد فاسدة.

وقسم ذلك على اثني عشر قولاً استشهد خلالها بأقوال المسيح عليه السلام قصد إبطال عقيدة التثليث وألوهية المسيح عليه السلام بما رآه مناسباً من آي العهد القديم لربط أصول الاعتقاد والتوحيد، والتدليل على أنها واحدة وأن

---

(1) **سفر حزقيال**: 18/ 20

(2) **رسالة بولس إلى أهل غلاطية**: 3/ 13

(3) **سفر الأحبار**: 24/ 10 ـ 16، **سفر الخروج**: 21/ 15 ـ 17.

ما جاء به المسيح عليه السلام هو ما كان عليه السابقون من الأنبياء والمرسلين. وبذلك تم له تفنيد عقائدهم من خلال حجتهم. معتمداً على:

- ما صرح به المسيح عليه السلام من أقوال.
- التناقض الصارخ بين ما جاء في كتب العهدين وبين ما يعتقده النصارى.
- تناقض كلام النصارى فيما بينهم: أي علماء وعامة.
- تناقض فرق النصارى وتصادمهم في المعتقد الواحد.

3 ـ إبطال الأدلة النقلية على ألوهية المسيح عليه السلام:

يعتبر هذا المبحث نهاية منطقية للمبحثين السابقين، وهو نتيجة بالضرورة للمبحث السابق وذلك لاعتبار:

- أن إبطال عقيدة التثليث كان أولاً بالأدلة العقلية، قصد الوقوف على المقولات المنطقية في التعامل مع الأشياء، أي كيف يتفاعل العقل مع المعطيات البديهية؛ في رؤيته للقضايا وتحليله لها، ثم في الصدور عن رأي لا يتنافى مع المقدمات وخاصةً الرياضية التي بنى عليها رحمت الله نقده للتثليث.
- أنه لما تم له قصده من الكشف الرياضي المنطقي عن زيف هذه «النظرية» وتهافت هذا المعتقد، بدأ في التدليل على بطلانه من خلال مقولاته «الكلاسيكية» المألوفة، الجامعة بين الخرافة والتخريف، وتراث الوثنية.
- أنه لما وفَّى عهده حقَّه من التزام الصدق والموضوعية في عرض القضايا ونقضها وتقرير النتائج تجاوز ذلك إلى الإجهاز على مرتكزات الفكر الديني النصراني والكشف عن زيفه وذلك بإبطال الأدلة «الكتابية» النقلية الدالة ظاهراً على ألوهية المسيح عليه السلام. فبدأ بالتذكير بجملة نقاط أشار إليها في مقدمة الباب الرابع «في إبطال التثليث» والتي يمكن إجمالها في:

أ ـ أن كلام يوحنا مملوء بالمجاز، يحتاج فهمه إلى التأويل.

ب ـ أن الإجمال كثير في أقوال المسيح عليه السلام، ولم يفهم ذلك كثير من تلاميذه أو معاصروه ما لم يفسره.

ج ـ أن عيسى عليه السلام إلى حد العروج به لم يقل للناس أني إله.

وأن غاية ما استشهدوا به من أقوال منقولة عن إنجيل يوحنا:

- إما أنها لا تدل بحسب معانيها الحقيقية على مقصودها (مفهوم النص).
- إما أن تفهم دلالتها من خلال نصوص أخرى في الإنجيل.
- وإما أنها في حاجة إلى التأويل بطريقة لا يخرجها عن البراهين والنصوص المعتد بها[1] وعلى ضوء ذلك بنى ملامح منهجه الذي اختزله في:

أ ـ تقديم أربعة أدلة اعتمدها النصارى. فصّل القول في كل دليل وعرضه من وجوه شتى، إلى جانب مقارنته بما يوافقه من ظاهر النصوص التي يعتمدها النصارى، فيكشف بذلك تهافت التعويل عليها قصد تثبيت عقائدهم.

ب ـ الاستدلال بآي القرآن الكريم، قصد تحديد معاني ألفاظ أشكل فهمها، لما تحتمله من إمكانية التأويل المستكره، والخروج بالنص عن مقصده.

ج ـ الدراسات اللغوية المقارنة؛ وهي مقارنة لطيفة قصد الكشف عن معاني خفية قصدها المتصوفة عند إطلاق بعض المصطلحات، وهو مقارنة بما في كلام يوحنا من مجاز، وبما في كلام المسيح عليه السلام من إجمال.

د ـ التركيز على تناقض النصارى في أقوالهم من خلال نصوصهم المقدّمة: كأن يحتجوا على ألوهية المسيح عليه السلام بإحيائه لثلاثة موتى[2]، في حين يقع الإغضاء عن معجزة حزقيال عليه السلام الذي أحيا ألوفاً دفعة واحدةً «فدخل فيهم الروح فحيوا وقاموا على أقدامهم جيش عظيم جداً جداً»[3]، وكذلك حال إيليا و اليسع عليهما السلام.

---

(1) المرجع السابق، ج3، ص752.

(2) **إنجيل متى**: ، 9/ 21 .**إنجيل لوقا** 8/ 55 .**إنجيل مرقس** 5/ 42

(3) **سفر حزقيال**: 37/ 1 ـ 14.

هـ - ضربه للمثال بنقله حيثيات المناظرة التي جمعت بين الفخر الرازي وبين أحد القساوسة، والقصد منها التدليل على تهافت عقائد النصارى، وأنهم يعتمدونها بلا دليل، ويسلمونها بلا كشف عن حقائقها أو تأويل.

و - تقرير النتيجة بشكل قاطع «وعقيدتي أن المسيح والحواريين كانوا براء من هذه العقيدة الكفرية يقيناً، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله»[1].

ومما تقدم يلاحظ شبه كبير بين المنهج الذي تبناه رحمت الله والمنهج الذي سلكه القرطبي في كتابه (الإعلام) خاصةً في نقله عن علماء النصارى المعتبرين عندهم وفي تقرير الحقائق من جنس قوله[2]: وقال صاحب كتاب (المسائل): «لسنا نؤمن أن في التثليث شيئا مخلوقاً، أو خادماً كالذي أنشأه «دنونيشيش»، أو غير معتزل كقول «أونوميش»، أو ناقص الامتنان كقول «أوتفش»، أو مقدماً أو مؤخراً أو صغيراً كقول «آريش»، ولا ذا جسد كقول «مالطه» و«ترتليان»، ولا مصوّراً بالحيدية كقول «أريد» و«نهرشيش»، أو محجوباً بعضه عن بعض كقول «أوريان»، ولا مربياً من المخلوقات كقول «فرشاط»، ولا متفرق الإرادة والعوائد كقول «مرحيون»، ولا منقلباً من ذات التثليث إلى طبيعة المخلوقات كقول «أفلاطون» و«ترتليان»، ولا منفرداً في رتبة مشتركاً في أخرى كقول «أوريان»، ولا ممتزجاً كقول «شباليش» بدل كله كامل لأنه كله واحد. ومن واحد لا تعدد كزعم «شليانش».

وإذا وقفت على هذه الأقاويل الضعيفة، والآراء السخيفة، لم تشكّ في تخبطهم في عقائدهم، وحيرتهم في مقاصدهم. قالوا في الله تبارك وتعالى بآرائهم، واتبعوا فيها ظاهر أهوائهم، فهم في ريبهم يترددون، ولجهّالهم مقلدون، وبضلالهم مقتدرون».

(1) المرجع السابق، ج3، ص767.
(2) القرطبي، مرجع سابق، ص81.

المطلب الثالث

مقاربة منهجية بين الشيخين في قضية التثليث

يلتقي المؤلفان في غاية تفنيد عقيدة التثليث عند النصارى إلا أنهما اختلفا في الطريق الموصلة إلى ذلك:

أ ـ سلك ابن تيمية طريقة جدلية تقوم على استعراض معتقد النصارى في التثليث من خلال مقولاتهم الدينية والتراثية مع فتح أبواب فرعية كثيرة، إلى جانب ما عرف به من كثرة الاستطراد؛ وقد أقام كتابه جملة على هذا المبحث الذي استفرغ فيه جهده وجند له إمكاناته المعرفية، لاعتبار أن نقض مبدأ التثليث يؤدي آلياً إلى بطلان ألوهية المسيح، فتنهدم بذلك باقي المقولات: الصلب والفداء، إلهامية الكتب، التصوّر النصراني للنبوّة... وهو بالفعل ما تم لابن تيمية إنجازه في آخر كتابه.

ب ـ في حين اختار رحمت الله طريقة التدمير الداخلي للمقولات العقائدية النصرانية وذلك بعرض القضايا بصيغة منهجية أكثر دقة وعلمية، وتفنيدها من خلال مقولاتها الجوهرية، أي انطلاقاً من النص الديني المقدس الذي اعتمده النصارى في إثبات عقائدهم، بل الاستدلال بنفس النصوص للدلالة على نقيضها. وهو ذات المنهج الذي التزمه في مقدمة كتابه، أي مناقشة الفكرة بذات الفكرة، والانتصار للفكرة بفكرة الخصم. وقد اعتمد في سبيل ذلك دلالة المنطق، وشواهد كتب العهدين، ثم نقض دلالة نصوص العهدين، وأنها تدل على خلاف ما أُوِّلت به. فكانت دلالة العبارة ودلالة الإشارة خادمة لمقصد رحمت الله، منتصرة لفكرته، وقبل ذلك مفنّدة لمعتقد النصارى الذين اجتهدوا في تطويع النّصوص قدر الطاقة، ومحاولة ملاءمتها مع ما تواضع عليه القوم من أفكار ومعتقدات.

جـ ـ خصّص ابن تيمية حيزاً معتبراً من كتابه لقضية التثليث وجعلها مدار حديثه، في حين تعامل معها رحمت الله بأقل حماسة واختزل عرضها ونقدها في حيّز نصّي متواضع إلا أنه تميز بأسلوب منهجي دقيق اتسم بالاختزال مع الدقة والتحديد. بعيداً عن الحشو الممل أو الاستطراد

المجحف الذي يذهب في كثير من الأحيان بجمالية العرض، ويفقد القارئ قدرته على مواكبة تسلسل الأفكار، وذلك لكثرتها وتشعبها وتشتتها.

د ـ ختم ابن تيمية إشكالية التثليث بمبحث لا يقل أهمية عن سابقه، وهو قضية الصلب والفداء[1]، والتي تعتبر امتداداً منهجياً وعقائدياً لذات الإشكالية... إلا أن رحمت الله تجاوز ذلك بتصريح موجز ضمنه مبحث التثليث.

هـ ـ اختيار ابن تيمية في (الجواب الصحيح) أن يجعل مقولات النصارى من حيث الفهم والتفنيد في متناول العامة والخاصة، وذلك باعتماده على أدوات استدلالية شتى جامعة بين الأدلة النقلية والعقلية والمراوحة اللغوية والمراجعة الفلسفية، والتذكير التاريخي والمقارنة والمحاججة خدمة لهدفه الذي حدده في مقدمة كتابه إعلان الإسلام بين النصارى وتمتين الإيمان في قلوب المسلمين.

و ـ تواصل رحمت الله مع منهجه الذي اعتمده في المناظرة الكبرى وبنى على نسقه مباحث كتابه وهو الاحتجاج على الخصم بمقولاته، مستوعباً منهج القرطبي بامتياز، وقد شابه في ملامحه العامة الفخر الرازي في كتابه «مناظرة في الرد على النصارى»[2]، فكان هدفه من ذلك الكشف عن زيف معتقد النصارى وفضحهم أمام المسلمين الذين تبرموا من سطوة المبشرين في الهند، وكذلك للرد على افتراءات فندر التي روّجها في مركز الخلافة الإسلامية. إلى جانب إيفاء الكتاب حقّه وإتمام فصول المناظرة وتوثيقها.

---

(1) انظر: القسم الثاني من هذا الكتاب: ما تفرّد به ابن تيمية.

(2) أبو عبد الله محمد بن عمر؛ فخر الدين الرازي (ت606هـ) تقديم وتحقيق: عبد المجيد النجار، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.

المبحث الثاني

الكتب المقدســـة

●

تمهيد:

يمكن إرجاع تاريخ اطّلاع المسلمين على كتب النصارى المقدسة إلى القرن الثاني الهجري، فقد وجدت نسخ لأناجيل مترجمة من اليونانية أو السريانية إلى العربية ترجع إلى تلك الفترة الزمنية كما وجدت قطع من أناجيل مترجمة من القبطية يعود تاريخها إلى القرن الرّابع، خلافاً لما ذهب إليه مالك بن نبي[1] ومصطفى محمود[2] من أن أول نصّ نصراني ترجم إلى العربية هو مخطوط بمكتبة القديس ببطرسبرج كتب حوالي 452/ 1060م. واحتوت كتب الردود بالخصوص على مجموعات هامة من النصوص «الكتابية» المنقولة بأمانة ودقة جديرتين بالتنويه، لا سيّما إذا قارناها بما أثبته المجادلون البيزنطيون أو اللاتينيون من النصوص القرآنية في الفترة ذاتها. وغير بعيد أن يكون من بين المجادلين المسلمين من قام بترجمة شواهد من العهدين[3] إلى العربية بنفسه، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى ابن زين الطبري، في حين أنه من المؤكد أن عدداً آخر منهم ـ مثل القاضي عبد الجبار ـ لم يكن يحسن اللغات الأم التي ألفت فيها كتب النصارى المقدسة، فكان يرجع إلى ترجمات عربية كاملة أو إلى مجموعات من النصوص المختارة أو إلى آثار أسلافه من المسلمين فحسب.

---

(1) **الظاهرة القرآنية**، بيروت (د.ت)، ص311.

(2) **القرآن محاولة لفهم عصري**، بيروت، ط2/ 1970، ص23.

(3) يخبر المسعودي فيما يخص التوراة السبعينية أنه «قد ترجم هذه النسخة إلى العربية عدة ممن تقدم وتأخر منهم حنين بن إسحاق (ت260/ 873م)؛ **التنبيه والإشراف**، ليدن، طبعة 1894م، ص112.

فماذا كانت مواقف المسلمين إزاء الكتب التي يقدّسها خصومهم؟

وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تقرر أن اليهود حرَّفوا كلام الله أو الكلم عن مواضعه أو من بعد مواضعه ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾ [النساء: 46]، وكذلك ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: 59]، وإذا كان التبديل والكتمان واللَبس أموراً مقصودة فإن النسيان والتخلي عن حدودها قد نسب كذلك إلى النصارى صراحةً ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: 14].

وتثير هذه الآيات المتعلقة بالتحريف على اختلاف مظاهره عدداً من الأسئلة:

- ما هو مدى ذلك التحريف؟ وهل شمل كامل «الكتاب المقدس» أم بعض فقراته أم ربما بعض الكلمات والألفاظ فحسب؟
- وما هو نوعه؟ هل هو تحريف للنص ذاته أم يتعلق بقراءته أم بمعناه وتأويله؟
- ومن المسؤول عنه والفريق الذي قام به؟ هل هم فئة من اليهود فقط أم من النصارى كذلك؟
- ومتى حصل؟ أبعد نزول التوراة والإنجيل مباشرةً، أم في فترات معينة من تاريخ اليهود والنصارى، أم في عهد الرسول ﷺ فحسب، أم هو مما يقومون به باستمرار؟

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الاعتراف بالبعد البشري في هذه الكتب وعدم اعتبارها من عند الله مباشرةً وإلهامية في المنطق إنما هو ظاهرة حديثة في «علم لاهوت الوحي» عند النصارى. وقد اضطرت الكنيسة اضطراراً إلى قبولها إثر النقد المتعدد الأوجه الذي وجّه إلى النظرية التقليدية في شأن «الكتاب المقدس» على أيدي مفكرين وفلاسفة من أمثال «سبينوزا»[1] Spinoza في القرن

(1) Spinoza Baruch؛ فيلسوف هولندي (1632 ـ 1677م) بدأ دراسته الدينية ليصبح من رجال

السابع عشر للميلاد و«رينان» Renan[1] صاحب حياة المسيح الشهيرة. لذلك فقد كان الجو مهيأ لنقد الأناجيل، ولم يبخل أصحاب الردود بأي جهد في سبيل تقويض الأساس الكتابي للديانة النصرانية[2].

المطلب الأوّل

موقف ابن تيمية من «الكتب المقدسة»

موقف ابن تيمية من «الكتب المقدسة»: تناول المؤلف هذا المبحث من زوايا ثلاث هي:

أ ـ نقد مبدأ إلهامية الكتب.

ب ـ رد دعوى تناقض خبر الأنبياء السابقين مع ما جاء به محمد ﷺ.

ج ـ بطلان قياس الكتب المقدسة على القرآن الكريم.

أ ـ نقد مبدأ إلهامية الكتب:

- يرى النصارى أن الأناجيل كتبت «باللسان: العبري والرومي واليوناني» في حين أنه لا يوجد إنجيل ولا توراة معرّب من عهد الحواريين، ولاعتبار أن كل واحد كتب إنجيلاً بلسانه فإنه لا يوجد إنجيل واحد أصلي ترجع إليه الأناجيل كلها، إضافة إلى أن في بعض الأناجيل ما ليس في الأخرى مثل قولهم «عمّدوا الناس باسم الآب، والابن وروح القدس»[3]. الذي جعلوه

الدين اليهود، إلا أنه في خلال بحثه صدم بكثير من الحقائق التي أدت به إلى الشك في القيم السياسية والدينية. وقد اعتزله اليهود واختار طريق الفلسفة، وقد وجه نقداً لاذعاً للنصوص الدينية. من أهم مؤلفاته «**رسالة في اللاهوت والسياسة**» و«**مبادئ فلسفة ديكارت**».

(1) (Ernest Renan): كاتب ومؤرخ ديني فرنسي (1823 ـ 1892) نشأ في وسط ديني، إلا أنه سرعان ما تراجع عنه نتيجة لأزمة دينية، لصالح الحياة العلمانية. كما وجه اهتمامه إلى دراسة اللغات السامية وتاريخ الأديان. من أهم مؤلفاته: «مستقبل العلم» و«تاريخ أصول النصرانية».

(2) للتوسع انظر: الشرفي، عبد المجيد، مرجع سابق، ص405 وما بعدها.

(3) **إنجيل متى**: 28/ 19

أصل دينهم فقد ورد في إنجيل متى دون غيره.

- يدّعون أن الأناجيل ترجمت بإثنين وسبعين لغة (لساناً)، ومعلوم أن اللغات الموجودة أكثر من هذا بكثير. ولم يكن عند العرب إنجيلاً ولا توراة كتبت بلغتهم بالرغم من أن مكة يحج إليها العرب.
- الحواريون ليسوا بأنبياء ولا معصومين؛ وإنما هم مثل سائر رسل موسى وإبراهيم ورسل محمد ﷺ[1].
- إن دعواهم أن الرسل سلموهم التوراة والإنجيل وسائر النبؤات بإثنين وسبعين لساناً، وأنها باقية. كذب لأن هذا يقتضي أربع دعاوى:
- أنها موجودة بالألسنة المقرّرة.
- أنها متفقة.
- أنها منقولة عن الحواريين.
- أنهم معصومون[2].

وهو ما ينفيه ابن تيمية لسعة إطلاعه وتمكنه من كتب النصارى «وقد رأيت أن بالزبور عدة نسخ معربة بينها من الاختلاف ما لا يكاد ينضبط وما يشهد بأنها مبدلة مغيرة لا يوثق بها، ورأيت من التوراة المعربة من النسخ ما يكذب بكثير من ترجمتها طائفة من أهل الكتاب، فكيف يمكنه أن يجمع النسخ التي بالإثنين وسبعين لساناً ويقابل بين نسخ كل لسان حتى يكون فيها النسخة القديمة المأخوذة عن الحواريين؟ بخلاف القرآن الذي هو بلسان العرب وخط العرب، فإن العلم باتفاق ما يوجد من نسخه ممكن وهو محفوظ في الصدّور، ولا يحتاج إلى حفظه في الكتب فهو منقول بالتواتر لفظاً وخطاً ليس في القرآن ما يشهد بأن التوراة والإنجيل سلمت إليهم بلغتهم»[3].

وقد اجتهد النصارى في الانتصار لمعتقدهم بانتخاب آيات قرآنية وأوّلوها

---

(1) ابن تيمية، **الجواب الصحيح**، ج2، ص80.
(2) المرجع السابق، ج2، ص90.
(3) المرجع السابق، ج2، ص92.

لتتفق ومذهبهم، بل اقتصروا على أجزاء من آية من مثل ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25] فقالوا: يقصد بذلك الحواريين الذين انتشروا في الأرض مبشرين بكتاب واحد وهو «الإنجيل الطاهر» فلو قصد بذلك الرسل: إبراهيم وداود وموسى ومحمد، لقال: معهم الكتب أي بصيغة الجمع. وقد اعتبر ابن تيمية ذلك تأويل باطل من عدة أوجه:

- ليس فيها ذكر تكذيب الرسول الذي أرسل ولا إقرار لهم على ما هم عليه.
- بطلان دعوى تمسكهم بدين النصارى وما بشر به الحواريون.
- قولهم هذا باطل مردود لأنه من جنس تأويلهم آيات أخرى.
- أن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ فيه:

أولاً: اسم جمع مضاف، يعم جميع من أرسله الله تعالى.

ثانياً: أن أحق الرسل بهذا الحكم الذين سمام في القرآن ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: 164] والحواريون في تبليغهم عن المسيح كسائر أصحاب الأنبياء في تبليغهم عنهم، فمن أرسله رسول الله ﷺ وجبت طاعته على الناس فيما يبلغه عن رسول الله لما جاء في الحديث الشريف «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى أميري فقد عصاني»[1].

ثالثاً: ذكر في الآية أنه أنزل الحديد أيضاً ليتبين من يجاهد في سبيل الله بالحديد، والنصارى يزعمون أن الحواريين والنصارى لم يؤمروا بقتال أحد بالحديد.

- وإن استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: 20] لا يتفق مع الحقائق التاريخية، كما أن سياق الآية: ما قبلها وما بعدها لا يؤكد أن المعنيين هم الحواريين على اعتبار أن هؤلاء المرسلين كانوا رسلاً لله قبل المسيح عليه السلام.

---

(1) البخاري: **الجامع الصحيح**، كتاب: الأحكام، باب: وجوب طاعة الأمراء، حديث رقم 6604؛ مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة، 3414.

- إن زعمهم أن الإسلام عظّم إنجيلهم الذي بين أيديهم استدلال بآيات قرآنية: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2] هو من جنس تأويلهم لآيات أخرى مثل ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [المائدة: 48]، وكذلك ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: 184] وذلك لأنهم:
- أوّلوا الكتاب على غير معناه.
- حاولوا تحريف القرآن الكريم.
- لا يعرفون دلالات اللغة العربية.

وقد خصص ابن تيمية مساحة كبيرة من كتابه فصّل فيها في الرد على ما فهمه النصارى من الآيات السابقة، ورد تأويلهم الباطل قصد الانتصار لمعتقدهم، جامعاً بين مختلف الأدلة:

- الدلالة النصية: بصريح منطوقه، والربط بين الآيات السابقة واللاحقة والكشف عن معانيها.
- الدلالة اللغوية: وقد أنزل القرآن الكريم باللغة العربية، وأن من شروط المفسر معرفة علوم اللغة. والنصارى يجهلون دلالة الآيات القرآنية لعدم تمكنهم من اللغة، ويجهلون الآيات إن فقهوا اللغة. فهم بين جهل وجحود.
- الدلالة التاريخية: وذلك بصرف الأحداث التاريخية إلى غير وقائعها الحقيقية، والاستدلال بآيات قرآنية لا تدل على مقصدهم.
- الدلالة التشريعية: لأن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 3].

زيادةً في النفي. لأن الله لم يمدحهم بإقامة الصلاة لأنهم لا يقيمون الصلاة التي أمر الله بإقامتها، لقوله ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»[1]، وهم لا يقرؤونها فاتحدت بذلك الدلالة التشريعية بالدلالة الفقهية في إبطال تأويل النصارى وهو ما عبر عنه ابن تيمية بقوله: «فأما تحريف معاني الكتب بالتفسير

(1) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة، حديث رقم 595.

والتأويل وتبديل أحكامها فجميع المسلمين واليهود والنصارى يشهدون بتحريفها وتبديلها، كما يشهدون هم والمسلمون على اليهود بتحريف كثير من معاني التوراة وتبديل أحكامها»[1].

ب ـ رد دعوى تناقض خبر الأنبياء وما جاء به محمد ﷺ:

يعتبر ابن تيمية أن هذا الافتراض الذي ذهب إليه النصارى، امتداد للمبحث السابق ـ نفي إلهامية الكتب ـ وأن تفنيد أمر ما يؤدي بالضرورة إلى إبطال ما بني عليه من عقائد. وهو حال عقائد النصارى التي سعى ابن تيمية إلى الكشف عن وضعها وخللها من خلال تركيزه على عقيدة التثليث التي استفرغ فيها الأدلة المختلفة الأوجه لاعتبارها رأس الأمر بالنسبة للنصارى، إلا أنه في كل مبحث عقائدي أمكن للمؤلف أن يقدمه وينقده من عدة أوجه تطبيقاً للمنهجية العلمية التي التزمها في مقدمة كتابه. فهو يبني نتائجه على مقدمات صلبة مؤسسة على معتقد النصارى ذاته، وهو ما يلاحظه بأكثر دقة في إشكالية «مقولة إلهامية الكتب»؛ التي بانهدامها رفع الالتباس الذي وقع فيه النصارى من تناقض أخبار الرسل مع ما جاء به محمد ﷺ. وقد فصّل ابن تيمية في الرد على هذا الافتراض كالتالي:

- ليس في كلام الرسول ﷺ أي تناقض وإنما مدح من اتبع موسى وعيسى عليهما السلام على الدين الحق الذي لم يبدل ولم ينسخ.
- إن ما بدل من ألفاظهم أو غيرها بالترجمة أو فسر بغير مرادهم فلم يصدقه، وأن ذلك لا يثبت حتى:

أولاً: يعلم اللفظ الذي قاله.

ثانياً: تعلم ترجمته.

ثالثاً: يعلم مراده بذلك اللفظ.

رابعاً: ثبوت ما أتوا به لفظاً.

---

(1) المرجع السابق، ج2، ص381.

- إن ألفاظ الكتب حُرّفت بأدلة شرعية وعقلية، إلى جانب الانقطاع التاريخي لتواترها. سواء بخراب بيت المقدس بالنسبة إلى التوراة، أو لاعتراف النصارى أن الإنجيل الذي بين أيديهم لم يكتبه المسيح عليه السلام ولا أملاه على من كتبه، وإنما أملاه بعد رفعه «متى» و«يوحنا» وكانا قد صحبا المسيح عليه السلام، أما «مرقس» و«لوقا» فهما لم يرياه. «وقد ذكر هؤلاء أنهم ذكروا بعض ما قاله المسيح، وبعض أخباره، وأنهم لم يستوعبوا ذكر أقواله وأفعاله»[1]، وقد أكد ابن تيمية من خلال ردّه أن يثبت النصارى عكس ذلك[2] بقوله: ... أين ما معكم من محمد ـ ﷺ ـ مما يدل على أن ألفاظ الكتب التي بأيديكم لم يغير فيها شيء لزعمهم أن المسلمين يدعون أن ألفاظ هذه الكتب حُرِّفت كلها بجميع لغاتها بعد مبعث محمد ﷺ، وقد بنوا كلامهم على خلفية:
- أن الرسول ﷺ ثبت ما معهم ونفى عن كتبهم التي بين أيديهم التهم؛ أي تبديل لفظها ومعناها.
- أنه امتدحهم في أكثر من موضع قرآني.

ويستند ابن تيمية في رد دعواهم على نصوصهم وعلى شواهد التاريخ:

- لأن الأنبياء يخبرون الناس بما تقصر عقولهم عن معرفته لا بما يعرفون أنه باطل ممتنع.
- عدم تأكد الناس من صحة ما عند أهل الكتاب، وذلك لقول عمر بن الخطاب لكعب الأحبار لما رأى بيده نسخة من التوراة: «يا كعب إن كنت تعلم أن هذه هي التوراة التي أنـزلها الله على موسى بن عمران فاقرأها»، فعلق الأمر على ما يمتنع العلم به.
- ليس عندهم ما ينفي توبة آدم عليه السلام، وعدم العلم بالشيء لا يعني عدمه. وعدم وجود ذلك في كتاب لا ينفي وجوده في كتاب آخر. والقرآن لو كان دونها أو مثلها لوجد فيه ما ليس فيها. فكيف وهو المهيمن على كل ذلك؟.

(1) ابن تيمية، مرجع سابق، ج2، ص397.
(2) المرجع السابق، ج2، ص408.

إلا أن الذي اختلف فيه المسلمون هو طبيعة التحريف فصاروا على ثلاث طرائق:

الرأي الأول: يقول بالتحريف الكلي.

الرأي الثاني: يقول بالتحريف الجزئي.

الرأي الثالث: يرى أنه ليس في هذه الأناجيل التي عندهم من كلام الله شيء بل إن بعض المتأخرين من يجوز الاستنجاء بكل ما في العالم من نسخ التوراة والإنجيل «والصحيح أن هذه التوراة الذي بأيدي أهل الكتاب فيها ما هو حكم الله. وإن كان قد بدل وغير بعض ألفاظها»[1]، لقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 43] وقد جاء في:

- شاهد السنّة النبوية دليل على ذلك: لحكمه ﷺ بالرجم على الزانيين من اليهود بناءً على ما جاء في التوراة من حكم الرجم وكذلك حكمه في العود بين قريظة والنضير.
- شاهد التاريخ: من فضح عبد الله بن سلام كذبهم عندما ستروا آية الرّجم.

ونفس الأمر ينسحب على الإنجيل لقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: 47]، ولام الأمر هنا تفيد أن المخاطبين من النصارى يومها مطالبين بأن يحكموا بما أنزل الله في الإنجيل أي اتباع محمد ﷺ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: 157].

ومما يستفاد من ذلك:

- جعل القرآن مهيمناً ـ الشاهد، الحاكم المؤتمن ـ فهو يحكم بما فيها ما لم ينسخه الله ويشهد بتصديق ما فيها ما لم يبدل.
- أن الحكم الذي أمروا أن يحكموا به هو من أحكام التوراة، لم ينسخه الإنجيل ولا القرآن. وأن الذي لم يبدل فيه ألفاظ صريحة. تبين بها المقصود

(1) المرجع السابق، ج2، ص421.

من غلط ما خالفها. وأنه بعد التحريف بالزيادة والنقصان والتبديل صار ما عند أهل الكتاب «بمنزلة كتب الحديث... فإنه إذا وقع في سنن أبي داود والترمذي أو غيرهما أحاديث قليلة ضعيفة، كان في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ما يبين ضعف ذلك»[1].

ج ـ بطلان «قياس الكتب المقدسة» على القرآن الكريم:

يبني ابن تيمية مبحثه هذا على المعرفة الشخصية بما عند أهل الكتاب من مراجع عقائدية نظرية؛ لسعة إطلاعه عليها ومقارناته العلمية بين مختلف الترجمات التي يعينها باسمها يستوي في ذلك العهد القديم والعهد الجديد، «حتى في نفس الكلمات العشر، ذكر في نسخة السامرة منها من أمر استقبال الطور ما ليس في نسخة اليهود والنصارى. وهذا مما يبين أن التبديل وقع في كثير من نسخ هذه الكتب... وكذلك رأينا في الزبور نسخاً متعددة تخالف بعضها بعضاً، مخالفة كثيرة في كثير من الألفاظ والمعاني، يقطع من رآها أن كثيراً منها كذب على زبور داود ـ عليه السلام ـ وأما الأناجيل فالاضطراب فيها أعظم منه في التوراة»[2].

وقد رد المؤلف دعوى النصارى هذه من خلال إحدى عشرة نقطة تدور حول قولهم: «إذا كان الكتاب الذي للمسلمين بلسان واحد لا يمكن تبديله، ولا تغيير حرف واحد منه، فكيف بكتبنا التي كتبت باثنين وسبعين لساناً؟»:

- إن المسلمين لم يدعوا تحريف الكتب بعد انتشارها ومتفقون على وقوع التبديل والتغيير في أحكامها ومعانيها قبل انتشارها.
- إن النصارى واليهود متفقون على أن كلا منهما حرّف في الأحكام والمعاني وتغير الألفاظ.
- إن المسلمين نقلوا دينهم بالتواتر وأنه للناس كافة والمتواتر عندهم ثلاثة أمور:

(1) المرجع السابق، ج2، ص442.
(2) المرجع السابق، ج2، ص450، وما بعدها (بتصرف).

أ ـ لفظ القرآن.

ب ـ معانيه التي أجمع المسلمون عليها.

جـ ـ السنّة المتواترة وهي الحكمة التي أنزلها الله عليه غير القرآن: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ [النساء: 113].

- إن الكتب المكتوبة باثنين وسبعين لساناً. إذا غير في نسخ بعض الألسن لم يعلم ذلك أصحاب الألسن الأخرى.
- إن جمع جميع النسخ أمر متعذر، كما أنه لا يحفظها أحد من أهل التواتر.
- لقد بقيت طائفة على الدين الحق حتى مبعث محمد ﷺ وقد أدرك سلمان الفارسي رضي الله عنه طائفة منهم بالموصل ونصيبين وعمّورية وقد أخبره آخرهم بأنه لم يبقَ على دين المسيح عليه السلام أحد وأنه سيبعث نبي بجهة الحجاز، فكان ذلك سبب هجرته رضي الله عنه.
- النصارى متفقون على أن:

أ ـ «لوقا» و«مرقس» لم يريا المسيح عليه السلام وإنما رآه «متى» و«يوحنا».

ب ـ الأناجيل كتبت بعد رفع المسيح عليه السلام، ولم يذكروا أنها كلام الله ولا أن المسيح عليه السلام بلغها عن الله. بل نقلوا فيها ما هو من كلام المسيح عليه السلام وأشياء من أفعاله ومعجزاته.

- ما كتبوه هو من جنس ما يرويه أهل الحديث والسير والمغازي عن النبي ﷺ، إلا أن ما تتميز به كتب الحديث والسيرة أن غالبها صحيح وضع له العلماء شروط الرواية والدراية.
- المسيح لم يتكلم إلا العبرية، وأن الترجمة عرضةٌ لوقوع الغلط، وأن احتجاجهم بأن الكتب كتبت باثنين وسبعين لغة لا يسلم لهم به، إلا إذا كانت كتبت بعد أن كتبت الأربعة؛ العبرية والرومية واليونانية والسريانية.
- إن ادعاءهم أن عزيراً أملاها، وأن من الملوك من أمر اثنين وسبعين حبراً منهم بنقلها، واعتبر بعض تلك النسخ ببعض أمر لا يسلم به. إلا أن يثبت أنها مأخوذة عن نبي معصوم أو أقرّ جميع ألفاظها نبي معصوم.

ومما يلاحظ أن ابن تيمية يراجع كثيراً مسألة:

أ ـ إثبات النبوة.

ب ـ إثبات إقرار النبي لذلك الكتاب.

جـ ـ إثبات العصمة.

تأكيداً منه على حفظ الله لكتابه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

- حذف ألفاظ صريحة من التوراة والإنجيل منها اسم محمد ﷺ وحجته في ذلك:

أ ـ السماع: يوجد من رأى نسخاً أخرى لم تغير.

ب ـ المشاهدة: مقارنته بين نسخ النصارى والسامرة واليهود وما وجده من اختلاف في مواضع عدة: «وقد رأيت أنا من نسخ الزبور ما فيه تصريح بنبوة محمد ﷺ باسمه، ورأيت نسخة أخرى بالزبور فلم أرى ذلك فيها. وحينئذٍ فلا يمتنع أن يكون في بعض النسخ من صفاته ﷺ ما ليس في أخرى»[1].

واعتماداً على شاهد الكتاب والتاريخ وما يدعم ذلك من واقع النصارى: لتعدد فرقهم واختلاف مذاهبهم في المعتقد الواحد يخلص ابن تيمية إلى أن «الكتب المقدسة» غير إلهامية وأنها لا ترتقي إلى مستوى كتب السيرة والمغازي مما عند المسلمين، وذلك لأن كثيراً من فرق النصارى من لا يصدق أخبارها ولا يوجب طاعة أوامرها: «وإذا كان كذلك، فإذا وجد ما عند اليهود والسامرة من نسخ النبوءات يخالف ما عند النصارى في بعض الألفاظ كان هذا دليلاً على أن هذه الكتب ليست ألفاظها منقولة عن نص واحد، وأنه ليس كل لفظ من ألفاظها متواتراً، والله أعلم»[2]. فهي لا تعدو أن تكون شهادات الأجيال الأولى من أتباع نبي الناصرة وللتأويلات الناشيءة في أوساطهم، قبل أن تطغى عليها

(1) المرجع السابق، ج3، ص50 وما بعدها (بتصرف).

(2) المرجع السابق، ج3، ص426.

صفة القداسة بمرور الزمن. مما أدى إلى فوات الإنجيل الأصل وتعدد الكتب التي عوّضته.

المطلب الثاني

موقف رحمت الله من «الكتب المقدسة»

قسّم رحمت الله هذا المبحث إلى عناصر عدة تميزت بالدقة والتفصيل وهو أسلوب منهجي تميز فيه عن ابن تيمية الذي اختار أن يعرض الموضوع ذاته من زاوية المضمون والحجية التاريخية. لا من زاوية المقارنة والإبطال الذاتي للأسفار والأناجيل كما اختار رحمت الله ذلك. ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين:

الأول: أن ابن تيمية جعل منطلقه النص القطعي أي القرآن والسنة، فكان يعتمده قاعدة وشاهداً في آن. إلى جانب ما يستنبطه من حجج أخرى؛ من التاريخ أو اللغة أو دراسة «الكتب المقدسة» ذاتها لمعرفته الدقيقة بها وقدرته على المقارنة والتحقق من الصدق.

الثاني: أن رحمت الله تواصل مع منهجيته التي اختارها في مرحلتي المناظرة والتأليف وهو أن ينطلق من التراث الكلامي النصراني ذاته، فهو القاعدة والشاهد في آن. لذلك رتب مفاصل مبحثه على نحو مدرسي تعليمي يظهر فيه تأثر المؤلف بالنمط التأليفي الحديث الذي يعتمد التبويب والترتيب والتفريع على خلاف ابن تيمية الذي قدم كتابه في قالب واحد لا تفصل بين أجزائه ومباحثه إلا كلمة «فصل» أو بعض التعيينات النادرة إشارة منه إلى تغير المبحث وهي طبيعة ابن تيمية في التأليف والقائمة على الكتابة المستفيضة وغير المرتبة والتي يكثر فيها الاستطراد والتكرار. فجاءت الصورة العامة لمنهجية رحمت الله كالتالي:

ـ بيان كتب العهدين:

أ ـ أسماؤها وتعدادها.

ب ـ افتقارها للسند المتصل.

ج ـ امتلاؤها بالاختلافات والأغلاط.

د ـ بطلان دعوى إلهاميتها.

ـ إثبات التحريف في العهدين:

أ ـ التحريف اللفظي بالتبديل.

ب ـ التحريف اللفظي بالزيادة.

ج ـ التحريف اللفظي بالنقصان.

ـ إثبات النسخ في العهدين

1 ـ طعن انقطاع السند في إلهامية «الكتب المقدسة»:

بدأ رحمت الله بعرض «الكتب المقدسة» من خلال التقسيم الذي وضعه النصارى والقائم على: طبيعة مصدرها وطبيعة حجيتها[1]، والذي يبرز فيه الاختلاف التاريخي بين اليهود والنصارى وخاصة بين فرق النصارى ذاتهم، إضافة إلى ما قامت به المجامع المسكونية من تحويرات وإضافات[2] زادت

---

(1) طبيعة المصدر والحجية:

أ ـ **طبيعة المصدر:**

ـ العهد القديم: وصل إليهم بواسطة الأنبياء قبل المسيح عليه السلام.

ـ العهد الجديد: كتب بعد المسيح عليه السلام بالإلهام.

ب ـ طبيعة الحجية:

ـ قسم متفق عليه.

ـ قسم مختلف فيه.

(2) ما قامت به المجامع النصرانية:

أ ـ **مجمع نيقية:** عام ثلاثمائة وخمس وعشرين: زاد كتاب يهوديت.

ب ـ **مجمع لوديسيا:** عام ثلاثمائة وأربع وستين: زاد سبعة كتب: كتاب أستير، رسالة يعقوب، الرسالة الثانية والثالثة ليوحنا، رسالة يهوذا، رسالة بولس إلى العبرانيين.

جـ ـ **مجمع كارتهيج:** عام ثلاثمائة وسبع وتسعين: زاد سبعة كتب: كتاب وزدم، كتاب طوبيا، كتاب باروخ، كتاب اكليزيا ستيكس، كتاب المكابيين، كتاب مشاهدات يوحنا. =

الأمر أكثر تعقيداً مما مكّن الشك في المرجعية الدينية للنصارى، والذي أكدته فرقة البروتستانت عند ردها لسبعة كتب واعتبارها غير مسلمة من أوجه:

- فهذه الكتب كانت في الأصل باللسان العبراني والجالدي وغيرهما ولا توجد الآن بتلك الألسنة.
- اليهود لا يسلمون بأنّها إلهامية، لاعتبار أن البروتستانت يأخذون بالتوراة العبرانية ويقبلون حكم اليهود في أسفار العهد القديم.
- جميع النصارى ما سلّموها، لأن قدماءهم أوجبوا ردها، فكيف يقبل حكم المجامع المتأخرة.
- اعتبر جيروم Jérôme[1]: أن هذه الكتب ليست كافية لتقرير المسائل الدينية وإثباتها. بل أنها تقرأ لكن لا في كل موضع.
- صرّح يوسي بيس، أن هذه الكتب حُرفت سيما كتاب المكابيين الثاني.

وقد اعتبر رحمت الله تلك المقدمات كافية للطعن في قضية السّند، فحتى يكون الكتاب سماوياً:

- لا بد من إثبات أنه كتب بواسطة النبي الفلاني.
- أنه وصل إلينا بالسند المتصل بلا تغيير ولا تبديل، لأن الإسناد إلى شخص ذي إلهام بمجرد الظن لا يكفي.

وقد مزج المؤلف خلال مناقشته إشكالية السّند بين التركيز على قضية الحال إلى جانب مناقشة قضايا أخرى ذات علاقة منهجية بالموضوع ذاته، فيبطلها وعن طريقها يبطل مسألة السّند. وقد حصر منهجيته لتقرير النتيجة في:

- ضرب المثال من الكتب المقدسة.

= د ـ ثم انعقدت ثلاث مجالس أخرى «ترلو» و«فلورنس» و«ترنت» أبقوا على حكم مجلس كارتهيج إلا أن المجلسين الأخيرين عدّا كتاب «باروخ» كتاباً مستقلاً بذاته، وأثبتوا اسمه في فهرست أسماء الكتب.

(1) جيروم، القدّيس (348 ـ 420): أحد علماء النصارى، تلقى العلوم في روما، من أبرز أعماله مراجعة وترجمة الإنجيل إلى اللاتينية، وله كتاب «**سجل الحوادث**» الذي يعتبر مرجعاً هاماً لتواريخ الأحداث القديمة .(**الموسوعة الميسرة**، ص1927).

- إيراد شواهد من كلام علماء النصارى المعتبرين عندهم وخاصةً البروتستانت الذين دارت بينهم وبين رحمت الله مناظرات كثيرة وقد أورد المؤلف قول القسيس فرنج الذي يعتبر «أن سبب فقد السند عندنا وقوع المصائب والفتن على المسيحيين إلى مدة ثلاثمائة وثلاثة عشرة سنة»، ويؤكد رحمت الله ذلك بقوله: «وتفحصنا في كتب الإسناد لهم فما رأينا فيها شيئا غير الظن والتخمين... ولما كان التكلم على سند كل كتاب مفضياً إلى التطويل الممل فلا نتكلم إلا على سند بعض من تلك الكتب»[1].

ويرى المؤلف أن انقطاع تواتر التوراة حصل قبل زمان يوشيا بن آمون أي سنة ستمائة وإحدى وأربعين قبل الميلاد، ثم جاءت حادثة بخت نصر قبل ميلاد المسيح عليه السلام بخمسمائة وثمانية وثمانين سنة، والتي تلتها حادثة «أنتيوكس» ملوك الرومان من خلفاء الإسكندر المقدوني الذين حكموا سوريا، وقد أرادوا سحق ديانة اليهود، وصبغ فلسطين بالصبغة الهللينية. فكانت كل تلك الحوادث أسباب حقيقية ساهمت في اندثار التوراة الأصلية، واندراس معالمها، وأن المحتج بها ماثلتها في الاسم وخالفتها في المضمون وذلك من خلال:

أولاً: تناقض أخبار الأيام مع التوراة في الأسماء والعدد

- الباب السابع: أبناء بنيامين ثلاثة.
- الباب الثامن: أبناء بنيامين خمسة.
- في التوراة: أبناء بنيامين عشرة.

فدل ذلك على أن عزرا إنما نقل عن توراة موسى، وليس على المشهورة عندهم، وأنه لم يعتمد على الأوراق المنقوصة التي ادعوها. كما أنه لو كتب التوراة مرة أخرى بالإلهام لما خالفها. فدل ذلك على أن هذه التوراة المشهورة لم يصنفها موسى عليه السلام ولم يكتبها عزرا.

ثانياً: استعمال صيغة الغائب لا المتكلم، وكذلك استعمال عبارة «قال

(1) **إظهار الحق**، ج1، ص111

الله» و«قال موسى». وهي ذات القناعة التي حصلت عند «سكندريس»، والتي عبر عنها بقوله ثبت لي بظهور الأدلة الخفية ثلاثة أمور جزماً:

أ ـ أن التوراة الموجودة ليست من تصنيف موسى.

ب ـ أنها كتبت في كنعان أو أورشليم، يعني أنها لم تكتب في عهد موسى، إذ كان بنو إسرائيل في هذا العهد في الصحارى.

ج ـ لا يثبت تأليفها قبل سلطنة داود ولا بعد زمان حزقيال... فالحاصل أن تأليفها بعد خمسمائة سنة من وفاة موسى[1].

ثالثاً: لا يوجد فرق بين اللسان الذي كتب به التوراة، واللسان الذي كتبت به باقي الكتب مع أن الزمن الفاصل بينهما تسعمائة عام.

رابعاً: تدل النصوص الدينية على إمكانية كتابة التوراة على حجارة المذبح، فدل على أنه لو كان حجم التوراة الحقيقي هذا المتبادل لما أمكن كتابتها على حجارة المذبح «وتبني هنالك مذبحاً للرب إلهك من حجارة لم يكن مسّها حديد وتكتب على الحجارة كل كلام هذه السُنّة بياناً حسناً»[2].

خامساً: يذهب علماء التاريخ النصراني إلى أنه في تلك الفترة لم يكن رسم الكتابة.

ويعتبر الخلاف الأكثر حدّة بين علماء النصارى الذي كان حول كتاب يوشع والذي يعتبر في الدرجة الثانية من التوراة. وقد افترقوا إلى خمسة أقوال:

- قال «جرهارد» و«ديوايتي»، و«هيوت»، و«باترك»، و«تاملاين» والدكتور «كري»: إنه تصنيف يوشع.
- قال كالون: إنه تصنيف العازار.
- قال لائت فت: إنه تصنيف فينحاس.
- قال وانتل: إنه تصنيف صموئيل.

---

(1) المرجع السابق، ج1، ص117.

(2) **سفر التثنية**، 27/ 5 ـ 8.

- قال هنري: إنه تصنيف إرميا. مع العلم أنه بين يوشع وإرميا مدة ثمانمائة وخمسين سنة تخميناً.

ويرى رحمت الله أنه توجد آيات كثيرة لا يمكن أن تكون من كلام يوشع قطعاً، بل تدل بعض الفقرات على أن مؤلفه غير معاصر لداود بل بعده. وقد وجه نفس النقد إلى باقي الكتب اعتماداً على آراء علماء النصارى وما استشهدوا به هم من نصوص «الكتاب المقدس». فقد جاء في المجلد السابع من «كاثلك هرلد»[1]: «أن كتاب راعوث قصة بيت، وكتاب يونس حكاية، يعني قصة غير معتبرة وحكاية غير صحيحة»[2]. وهو ما ذهب إليه «كني كات»[3] من أن القول بأن سفر نشيد الإنشاد من تصنيف سليمان عليه السلام غلط محض. بل صنف هذا الكتاب بعد مدة من وفاته.

إذا كان الخلل الذي بدا في العهد القديم يمسّ التاريخ فإن الاضطراب الذي ميّز العهد الجديد يمس العقائد، ويطعن في الأصول الدينية للنصارى. خاصةً الأناجيل الأربعة التي يدافع النصارى عن إلهاميتها لاعتبارها الوعاء الذي حوى العقائد والشرائع، وهي مدار الجدل الديني الذي دارت رحاه على مر العصور بين المسلمين والنصارى، كما أن كتب الردود لم تتضمن أي نقد لغير هذه الأناجيل الأربعة، بل ولم يرد ذكرها إلا من باب التعداد أو التقويم والتصنيف كما فعل رحمت الله في بداية عرضه.

فإنجيل متّى الأصلي الذي كتب باللسان العبراني فُقد بسبب تحريف النصارى، وأن المتداول عندهم هو ترجمة الترجمة اليونانية، هذا إلى جانب الجهالة بسنة الترجمة واسم مترجمها. وأن أقصى ما قدره (فندر) في كتابه (ميزان الحق): «إن الغالب أن متّى كتبه باللسان العبراني»، وجاء في (موسوعة بويي): «كتب هذا الإنجيل في السنة الحادية والأربعين باللسان العبراني أو

---

(1) *The Catholic Herald* موسوعة دينية، يعتمدها النصارى في تحقيق التواريخ وإثبات العقائد، وبها مقالات في مواضيع متفرّقة.

(2) المرجع السابق، ج1، ص135.

(3) أحد علماء البروتستانت، يعتبر مرجعاً في تصحيح كتب العهد القديم.

باللسان الذي ما بين الكلداني والسرياني، لكن الموجود منه الترجمة اليونانية»[1]. وهي ذات المطاعن التي وجهها رحمت الله إلى «إنجيل يوحنا» فقد نقده من خلال:

أ ـ البنية اللغوية للكتاب: حيث جاء فيه: «هذا هو التلميذ [يوحنا] الذي يشهد بهذا وكتب هذا ونعلم أن شهادته حق»[2]، فقد استعمل صيغة ضمير الغائب، وقال في حقه هو «نعلم» صيغة المتكلم، فعلم أن كاتبه غير يوحنا.

ب ـ الوقائع التاريخية: حيث أورد أن أرينيوس تتلمذ على (بوليكارب) تلميذ يوحنا الحواري ولم يُسمع منه أن هذا الإنجيل من تصنيف يوحنا الحواري، لذلك فإلى حدود مائتان وستة عشرة للميلاد لم يذكر علماء النصارى هذا الإنجيل.

جـ ـ آراء علماء النصارى: فقد جاء في كاثوليك هرلد: كتب إستادلن في كتابه أن كاتب إنجيل يوحنا طالب من طلبة مدرسة الإسكندرية بلا ريب، و قال هورن: «الحالات التي وصلت إلينا في باب زمان تأليف الأناجيل: من قدماء الأولون صدّقوا الروايات الواهية وكتبوها، وقبل الذين جاؤوا من بعدهم مكتوبهم تعظيماً لهم، وهذه الروايات الصادقة والكاذبة وصلت من كاتب إلى كاتب آخر، وتعذر تفنيدها بعد انقضاء المدة». بل ويذهب «بلسن» من علماء البروتستانت إلى أنّ جميع الكتب ما كانت واجبة التسليم إلى عهد يوسي بيس أي القرن الرابع للميلاد[3].

لذلك فقد جاءت كتب العهدين على الصورة التاريخية أو الهيئة المسلّم بها الآن تزخر بالاختلافات والأخطاء، وقد قام رحمت الله بعملية إحصائية، ودراسة مقارنة بين مختلف آيات السفر أو الإنجيل الواحد، وبين الأسفار والأناجيل المختلفة، فرّتب مواطن الاختلافات والأغلاط ترتيباً موضوعياً، وقد

(1) المرجع السابق، ج1، ص151.
(2) **إنجيل يوحنا**، 21/ 24
(3) المرجع السابق، ج1، ص156 وما بعدها (بتصرف).

اقتصر في قسم الاختلافات على إيراد مائة وخمس وعشرين اختلافاً كافية للطعن في قضية السّند. فضلاً عن الأغلاط التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ما عند أهل الكتاب عمل بشري اجتهادي لا يتجاوز مرتبة كونه قصص تأريخي يغلب عليه الطابع الأسطوري التمجيدي.

أ ـ الاختلافات:

أورد المؤلف نماذج من الاختلاف في أبواب عقائدية وتشريعية حساسة تمسّ الأصول التاريخية والتأسيسية لدين اليهود والنصارى ومن ذلك:

- الذبائح وأحكامها. - الميراث.
- النسب. - العدد.
- التاريخ. - اختلاف التوازن السكاني العددي.
- العدد والنوع. - الأسماء والأعداد.
- وجود ستة اختلافات في بيان نسب المسيح عليه السلام بين إنجيل «متى» وإنجيل «لوقا».
- الأحكام...

أولاً: النسب والتاريخ

فقد ورد في الآية السادسة والعشرون من الباب الثامن من سفر الملوك ما نصه «وكان قد أتى على أخزيا إثنان وعشرون سنة إذ ملك» وجاء في الآية الثانية من الباب الثاني والعشرين من السفر الثاني من أخبار الأيام «ابن إثنين وأربعين سنة كان أخزيا» فبين الاثنين اختلاف والثاني بالتأكيد غلط لأن أباه حين موته كان ابن أربعين سنة، وجلس هو على سرير السلطنة بعد موت أبيه متصلاً كما يظهر في الآية فلو لم يكن غلطاً للزم أن يكون أكبر من أبيه بسنتين، وهو ممتنع جداً.

ثانياً: اضطراب القصص

جاء في الباب الثامن من سفر التكوين «واستقر الفلك في الشهر السابع

في سبعة وعشرين يوماً من الشهر على جبال أرمينية والمياه كانت تذهب وتنقص إلى الشهر العاشر لأنه في الشهر العاشر في الأول من الشهر بانت رؤوس الجبال» فبين الآيتين اختلاف: لأنه إذا ظهر رؤوس الجبال في الشهر العاشر فكيف استقرت الفينة في الشهر السابع على جبال أرمينية

ثالثاً: التحريف القصدي

يوجد اختلاف كبير بين الآية الحادية والثلاثين من الباب الثاني عشر من سفر صموئيل والآية الثالثة من الباب العشرين من السفر الأول من أخبار الأيام، وقد اعتبر «هورن» ـ وهو أحد مفسري الكتاب المقدس المعتبرين ـ أن عبارة سفر صموئيل صحيحة فلتجعل عبارة سفر أخبار الأيام مثلها. في حين جعل مترجم الترجمة العربية لسنة 1844 للميلاد، عبارة سفر صموئيل مثل عبارة سفر أخبار الأيام.

رابعاً: تدوين سيرة الرسل

كتب «مرقس» في الباب الأول، أن يحيى كان يأكل جراداً وعسلاً بريّاً، وكتب «متى» في الباب الحادي عشر؛ أنه لا يأكل ولا يشرب.

خامساً: اختلافهم في توقيت الصلب:

يفهم من الأناجيل الثلاثة الأول أن عيسى عليه السلام نحو الساعة السادسة كان على الصليب، ومن إنجيل «يوحنا» أنه كان إلى نحو الساعة السادسة في حضور بيلاطس البنطي.

هذا إلى جانب تحريف الترجمة والحكم بالظن في تحديد صحة السفر من عدمه، واختلافهم في العبارة التي أثبتت على قبر المسيح حسب زعمهم، وطبيعة العشاء الرباني، بل اتفقوا في أسماء أحد عشر حواري واختلفوا في اسم الثاني عشر منهم، وهو ما أشار إليه رحمت الله بقوله[1]: «فانظر أيها اللبيب

(1) المرجع السابق، ج1، ص186.

هذا حال كتبهم المقدسة، إنهم في صدر التصحيح ـ الذي هو في الحقيقة التحريف ـ من القرون. لكن الأغلاط باقية فيها، والإنصاف أن هذه الكتب غلط من الأصل ولا تقصير للمصححين غير أنهم إذا عجزوا ينسبون إلى الكاتبين الذين هم براءة من هذا... ولا أعلم حال الغد أنّهم كيف يفعلون وكيف يحرّفون».

ب ـ الأغلاط:

اعتمد رحمت الله في استخراج الاختلافات على المقابلة بين النسخ وتراجمها وإصحاحاتها، بينما حدد طريقة معرفة الأغلاط بعدم مطابقتها للواقع أو العقل أو العرف أو التاريخ أو لعلم الرياضيات، وبالجملة بمخالفتها للحقيقة أنى كان مجالها، مثل:

أولاً: الجغرافيا

فقد وقع في الآية الرابعة من الباب التاسع عشر من كتاب يوشع في بيان حدّ نفتالي هكذا: وإلى حد يهوذا عند الأردن في مشارق الشمس وهذا غلط لأن حد يهوذا كان بعيداً في جانب الجنوب.

ثانياً: مخالفة النسب «الكتابي» للواقع

إذ جاء في الآية السابعة من الباب السابع عشر من كتاب القضاة «وكان فتى آخر من بيت لحم يهوذا من قبيلته وهو كان لاوياً وكان ساكناً في هناك »، فقوله «وهو لاوياً» غلط، لأن الذي يكون من قبيلة يهوذا كيف يكون لاوياً؟ وقد أقر المفسّر «هارسلي» بذلك وأخرجه «هيوبي كنت» عن متنه أي حذف العبارة السابقة من المتن في النسخة التي كانت له[1].

ثالثاً: التاريخ

ورد في الآية التاسعة عشرة من الباب الثامن والعشرين من السفر الثاني

(1) المرجع السابق، ج1، ص260.

من أخبار الأيام: «قد أذل الرب يهوذا آحاز ملك إسرائيل»، فلفظ «إسرائيل» غلط، لأنه ملك يهوذا لا ملك إسرائيل، ولذلك بدل مترجمو الترجمة اليونانية واللاتينية لفظ «إسرائيل» بلفظ «يهوذا» فهو اصلاح وتحريف في آن.

رابعاً: اللغة

وهي أخطاء قائمة على التحوير اللغوي واضطراب في الرّسم من مثل لفظ «هدر عزر» التي وردت في ثلاثة مواضع من سفر صموئيل، وفي سبعة مواضع من أخبار الأيام، والصحيح أنها «هدد عزر» بالدال وهو ما أكده «هورن» في تفسيره من وقوع الغلط في الأسماء في مواضع أخر.

خامساً: الواقع

ذكر في الآية السابعة عشرة من الباب الثاني من سفر التكوين: «فأما من شجرة معرفة الخير فلا تأكل منها فإنك تموت موتاً في أي يوم تأكل منها» ومن المعلوم أن آدم عليه السلام أكل منها وما مات في يوم الأكل وإنما عاش بعدها قروناً طويلة.

سادساً: تضارب التواريخ

تقرْر الآية الأولى من الباب السادس من سفر الملوك الأول أن سليمان بنى بيت الرب في سنة أربعمائة وثمانين من خروج بني إسرائيل من مصر. وفي هذا التاريخ عند المؤرخين اضطراب، وقد اختلفوا في الزمان طرائق متباعدة على النحو التالي:

المراجع	السنة
المتن العبراني	480
النسخة اليونانية	440
عند كليكاس	330
عند ملكيور كانوس	590

المراجع	السنة
عند يوسيفس	592
عند سلبي سيوس سويروس	588
عند كليمنس اسكندر يانوس	570
عند سيدري نس	672
كودو مانوس	598
عند واسي وكابالوس	580
سراريوس	680
نيكولا إبراهيم	527
مستلي نوس	592
بتياويوس ووالنهي روش	520

فلو كان ما في العبراني صحيحاً إلهامياً لما خالفه مترجمو الترجمة اليونانية ولا المؤرخون من أهل الكتاب.

سابعاً: أصل التسمية

جاء في الآية الثالثة والعشرون من الباب الثاني من إنجيل «متى»: «وأتى وسكن في مدينة يقال لها ناصرة لكي يتم ما قيل بالأنبياء إنه سيدعى ناصرياً». إلا أنه لم يرد في كتاب من كتب الأنبياء شيء من ذلك، بل ينكر اليهود هذا الخبر بشدة، ويعتقدون: «أنه لم يقم نبي من الجليل»[1] فضلاً عن الناصرة. ولعلماء النصارى اعتذارات ضعيفة لا يحتج بها، خاصةً إذا علم أنه ورد في البابين الأولين فقط من إنجيل «متى» سبعة عشر غلطاً.

ثامناً: عدم معرفة كتّاب الأناجيل بمحتواها

ففي العهد الجديد نجد أن المسيح عليه السلام «ظهر لصفا ثم للاثني

(1) **إنجيل يوحنا**، 7/ 52.

عشر»[1]، وهذا مخالف للواقع التاريخي؛ إذ أن يهوذا الإسخريوطي كان قد مات بعد تسليم المسيح بوقت قصير جداً وقبل الصلب بنص إنجيل «متى» فطرح الفضة في الهيكل وانصرف ثم مضى وخنق نفسه[2]، ولذلك كتب مرقس أنه «ظهر للأحد عشر»[3].

لقد خلص رحمت الله من خلال الإحصاء والاستقصاء[4] إلى:

- أن مقولة «إلهامية الكتب» تبرير باطل قصد منه النصارى إيجاد مبرّر لإدامة تمسكهم بها، وقد عقد لذلك فصلاً خاصاً أحصى فيه آراء علماء النصارى من خلال كتبهم شفعها ببعض تعليقاته الخاصة، كما استند في تحليله إلى روافد أخرى للإيضاح، وكذلك لتقوية حجته. وهو ما أوجزه في قوله[5]: «لأن هذا الادعاء باطل قطعاً ويدل على بطلانه وجوه كثيرة، أكتفي منها ههنا بسبعة عشر وجهاً»، تدور في غالبها حول:
- أمثلة الاختلاف التي قدّمت.
- أمثلة الأغلاط التي قدّمت.
- وقعت فيها تحريفات قصدية وأخرى غير قصدية وهي غير محصورة في مكان معين.
- اعتبار الكاثوليك أن بعض الكتب هي جزء من العهد القديم في حين اعتبرها البروتستانت غير إلهامية، «والسفر الثالث لعزرا جزء من العهد العتيق عند كنيسة كريك (الأرثوذكس)، وقد بيّنت فرقة الكاثوليك وفرقة البروتستانت بأدلة، واضحة أنه ليس إلهامياً[6]...» بل ذهب هورن إلى أنه إذا قيل إن

---

(1) الرسالة الأولى إلى أهل كورنثوس 15/ 5.

(2) **إنجيل متى**، 27/ 5

(3) **إنجيل مرقس**، 16/ 14

(4) انظر: **إظهار الحق**: النسخة المعتمدة في هذا البحث من الجزء الأول، صفحة 168 إلى الجزء الثاني، صفحة 352، فقد أورد في باب الاختلافات مائة وخمس وعشرين اختلافاً كما أورد في باب الأغلاط مائة وعشرة غلطةً.

(5) المرجع السابق، ج1، ص353.

(6) المرجع السابق، ج2، ص314.

الكتب المقدسة أوحيت من جانب الله فلا يُراد أن كل لفظة أو العبارة كلها من إلهام الله، بل يُعلم من اختلاف محاور المصنّفين واختلاف بيانهم أنهم كانوا مجازين أن يكتبوا على حسب طبائعهم وعاداتهم وفهومهم، واستعمل علم الإلهام على طريق استعمال العلوم الرّسمية، ولا يُتخيّل أنهم كانوا يُلهمونَ في كل أمر يبينونه أو في كل حكم كانوا يحكمون به. ويعتبر جامعو تفسير هنري واسكات أنه ليس بضروري أن يكون كل ما كتب النبي إلهامياً أو قانونياً، ولا يلزم من كون بعض كتب سليمان إلهامياً أن يكون كل ما كتبه إلهامياً، وليحفظ أن الأنبياء والحواريين كانوا يُلهَمون على المطالب الخاصة والمواقع الخاصة.

ويذهب كثير من علماء البروتستانت إلى أنه ما كان إلهام لموسى، بل جميع الكتب الخمسة من الروايات المشهورة في ذلك العهد، ومازال لهذا الرأي أنصار يدافعون عنه؛ ويذهب «يوسي بيس»[1] أحد محققي النصارى إلى أن «موسى كتب سفر الخليقة في الوقت الذي كان يرعى الشياه في مدين في بيت صهره»، بل رأي لوثر[2] أنه «لا نسمع من موسى ولا ننظر إليه، لأنه كان لليهود فقط، ولا علاقة له بنا في شيء ما، نحن لا نسلّم موسى ولا توراته لأنه عدو عيسى، لا علاقة للأحكام العشرة بالمسيحيين لأنها منابع البدعات بأسرها» فتكون بذلك أركان عقيدة البروتستانت وشريعتهم عكس ذلك تماماً. بناءً على مفهوم المخالفة، لاعتبار تنصّلهم من الوصايا ومما جاء به موسى عليه السلام. وقد اتخذ النصارى أمر تخيّر النصوص بقبول بعضها ورد الآخر عادة منذ فجر التاريخ العيسوي فكانوا يتصرفون بالاختزال أو الزيادة أو النقصان حسب الظروف ومتطلبات المرحلة، خاصةً على مستوى الوعظ والترغيب.

لذلك فقد كان رحمت الله أكثر حسماً من ابن تيمية في مسألة الحكم على طبيعة هذه النصوص من حيث فترة تحريفها، ومدى صدق ادعاء النصارى أنها

(1) المرجع السابق، ج2، ص367.
(2) المرجع السابق، ج2، ص369.

كانت على ما هي عليه من صدقية زمن الرسول محمد ﷺ. فهو يرى[1] أن «التوراة الأصلية وكذا الإنجيل الأصلي فُقدا قبل بعثة محمد ﷺ، والموجودان الآن بمنزلة كتابين من السيّر، مجموعين من الروايات الصحيحة والكاذبة، ولا نقول إنهما كانا موجودين على أصالتهما إلى عهد نبينا ﷺ ثم وقع فيهما التحريف».

- فقدان السند المتصل إلى آخر القرن الثاني. وفقدان الإنجيل العبراني الأصلي «لمتى»، وبقاء ترجمته التي لم يعلم اسم صاحبها إلى الآن باليقين، ثم وقوع التحريف فيها صارت أسباباً أخرى لارتفاع الأمان عن أقوالهم.
- أنهم في كثير من الأوقات ما كانوا يفهمون مراد المسيح عليه السلام من أقواله، فالتوراة عندنا ما أوحي إلى موسى عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: 87]، والإنجيل ما أوحي إلى عيسى عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: 46]، وأما هذه التواريخ والرسائل الموجودة الآن والمتداولة بين النصارى فليست التوراة والإنجيل المذكورين في القرآن، لذلك فليس واجبي التسليم.

ومما يلاحظ في هذا المبحث أن المؤلف انتهج طريقة مغايرة لما بنى عليه باقي مباحث كتابه على الإطلاق، فهو سلك طريق العرض والنقد والمقارنة مع الاستشهاد بما هو من خارج الدائرة النصرانية وذلك لتجرأ علماء النصارى يومها وإجرائهم المقارنة بين كتبهم وبين القرآن الكريم فاستطرد رحمت الله لذلك مطولاً وعرض مقصدهم هذا من خلال وجوه ستة وهي:

أولاً: الاستدلال بالنص؛ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

ثانياً: آراء المفسرين

أ ـ فخر الدين الرازي: «المطالب العالية».

ب ـ القرطبي: «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام».

---

(1) المرجع السابق ج2، ص387.

ثالثاً: آراء الذين كتبوا في الرد على النصارى

أ ـ أبو البقاء صالح بن الحسين الجعفري: «تخجيل من حرّف الإنجيل».

ب ـ ابن قيم الجوزية: «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى».

رابعاً: آراء المؤرخين

أ ـ المقريزي: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار».

ب ـ ابن خلّكان: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان».

- حاجي خليفة: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون».

خامساً: آراء الأصوليين

- صدر الشريعة عبد الله بن مسعود البخاري: «التنقيح»، أو «تنقيح أصول اللغة».

سادساً: آراء اللغويين والمناطقة

- التفتازاني: «التلويح إلى كشف غوامض التنقيح».

وختم المؤلف هذا المبحث بالتنبيه على تغليطين:

الأول: هو ادعاء علماء النصارى أن لهذه الأناجيل سند متصل، وذلك لشهادة بعض علماء تلك الحقبة بذلك مثل كليمنس أسقف صيدا. ويرد المؤلف هذا «الافتراض» بأن الخلاف بين المسلمين والنصارى هو أعمق من مجرد شهادة شخص لم تثبت تاريخياً، إذ يعتبر أن السند المتصل، هو أن يروي الثقة بواسطة أو بوسائط عن الثقة الآخر بأنه قال: إن الكتاب الفلاني تصنيف فلان الحواري أو فلان النبي، وسمعت هذا الكتاب كله من فيه، أو قرأته عليه، أو أقر عندي أن هذا الكتاب تصنيفي، وتكون الواسطة أو الوسائط من الثقاة الجامعين لشروط الرواية. ومثل هذا السند لا يوجد عند النصارى «وطلبنا هذا السند مراراً وتتبعنا في كتب إسنادهم، فما نلنا المطلوب»[1].

(1) المرجع السابق، ج2، ص403.

الثاني: أن مرقس كتب إنجيله بإعانة بطرس، وأن لوقا كتب إنجيله بإعانة بولس، وبطرس وبولس كانا ذوي إلهام، فهذان الإنجيلان بهذا الاعتبار إلهاميان. فهذا أمر مردود لأن مرقس كتب إنجيله بعد موت بطرس وبولس. فدل ذلك على أن بطرس لم يرَ حتى إنجيل «لوقا» وذلك لأمرين:

أ ـ أن المختار عند علماء البروتستانت أن «لوقا» كتب إنجيله سنة 63 للميلاد وكان تأليفه في «أخيّا»، وقال هورن عمدة النصارى في تحديد التواريخ: لما لم يكتب «لوقا» حال «بولس» بعدما أطلق لم يُعلم بالخبر الصحيح حاله من السفر وغير من حيث الإطلاق الذي كان في سنة 63 إلى الموت. لأنه لم يذهب إلى الكنائس الشرقية بل ذهب بعد الإطلاق إلى إسبانيا والمغرب وهو ما أكده قول كليمنس أسقف الروم في رسالته «إن بولس وصل إلى أقصى المغرب معلماً لجميع العالم الصدق، وذهب إلى الموضع المقدس بعدما استشهد».

ب ـ أن لاردنر نقل أولاً قول أرينيوس كتب لوقا مقتدي بولس في كتاب واحد البشارة التي وعظ بها بولس «ثم قال ثانياً» يُعلم من ربط الكلام أن هذا الأمر ـ تحديد لوقا إنجيله ـ وقع بعدما حرر مرقس إنجيله، وبعد موت بولس وبطرس «فعلى هذا القول لا يمكن رؤية بولس إنجيل لوقا»[1].

2 ـ إثبات التحريف في العهدين:

يقرر رحمت الله أن التحريف قسمان: لفظي ومعنوي، وأن الذي يستهدفه هنا التحريف اللفظي بأقسامه، لاعتباره محل الجدل بينه وبين النصارى «وقد أنكره علماء البروتستانت في الظاهر إنكاراً بليغاً لتغليط جهّال المسلمين وأوردوا أدلة مموّهة مزوّدة في رسائلهم، فأريد إثباته في كتابي هذا بعون خالق الأرض والسماوات»[2]. وقد سعى المؤلف جهده لإثبات التحريف بالأدلة القاطعة لذلك

(1) المرجع السابق، ج2، ص402 (بتصرف).
(2) المرجع السابق، ج2، ص427.

أكثر من التدليل على ذلك من وجوه مختلفة جامعاً بين الأسماء والأعداد والتاريخ واللغة. . . وعلى ضوء ذلك حدد ثلاث مفاصل كبرى تتمحور حولها أوجه التحريف القصدي:

الوجه الأول: التحريف اللفظي بالتبديل

وهو ما أكده آدم كلارك بقوله المتن العبراني المتداول محرّف «وينطبق ذلك على ما ورد في العبرانية» هم ما عصُوا قوله «مقارنة باليونانية» هم عصوا قوله[1]، ففي الأولى نفي وفي الثانية إثبات، وقد تحيّر علماء النصارى في تحديد أيهما غلط، والفرق حسب تفسير هنري واسكات «أنه نشأ إما لزيادة حرف أو لتركه». إلا أنهم ما قدروا على تعيينه. في حين يقطع المفسر «هارسلي» في الآية الرابعة من الباب الثاني عشر من كتاب القضاة[2] بأنه «لا شبهة أنّ هذه الآية محرّفة».

1 ـ ورود اختلافات كبيرة في الأسماء والعدد عند مقارنة، مثل:

أ ـ الآية السادسة من الباب السابع من السفر الأول من أخبار الأيام هكذا «بنو بنيامين بالع وباكر ويديعئيل ثلاثة أشخاص».

ب ـ أول الباب الثامن من السفر المذكور «ولد بنيامين ولده الأكبر بالع والثاني اشبيل والثالث أخرخ والرابع نوحاه والخامس وافاه».

ج ـ الآية الحادية والعشرين من الباب السادس والأربعين من سفر التكوين «وبنو بنيامين بالع وباخور واشبل وجيرا ونعمان واحي وروش وماخيم وحوفيم وأرد».

وقد تحير علماء أهل الكتاب خاصةً لوُرود التناقض في الكتاب الواحد. فلزم التناقض في كلام مصنف واحد وهو النبي عزرا عليه السلام. ولا شك أن إحدى العبارات صادقة عندهم والباقيتين تكونان كاذبتين. لأنه لا يمكن الجمع

---

(1) **الزبور**: 105/ 28

(2) نص الآية: «وجمع يفتاح كل رجال جلعاد وحارب أفرايم فضرب رجال جلعاد أفرايم لأنهم قالوا أنتم منفلتوا أفرايم جلعاد بين أفرايم ومنسّى».

بين المتناقضات. وكعادتهم للخروج من المأزق نسبوا الغلط لعزرا عليه السلام لأنه لم يحصل له تمييز بين الأبناء وأبناء الأبناء، بل وتذهب فرقة البروتستانت إلى أنه غير سماوي، ولن يخرج عن القيمة التاريخية للتوراة التي أحرقت وما كان يعلمها أحد حسب اعتقادهم، إلاّ أن عزرا أعاد كتابتها بإعانة روح القدس.

ومما يترتب عن ذلك عدة استخلاصات:

- إن هذه التوراة المتداولة الآن ليست التوراة التي ألهِمَ بها موسى عليه السلام، لأن بعد انعدامها كتبها عزرا عليه السلام بالإلهام مرة أخرى، وفيها من التناقض مالا يحصى.
- إذا غلط عزرا في هذا السفر فإنه يجوز صدور الغلط منه في الكتب الأخرى، فلا بأس لو أنكر أحد بعضاً مما ورد فيها مخالفاً للبراهين القطعية أو مصادماً للبداهة مثل:

أولاً: أن لوطاً عليه السلام زنى بابنتيه ـ والعياذ بالله تعالى ـ وحملتا منه وتولّد لهما ابنان هما أبوا الموآبيين والعمانيين[1].

ثانياً: أن داود عليه السلام زنى بامرأة أوريّا وحملت بالزنا منه، فقتل زوجها بالحيلة وتصرّف فيها[2].

ثالثاً: أن سليمان عليه السلام ارتد في آخر عمره بترغيب أزواجه وعبد الأصنام وبنى لها معابد وسقط في نظر الله[3].

- إذا لم يكن عزرا عليه السلام مصوناً عن الخطأ في التحرير، فكيف يكون «مرقس» و«لوقا» الإنجيليان ـ اللذان ليسا من الحواريين أيضاً ـ مصونين عن الخطأ في التحرير؟

2 ـ تغيير سياق دلالة الآية: ورد في الآية السادسة عشرة من الزبور الحادي والعشرين على ما في بعض النسخ، أو في الآية السادسة عشرة من الزبور

---

(1) **سفر التكوين**، 19/ 31 ـ 37.
(2) **سفر صموئيل الثاني**، 11/ 4 ـ 16.
(3) **سفر الملوك الأول**، 11/ 4 ـ 8.

الثاني والعشرين من النسخة العبرانية «وكلتا يدي مثل الأسد» في حين ترجمها الكاثوليك والبروتستانت «وهم طعنوا يديّ ورجلي».

3 ـ **إبدال النفي بالإثبات**: جاء في المتن العبراني من كتاب الأحبار في حكم الطيور التي تمشي على الأرض النفي[1]، وفي عبارة الحاشية الإثبات.

4 ـ **إبدال الاسم والصفة لتغيير المعنى**: يرى كريسباخ وشولز وهما من محققي «الكتاب المقدس»؛ أن لفظ (الملك) من آية «ثم رأيت ملكاً طائراً»[2] غلط، والصحيح لفظ (العقاب).

الوجه الثاني: التحريف اللفظي بالزيادة

يرجع رحمت الله هذا الأمر إلى أول مجمع نصراني انعقد بمدينة نيقية سنة ثلاثمائة وخمس وعشرين، حيث تمّ الاعتراف بكتب أخرى لم يكن معترف بها سابقاً، واعتمدت المجامع اللاحقة ذلك سنّة في قبول كتب أخرى حتى صار «الكتاب المقدس» على ما هو عليه الآن. وأما الذي شاع عندهم فهو الزيادات اللفظية والتي تم التعرف عليها من خلال الأخطاء اللغوية أو الأسلوبية أو التاريخية أو قضية النسب أو الجغرافيا، مما جعل من «الكتاب المقدس» مصادماً لكل شيء، متناقضاً في ذاته مناقضاً لغيره. وكعادته قام رحمت الله ـ ووفق منهجه الذي التزمه ـ بعرض القضية والتدليل عليها بنصوص كتابية وبنقود علماء النصارى المعتبرين، ولأول مرة يستشهد بعالم وفيلسوف عرف بنظرياته العلمية التجريبية قبل أن يُخرج للناس في صورة العالم بالكتب المقدسة أو المهتم بالدراسات الدينية المقارنة. مما أضفى عليه شرعية دينية إلى جانب مكانته وسلطانه العلمي وهو إسحاق نيوتن[3].

---

(1) **سفر الأحبار**، 11/ 21

(2) **المشاهدات**، 8/ 13

(3) فيزيائي ورياضي وفلكي إنجليزي (1642 ـ 1727) وضع نظرية أن الضوء الأبيض يحتوي على مكونات تلوينية (ألوان الطيف) وكذلك قانون الجاذبية، وغيره من القواعد الرياضية والمنطقية، وقد سبق بذلك الفيلسوف والرياضي الألماني قوتيفراد ليبنيز Geid Leibniz في الكشف عن أبجديات التفكير الإنساني.

ومن تلك الزيادات ما ورد في العهد القديم «فيایر بن منسا ورث كل أرض أرغوب إلى تخوم جاسور ومعكاتي وسمى باسان باسمه حابوث ياير هي قرى ياير هذا إلى اليوم»[1] فقول: «إلى هذا اليوم» ليس من كلام موسى عليه السلام بل هو إضافة من جاء بعد زمان أبعد ليحقق للناس حيزاً ما، وهو بقاء تلك المدينة على ذات اسمها الذي وضعه «ياير بن منسا» تخليداً لذكراه. ومع ذلك صار جزءاً من الكتاب وشاع في جميع نسخه المتأخرة.

كما توجد كثير من الجمل والعبارات ليست من كلام موسى عليه السلام. وإنما اعتبروها إلحاقية، ولكنهم في المقابل عجزوا عن تبيين اسم الملحق بالتدقيق، وإنما نسبت إلى عزرا عليه السلام على سبيل الظن للخروج من المأزق. ومثال ذلك لفظ «حبرون» التي ورد ذكرها في العهد القديم في عدة مواضع «وجاء يعقوب إلى إسحاق أبيه ممرا قرية أربع التي هي حبرون حيث تغرّب إبراهيم وإسحاق»[2]. في حين غيّر بنو إسرائيل هذا الاسم بعد فتح فلسطين في عهد يوشع عليه السلام كما جاء في كتابه «واسم حبرون قبلاً قرية أربع الرجل الأعظم في العناقيين»[3].

وقد ذهب علماء النصارى وخاصة جامعو تفسير «هنري واسكات» إلى أن الملحق إما يوشع أو صموئيل أو عزرا أو نبي آخر من الأنبياء بعدهم لا يُعلم بالجزم. ولعل الآيات الأخيرة ألحقت بعد زمان أطلق فيه بنو إسرائيل من أسر بابل. مما جعل التناقض واضحاً بين العهد القديم والعهد الجديد في كثير من المواضع، مثل: «ومن تولد من الزنا لا يدخل جماعة الرب حتى يمضي عليه عشرة أعقاب»[4]، وهذا لا يمكن نسبته إلى الله أو إلى موسى عليه السلام وإلا يلزم أن لا يدخل داود عليه السلام ولا آباؤه إلى فارص في جماعة الرب لأن داود عليه السلام بطن عاشر من فارص كما ورد في إنجيل «متّى»[5].

---

(1) **سفر التثنية**، 3/ 14

(2) **سفر التكوين**، 35/ 27.

(3) **سفر يوشع**، 14/ 15

(4) **سفر التثنية**، 13/ 2

(5) **إنجيل متى**، 1/ 3 ـ 6، وسلسة نسب داود بالطريقة العكسية هي: داود بن يسّي بن =

ومن المعلوم أن لوثر ترجم «الكتب المقدسة» ولم يأخذ بعبارة «لأن الشهود الذين يشهدون في السماء ثلاثة وهم الأب والكلمة والروح القدس وهؤلاء الثلاثة واحد»[1]، واكتفى بعبارة «لأن الشهود الذين يشهدون ثلاثة وهم الروح والماء والدم وهؤلاء الثلاثة تتحد في واحد». واعتبر أن العبارة الأولى من زيادة معتقدي التثليث. وبرغم وصيته: أن لا يحرف أحد في ترجمته حصل التحريف القصدي فيها عند إعادة ترجمتها بعد موته. وقد ألف إسحاق نيوتن رسالة أثبت فيها أن هذه العبارة وكذلك الآية «وبالإجماع عظيم هو سر التقوى الله ظهر في الجسد تبرّر في الروح تراءى لملائكة كُرِزَ به بين الأمم أو من به في العالم رُفع في المجد»[2] محرّفتان.

الوجه الثالث: التحريف اللفظي بالنقصان

عرض رحمت الله هذا المقصد من خلال:

أولاً: تقديم عشرين شاهداً، فصّل في الشاهد الثامن عشر، حيث خصّ به إنجيل «متى» الذي أكد تحريفه وعدم صحة نسبته له من خلال عشرين وجهاً؛ وهي شهادات علماء النصارى فيه، تتراوح بين طاعن ومكذّب ومنتقص من قيمته أدناها قول «فاستس» الذي كان من علماء فرقة «ماني كيز» في القرن الرابع للميلاد «إن الإنجيل الذي ينسب إلى متى ليس من تصنيفه»[3].

ثانياً: إيراده لخمس مغالطات نصرانية قصد توضيحها والرد عليها وقد فصل في المغالطة الأولى على ثلاث هدايات:

- نقل في الأولى أقوال المخالفين لما عليه النصارى، خاصةً رأي «بارك»[4]

= عوبيد بن بوعز بن سلمون سلحوث بن نحشون بن عمّينا داب بن آرام بن حصرون بن فارص بن يهوذا.

(1) **رسالة يوحنا الأولى**، 5/ 7

(2) **الرسالة الأولى إلى ثيموتاوس**، 3/ 16.

(3) رحمت الله الهندي، **إظهار الحق**، ج2، ص532.

(4) تيودور بارك (1810 ـ 1860): قس ومصلح أمريكي، رفض كثيراً من المعتقدات النصرانية التقليدية.

الذي يقول فيه: قالت ملة البروتستانت: «إن المعجزات الأزلية والأبدية حفظت العهد العتيق والجديد عن أن تصل إليها صدمة خفيفة. لكن هذه المسألة لا تقدر أن تقوم في مقابلة عسكر اختلاف العبارة التي هي ثلاثون ألفاً»[1] وكثيراً ما يتذرع علماء النصارى بالتفريق بين غلط الكاتب وبين اختلاف العبارة لاعتبار أنه إذا وجد الاختلاف بين العبارتين أو أكثر فلا تكون الصادقة إلا واحدة. والباقية إما أن تكون تحريفاً قصدياً أو سهو الكاتب. وبما أن التمييز بين الصحيح وغيره عسير عادةً، مما يبقي حالة من الشك وبقصد رفعها فإنه يطلق على الكل اختلاف العبارة أما إذا علم صراحةً كذب الكاتب فتطلق عبارة «غلط الكاتب».

- نقل في الثانية أقوال من صنفهم من النصارى ضمن خانة المبتدعين مثل:

أ ـ **الفرقة الأبيونية**: نسبةً إلى أبيون الفقيه اللغوي الإسكندري، الذي عاش في القرن الميلادي الأول واشتهر برسالة كتبها وهاجم فيها اليهود مهاجمة عنيفة مما حدا بالمؤرخ اليهودي «يوسيفوس» إلى كتابة رسالة للرد عليه. وكانت هذه الفرقة تعتبر بولس مرتداً، ولا تسلم من العهد القديم إلا التوراة فقط ومن العهد الجديد إنجيل «متى» فقط الذي يخالف الإنجيل المنسوب إليه مما يدين به معتقدي بولس.

ب ـ **الفرقة المارسيونية**: التي ترد جميع كتب العهد القديم وتعتبرها غير إلهامية كما ترد جميع كتب العهد الجديد إلا إنجيل لوقا وعشر رسائل من رسالات بولس.

- نقل في الثالثة: ثلاثون قولاً من أقوال المسيحيين المعتبرين من مفسرين ومؤرخين، مفصلاً في القول الأخير المنسوب إلى «هورن» وهو ما عرف باختلاف العبارة[2] الذي أرجع أسبابه إلى: غفلة الكاتب

---

(1) **إظهار الحق**، ج2، ص543

(2) جاء في الآية الثامنة من الباب الرابع من سفر التكوين: «وقال قايين لهابيل أخيه، ولما صارا في الحقل قام قاين على هابيل أخيه فقتله»، وفي النسخة السامرية واليونانية والتراجم القديمة: «وقال قاين لهابيل أخيه تعال نخرج إلى الحقل ولما صارا في الحقل»، فسقطت عبارة: «تعال نخرج إلى الحقل»، من النسخة العبرانية.

وسهوه ونقصان النسخة المنقول عنها، وكذلك التصحيح الخيالي والإصلاح فضلاً عن التحريف القصدي الذي صدر عن أحدٍ لأجل مطلبه.

ثالثاً: إثباته لثمانية أمور في المغالطة الرابعة تستهدف نقد السند، وهي أدلة لا تخرج على النقد السابق إلا أنها أكثر إيجازاً وترتيباً.

ويعتبر رحمت الله أن هذا القدر كاف لإثبات دعوى التحريف بجميع أقسامه، ولدفع اعتراض يرد من جانبهم في هذه المسألة، ولكل مغالطة تصدر من علمائهم[1].

3 ـ إثبات النسخ في العهدين:

مهّد المؤلف لموضوع النسخ بمقدمة ذكر فيها:

- تعريفه النسخ لغةً واصطلاحاً.
- مجالات النسخ،
- ما يجوز فيه النسخ وما لا يجوز.

ويقصد بذلك أولاً الرد على زعم النصارى نسخ شريعة عيسى عليه السلام لما قبلها من الشرائع وأن هذا مما ورد ذكره في القرآن وصرّح به المفسرون. وثانياً لإيضاح وتأكيد أن النسخ إنما يرد في الأحكام المطلقة أي الأحكام العملية المحتملة للوجود والعدم، وتكون غير مؤيدة ولا مقيدة بوقت لذلك فإن بعض أحكام التوراة والإنجيل من الأحكام التي هي من جنس الصالحة للنسخ منسوخة في الشريعة المحمدية، وبعض آخر لم يُنسخ مثل حرمة اليمين الكاذبة، والقتل والزنا واللواط والسرقة وشهادة الزور والخيانة في مال الجار وعرضه.. «إن أول الأحكام قوله: استمع يا إسرائيل فإنّ الرب إلهنا رب واحد وأن تحب الرب إلهك بقلبك كله وروحك كلها وإدراكك كله وقواك كلها. هذا هو الحكم الأول، والثاني مثله وهو أن تحب جارك كنفسك وليس حكم آخر أكبر من

(1) لزيادة التفصيل: **إظهار الحق**، ج2، ص576 وما بعدها.

هذين»[1]. لذلك فإن النسخ غير مختص بشريعة الإسلام وإنما هو من الإعجاز التشريعي الذي وجد بقسميه في الشرائع السابقة بلا استثناء.

وبناءً على ذلك أقام المؤلف تقسيمه المنهجي زيادةً في الإيضاح ولاعتباره أقوى في الاحتجاج على الخصم:

القسم الأول: النسخ الذي يكون في شريعة نبي لاحق لحكم كان في شريعة نبي سابق، قدّم فيه إحدى وعشرين مثالاً، ختمها بسبعة استخلاصات، ومن ذلك:

- جمع يعقوب بين الأختين ليّا وراحيل ابنتي خاله[2] في حين يعتبر هذا الجمع حرام في الشريعة الموسويّة[3].
- يجوز في الشريعة الموسوية أن يطلّق الرجل امرأته بكلّ علّة، وأن يتزوج رجل آخر بتلك المطلقة بعدما خرجت من بيت الأول[4]، في حين لا يجوز الطلاق في الشريعة العيسوية إلا بعلّة الزنا، وكذا لا يجوز لرجل آخر نكاح المطلقة، بل هو بمنزلة الزنا.
- كانت كثير من الأحكام المختصة بآل هارون من الكهانة واللباس ووقت الحضور للخدمة... أبدية، وقد نُسخت كلها في الشريعة العيسوية، حتى نسخ بولس بفتوى الإباحة العامة، قرابين الأوثان والدم والمخنوق... فلم يبقى من أحكام التوراة إلا الزنا، ولما لم يكن فيه حد في الشريعة العيسوية فهو منسوخ كذلك بناءً على اعتقادهم النصي: «فلو كان العهد الأول غير معترض عليه لم يوجد للثاني موضع. فبقوله عهداً جديداً صيّر الأول عتيقاً والشيء العتيق والبالي قريب من الفناء»[5].

---

(1) **إنجيل مرقس**، 12/ 30 ـ 31.

(2) **سفر التكوين**، 29/ 15 ـ 35.

(3) **سفر الأحبار** 18/ 18؛ «ولا تتزوج أخت امرأتك في حياتها فتحزنها ولا تكشف عورتهما جميعاً فتحزنهما».

(4) **سفر التثنية**، 24/ 31. وهو مخالف لما ورد بالعهد الجديد: **إنجيل متى** 18/ 8 ـ 9.

(5) **العبرانية** 8/ 7 و13

القسم الثاني: النسخ الذي يكون في شريعة نبي بحكم آخر من شريعة النبي نفسه. فالناسخ والمنسوخ في الشريعة الواحدة، قدّم فيه اثني عشر مثالاً لإلزام الخصم بما في كتبهم التي يعتقدونها، ومن ذلك:

- أن الله أمر إبراهيم عليه السلام بذبح إسحاق عليه السلام[1] ثم نسخ هذا الحكم قبل إجرائه[2].
- ورد في إنجيل «متى» ما يفيد أن المسيح عليه السلام إنما أرسل إلى بني إسرائيل فقط: «لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضّالة»[3]. في حين ورد في إنجيل مرقس ما يفيد أنه نسخ للتخصص وأمر بالدعوة العامة: «اذهبوا إلى العالم أجمع وأكرزوا بالإنجيل للخليقة كلها»[4].
- استشهد المؤلف بقول ميخائيل مشاقة باعتباره أحد علماء النصارى المعتمدين عندهم، والذي قام بإعادة صياغة كثير من التصورات العقائدية النصرانية وتفسيرها إلى جانب مراجعته لأحداث تاريخية هامة ومصيرية في تحديد علاقة النصارى «بالكتب التاريخية»، وموقفهم مما كان عليه أسلافهم من معتقدات تجاوزتها المجامع النصرانية، وقد أثبت ذلك في كتابه: «أجوبة الإنجيليين على أباطيل التقليديين»، وهو شبيه بعمل سعيد بن البطريق في كتابه (نظم الجوهر) الذي أفرد له ابن تيمية مساحة هامة في كتابه (الجواب الصحيح).

فقد فسر معنى الناموس بقوله: «إن الشريعة الموسوية ثلاثة أقسام وهي: الشريعة الأدبية، والشريعة الطقسية، والشريعة السياسية. فالشريعة الأدبية ينحصر ملخّصها في وصايا الله العشر، ولا يعفى أحد من حفظها، وهي الناموس الذي أشار إليه السيد المسيح بقوله: «ما جئت لأجل نقض الناموس بل لأكمله» أما الشريعة الطقسية فقد بطلت حين خراب الهيكل. وأما الشريعة السياسية فإنها

---

(1) الذبيح هو إسماعيل وليس إسحاق عليهما السلام والمؤلّف أثبت ذلك على ما في كتبهم للإلزام فقط.

(2) **سفر التكوين**، 22/ 1 ـ 14.

(3) **إنجيل متى**، 15/ 24

(4) **إنجيل مرقس**، 16/ 15

زالت بزوال دولة اليهود، لذلك لم يلتزمها النصارى، فدل ذلك على أمرين:

- أن الناموس الذي ورد ذكره في إنجيل «متى»[1] هو الشريعة الأدبية أي الأحكام العشرة فقط.
- أن المسيح أبقى الشريعة الأدبية فقط وكمّلها، وأبطل ونسخ الشريعتين الباقيتين[2].

وختم رحمت الله ذلك بقوله[3]: «وإذا عرفت أمثلة القسمين ما بقي لك شك في وقوع النسخ بكلا قسميه في الشريعة الموسوية والعيسوية، وظهر أن ما يدعيه أهل الكتاب من امتناع النسخ باطل لا ريب فيه، كيف لا وأن المصالح قد تختلف باختلاف الزمان والمكان والمكلّفين، ألا ترى أن المسيح عليه السلام قال مخاطباً الحواريين[4] «إن لي أموراً كثيرة أيضاً لأقول لكم ولكن لا تستطيعون أن تحتملوا الآن وأمّا متى جاء ذاك روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق».

المطلب الثالث

التفصيل والشمول عند الشيخين

تميّز كتابا الشيخين بصفتي التفصيل والشمول إلاّ أنهما صفتان غير متلازمتين في جميع المباحث بصورة متوازنة، أي عند عرض ذات المبحث من خلال الكتابين عن طريق المقارنة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى عامل واحد وهو المبدأ الذي أقام عليه كل منهما تصوّره لعرض القضايا، أي تقدير؛ ما هي القضية الأساس، وما هي الفروع أو التوابع، ويلاحظ ذلك من خلال استطرادات ابن تيمية الذي يجعل في كل مبحث أصلي تفريعات ويثير إشكالات أخرى، وكذلك من خلال تقسيم رحمت الله لموضوعات المبحث وتصنيفها

---

(1) **إنجيل متى**، 5/ 17 ـ 18.
(2) **إظهار الحق**، ج3 ـ ص679.
(3) المرجع السابق، ج3 ـ ص678.
(4) **إنجيل يوحنا**، 16/ 12 ـ 13.

تباعاً والاستدلال عليها بالتتالي، فيبدأ بمقدمة عامة يؤطّر بها مبحثه ثم يشرع في الكشف عن جوهر القضية والإحاطة بها عبر منهج استدلالي قائم على التحقق من المعلومة وإلزام الخصم بها، بذات الآليات والوسائل التي انتصر بها علماء النصارى بناءً على قناعاتهم المسبقة واعتبار عقائدهم مقولات جاهزة مسلّمة.

فقد ركّز ابن تيمية على عرض القضايا ونقدها ثم تفنيدها بوسائل وآليات من خارج النص الديني النصراني، برغم التزامه الرد على رسالة بولس ثم التوسع في عرض مختلف ما يصله منهم عبر الواسطة، كما أنه يزاوج بين الدليل النقلي والبرهان العقلي وسَوق شواهد «كتابية» في إطار تقرير حقيقة ما. فكان عمله منصب على:

- نقد إلهامية كتب العهدين.
- إبطال دعوى تناقض أخبار الأنبياء المتقدمين والمتأخرين، وخاصة بينهم وبين محمد ﷺ.
- رد مبدأ قياس كتبهم على القرآن الكريم.

وهو ذات المنهج الذي اعتمده تلميذه من بعده محمد ابن قيم الجوزية في كتابه[1] الذي قسمه على صورة (الجواب الصحيح) في الرد على رسالة وردت إليه وكذلك في نيته إعلان دين الإسلام بين النصارى أنفسهم وتثبيت قلوب المؤمنين من أن يتطرق إليها الوهن. وإذا كان ابن تيمية قد سبق تلميذه إلى طرق الموضوع في كتابه فإن ابن القيم قد أتى في كتابه بالجديد وهو التبويب والترتيب الذي يعتبر مفاصلة منهجية ميّزت التلميذ عن أستاذه. إلا أنه حافظ على ذات الأسلوب التقريري لابن تيمية عند الحسم في قضية ما، من مثل قوله: «ما بأيدي النصارى من الدّين باطله أضعاف أضعاف حقه، وحقه منسوخ»[2]، ثم فصّل القول أساساً في قضية الكتب من خلال ثلاثة مقاصد:

الأول: وقوع التحريف في التوراة وفريتهم على الأنبياء.

---

(1) **هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**، ضمن مجلد: **الجامع الفريد**، (د.ت)، مطبعة المدينة.

(2) المرجع السابق، ص477.

الثاني: سبب تبديل التوراة.

الثالث: المناقضات في الإنجيل.

وبمراجعة كتب الردود الإسلامية يمكن نسبة هذا المنهج التقريري إلى أبي حامد الغزالي، الذي يعتبر المؤسس التاريخي للتأليف المستقل في موضوعات الردود الإسلامية على عقائد النصارى، فقد ذكر في مقدمة كتابه[1]: «فإني رأيت مباحث النصارى المتعلقة بعقائدهم، ضعيفة المباني، واهية القوى... لا يُعولون فيها إلا على التقليد المحض، عاضّين على ظواهر أطلقها الأولون، ولم ينهض بإيضاح مشكلها لقصورهم الآخرون، ظانّين بأن ذلك هو الشرع الذي شرعه لهم عيسى عليه السلام، معتذرين عن اعتقادها بما ورد من نصوص؛ يعتقدون أنها قاهرة للكفر، غيرُ قابلة للتأويل، وأن صرفها عن ظواهرها عسير». فهو لم ينسج على منوال من سبقه كالكندي والجاحظ والقاضي عبد الجبار والجويني والباجي... وإن كان له تأثير كبير فيمن كتب في ذا الموضوع بعده من العلماء المسلمين كالقرافي والقرطبي ويبدو هذا التأثير أكثر وضوحاً في (الجواب الصحيح) لابن تيمية[2]، و(هداية الحيارى) لابن القيم[3].

أمّا رحمت الله فقد تميز عند عرضه لقضية التحريف في العهدين، بصفة التفصيل المدقق وذلك بتقسيمه المطلب إلى جملة تفريعات تعتبر كل تفريعة مبحثاً مستقلاً بذاته، وقد غطت مجتمعة حيّزاً معتبراً من كتابه، وكان قصده من ذلك أن يقيم نقده ورده لعقائد النصارى بناءًا على التحقق العلمي من التحريف القصدي الذي اصطبغت به كتب العهدين، وأمام الطعن في المرجعية الدينية العليا للنصارى وإثبات ذلك بالأدلة الدّامغة يبطل ما بني عليها من عقائد تعتبر تابعة، لأنها منها تنسج موضوعاتها وتستمد مشروعيتها التاريخية.

وقد قرر رحمت الله كل ذلك بقوله: «أنه ثبت أن أهل الديانة والدين من

---

(1) **الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل**، تحقيق: محمد عبد القادر الشرقاوي، بيروت: دار الجيل، ط 3/ 1990، ص91.

(2) استشهد ابن تيمية بالغزالي في عدة مواضع من الجواب الصحيح لتوضيح أمر ما أو توكيده.

(3) للتفصيل انظر: **الرد الجميل**، ص25.

المسيحيين أيضاً كانوا يُحرفون قصداً إذا رأوا مصلحة في التحريف... فإذا كان التحريف من العادة الجميلة للمرشدين ولأهل الديانة والدين من المسيحيين فأيّة شكاية من الفِرَق الباطلة والكاتبين المحرفين؟... فيُعلم أن هؤلاء المذكورين ما أبقوا دقيقة من دقائق التحريف قبل إيجاد صفة الطبع، كيف لا وما انسد هذا الباب بعد إيجادها أيضاً»[1].

ويُلاحظ أن الإشكالية التي طرحت بها قضية التحريف قد كانت ولا شك، تجد صداها عند النصارى قديماً، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة عند نصارى اليوم، الذين يقرون بأثر التاريخ وشخصية أصحاب الكتب المقدسة وثقافة عصرهم وآفاقهم الذهنية في تكييفها، واتفاقهم في ذلك مع النقاد والمؤرخين غير المؤمنين رغم اعتقادهم دون هؤلاء بأنها كتب «ملهمة» وبعمل الروح القدس فيها.

وقد حاول علماء النصارى وبخاصة المستشرقون تطبيق ذات المنهج على القرآن الكريم وتنزيل ذات المقولات عليه، ونجد أثر ذلك واضحاً في شخصية المتأثرين بالاستشراق الذين «يعيبون» على الإسلام تمسكه «بالمفهوم الكلاسيكي للوحي ورفضه القبول بأثر الظروف التاريخية وشخصية الرسول في القرآن من جهة أخرى» وكذلك دعوى أن «القرآن بتمامه كلام الله، وهو بالمعنى الحقيقي بتمامه كذلك كلام محمد. فالقرآن يحتوي بداهة على الاثنين، إذ كيف يمكن أن يبقى خارج «قلب» النبي وهو يؤكد أنه بلغ قلبه؟»[2] وإلى قريب من هذا ذهب طه حسين[3] بقوله «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا

---

(1) **إظهار الحق**، ج2، ص501 (بتصرف)

(2) الشرفي، عبد المجيد، مرجع سابق، ص424.

(3) **في الشعر الجاهلي**، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ط 1/ 1997، ص38. وقد ذهب إلى ذلك حسن حنفي ـ أحد مفكري اليسار ـ بقوله: «يغالي البعض وأكثرهم من اللاهوتيين المحافظين ويدعون أن الله قد حفظ كتابه من التغيير والتبديل، وأن العناية الإلهية هي الحافظة للنصوص، ومن ثم فلا داعي هناك لتطبيق قواعد المنهج التاريخي على النصوص الدينية، وإقامة نقد تاريخي للكتب المقدسة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، وهي نظرية لاهوتية صرفة، تهرب من النقد، وتلجأ للسلطة الإلهية». مقدمة تحقيق كتاب سينوزا: **رسالة في اللاهوت والسياسة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1/ 1981، ص21.

عنهما أيضاً. ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي. . . ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى».

وتبعاً لتلك الاتهامات المتداولة تاريخياً والتي بنى على وفقها النصارى مقولاتهم خص رحمت الله:

أ ـ الباب الثاني من كتابه ليثبت فيه وجود التحريف في كتب العهدين القديم والجديد مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: 13] وأثبت أن بعض هذا التحريف كان عن عمد، وساق على ذلك شواهد كثيرة، ثم نقل على سبيل الاستدلال أقوال النصارى الثقاة عندهم من المفسرين والمؤرخين ليزيد حججه نصاعة وقوة، مما يدل على سعة اطلاع وتتبع حريص لإقامة الحجة عليهم من كتبهم وبلسان علمائهم.

ب ـ والباب الثالث ليثبت فيه بالأدلة القاطعة نسخ بعض الأحكام في الشريعتين الموسوية والمسيحية بعد أن بين ماهية النسخ، ثم برهن على أن الأحكام العملية للتوراة نسختها شريعة عيسى، وأن لفظ النسخ موجود في كلام قديسيهم، مبيناً أكاذيبهم في اختصاص الشريعة الإسلامية بالنسخ، مبرهناً على أن النسخ في اصطلاح الشريعة الإسلامية موجود مثله عند اليهود والنصارى[1].

أما ابن تيمية فقد جعل من رده على الدعوى الثالثة من دعاوى النصارى مدخلاً لنقد كتبهم لادعائهم أن كتب الأنبياء المتقدمين كالتوراة والزبور والإنجيل، وغير ذلك من الصحف والنبوءات تشهد لما عليه دينهم من الأقانيم والتثليث والاتحاد، وغير ذلك وأنه يجب التمسك به، إذ لا يعارضه شرع، ولا يدفعه عقل. لاعتبار أن ما هم عليه ثابت بالعقل والشرع، متفق مع الأصول.

ولقد اشتهر عنه أنه لا يقول بالتحريف اللفظي في التوراة والإنجيل إلا أن

(1) حوى، سعيد، مرجع سابق، ص235 (بتصرف).

دراسة هذا الكتاب تنفي هذا الظن، ويؤكد أن الناس كلهم متفقون على وقوع التحريف المعنوي، وبما أن علماء اليهود والنصارى يقولون بالتحريف المعنوي، فإنه يعتمد على ذلك في استدلالاته، ويقدمها بإزاء علماء اليهود والنصارى. إلا أن الذي لا يوافق عليه ابن تيمية هو أن هذه الكتب محرفة من أولها إلى آخرها، وليست فيها ألفاظها الأصلية «ثم زعموا أن المسلمين يدعون أن ألفاظ هذه الكتب حُرفت كلها بجميع لغاتها بعد مبعث محمد ﷺ وهذا القول لم يقله أحد من المسلمين فيما أعلم... وأما تحريف معاني الكتب بالتفسير والتأويل وتبديل أحكامها فجميع المسلمين واليهود والنصارى يشهدون عليهم بتحريفها وتبديلها، كما يشهدون هم والمسلمون على اليهود، بتحريف كثير من معاني التوراة وتبديل أحكامها»[1].

إلاّ أن بقاء الكتب على حالها إن صحّ هذا الأمر فلن يشفع لهم، إذ كفروا بما فيها وهجروا أحكامها واستعاضوا عنها بغيرها، سواء بكلام الأحبار أو بما أثبتته المجامع النصرانية «فعلم أن بقاء حروف الكتب مع الإعراض عن اتباع معانيها، وتحريفها لا يوجب إيمان أصحابها ولا يمنع كفرهم»[2].

ولقد أخطأ بعض الناس ممن جعل للإنجيل المتداول القيمة ذاتها التي للقرآن الكريم، واعتبروه كتاباً سماوياً بتأثير من دعاوى المنصرين ورواد الاستشراق، نتيجة للجهل بتاريخ «الكتب المقدسة»، أما قيمته عند ابن تيمية فإنه لا تعدو قيمة كتب السيرة والحديث العامة في أي حال بل إن كثيراً من هذه الكتب قد وجد من العناية والتدقيق ما لم يتوفر للإنجيل وغيره.

(1) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج2، ص381.
(2) المرجع السابق، ج2، ص381.

المبحث الثالث

النبـــوة

•

تمهيد

يُعتبر مبحث النبوة من القضايا الأساسية التي ركزت عليها كتب الردود الإسلامية، لاعتبار المفارقة التي اصطبغت بها ذهنية اليهود والنصارى على السواء. فاليهود عُرفوا بموقفهم السلبي تجاه الأنبياء بصريح النص القرآني فلم يتجاوز حالتي التكذيب والتقتيل، وصار من أمرهم أن لا يتناهوا عن منكر فعلوه، وقد أدت بهم هذه الحالة إلى المسخ والخسف والانتقام الإلهي، وأن الاستدلال بنصوص الأنبياء الذي يظهر عندهم إنما هو من باب البحث عن المرجعية التاريخية لا أكثر.

بل إن كتبهم المعتمدة عندهم شاهدة عليهم بخلاف ما يبدونه، أما عن واقعهم العملي فهو خير إجابة على ذلك، لأخذهم بالشروحات وأقوال الحاخامات والربابنة وتركهم كلام الله الذي حرفوه عن مواضعه.

تعتبر هذه الصورة مخالفة تماماً لما عليه النصارى الذين غالوا في الاتجاه المعاكس، ولاعتبارات تاريخية وأخرى دينية، فقد ارتقوا بالنبي من كونه إنساناً اصطفاه الله ليبّلغ رسالته إلى من أرسل إليهم، إلى مرتبة الألوهية، والانحراف عن المقصد الأصلي للنبوة. فألّفوا تبعاً لذلك جملة عقائد يظهر فيها ـ حسب ما سبق من عرض ـ الأثر الفلسفي الوثني اليوناني.

وفي كلا الحالتين تنكب عن الحقيقة وانحراف عن مستوى الاعتقاد والفهم، وهو ما سعى ابن تيمية ورحمت الله للكشف عنه كلٌ بطريقته الخاصة، وقد كان لهذه الدراسات النقدية وغيرها أثراً في مفكري أهل الكتب الذين وقفوا

على طبيعة الاضطراب الذي اتصفت به عقيدة النبوة وما لها من آثار سلبية على صدقية العقائد الأخرى. وخاصة الطعونات التي وجهت للكتب باعتبارها مصدر العقائد والشرائع عندهم.

المطلب الأول

النبوة عند ابن تيمية

عرض ابن تيمية مبحث النبوة من خلال رده على الدعوة الأولى والثانية والسادسة من «الرسالة القيصرية» حيث ذَكَر النصارى في:

- **الدعوى الأولى**: أن محمداً ﷺ لم يبعث إليهم، بل بعث إلى أهل الجاهلية من العرب، وأن القرآن فيه ما يدل على ذلك، وكذلك العقل.
- **الدعوى الثانية**: أن محمداً أثنى في القرآن على دينهم الذي هم عليه، ومدحه بما أوجب لهم أن يثبتوا عليه.
- **الدعوى السادسة**: أن المسيح عليه السلام جاء بعد موسى عليه السلام بغاية الكمال، فلا حاجة إلى شرع آخر، بل يكون ما بعد ذلك شرعاً آخر غير مقبول.

وقد استدل النصارى بآيات قرآنية انتصروا بها لمعتقدهم، على اعتبار أن الكتاب عربي ولم ينزل بلسانهم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]، كما أن محمداً ﷺ أرسل إلى قومه من العرب الذين لم يسبق لهم علم بالرسالة ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: 46]، في حين أن رسلهم خاطبوهم بألسنتهم وتركوا فيهم من الكتب ما أنزل إليهم. وأن الآيات السابقة دالة بحسب العدل الإلهي على أن الخطاب موجه للعرب خاصة، إذ ليس من العدل أن يطالب الله يوم القيامة أمة باتباع إنسان لم يأتِ إليهم ولا وقفوا على كتاب بلسانهم ولا من جهة داعٍ من قبله.

ويرد ابن تيمية على ذلك بأن الرسول ﷺ لم يقل أنه مرسل للعرب فقط، بل أخبر أنه مرسل للإنس والجن وأن ما احتج به النصارى هو من قبيل ما تمسكوا به من المتشابه وتركهم المحكم الصريح، فأوّلوا الآيات على مقتضى

أهوائهم، في حين أن الكلام فيمن خاطب الخلق بأنه رسول الله إليهم ينبني على أصلين ثابتين:

الأول: معرفة ما يخبر به ويأمر به، وهل أنه صرح بعمومية رسالته أو بخصوصيتها.

الثاني: معرفة هل هو صادق أو كاذب. إذ من دلائل النبوة الصدق، لاعتبار أن هذا الصنف من الناس هو أفضل خلق الله وأكملهم علماً وديناً ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: 253]، وهو ما أخبر به محمداً ﷺ: «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنّة، ولايزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار، ولايزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذّاباً»[1].

وقد كان هَمُّ النصارى نفي كونه أرسل إليهم، وإن كان نفيهم ذلك يحمل إنكار النبوة له أصلاً، فإنهم لم يتجاوزوا ذلك إلى تصديقه أو تكذيبه في إرساله إلى العرب. مع أنه لا يصح لهم الاحتجاج بشيء من القرآن أو الحديث النبوي، بل ولا بكتب الأنبياء المتقدمين ولا بالعقل، لاعتبار كل ذلك مخالف لما هم عليه من عقائد. بخلاف المسلمين الذين يجدون المبرر الكافي للاحتجاج على أهل الكتب بما عندهم مما ورثوه عن الأنبياء المتقدمين قصد إلزامهم الحجة. خاصة وهم يؤمنون بجميع الأنبياء بلا استثناء وبما أنزل عليهم ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 285].

فالنص القرآني مُلزِمٌ للمسلمين بذلك، وأنه إذا رَدُوا شيئاً فإنهم لا يكذبون النبيء وإنما يكذبون الناقلون عنه. وأهل الكتاب حتى يتم مرادهم يكذبون بعض ما أنزل الله، لذلك حجتهم داحضة لأن التكذيب بكلمة واحدة من كلام النبي

(1) مسلم: **الجامع الصحيح**، كتاب: في البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب وحسن الصدق، حديث رقم: 4719.

أو الشك في صدقه يبطل الاحتجاج بذلك «فالذي يقول إنه رسول الله، إما أن يكون صادقاً في قوله: إني رسول الله، وفي جميع ما يخبر به عن الله، وإما أن يكون كاذباً في كلمة واحدة عن الله»[1].

لقد خص ابن تيمية مبحث النبوة بمساحة معتبرة من كتابه، ركز خلالها العرض والنقد حول جملة من الموضوعات المحددة، وهو يبدو في عمله هذا متميزاً عن المباحث السابقة برغم الاستطراد الذي عرف به، فجعل من المحاور التالية مبنى حديثه:

أ ـ صدق الرسول ﷺ وعصمته من الكذب.

ب ـ رد دعوى النصارى خصوصية رسالة محمد ﷺ.

ج ـ رد دعوى النصارى الاستغناء برسلهم عن رسالة محمد ﷺ.

د ـ الكشف عن أسباب ضلال النصارى.

هـ ـ الكشف عن دلائل معرفتهم بصدق محمد ﷺ.

فهو ينطلق من بديهيات مسلّمة لا ينكرها العقل، يستدلّ عليها خلال العرض بآي القرآن الكريم، ويخلص في آخر المطاف إلى نتائج منطقية تلزم الخصم ولا ينكرها إلا مكابر، ومن ذلك:

أولاً: أن الرسول ﷺ معصوم لا يكذب على الله خطأً ولا عمداً ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: 105]. لذلك فإنه لا يجوز للنصارى الاحتجاج بقول الرسول ﷺ لأنه: إن كان صادقاً فيما يخبر فإنه قد جاء بما يخالف دينهم مما يعني بطلانه وإن طعنوا في صدقه لم يجز لهم الاستشهاد بأقواله لا انتصاراً لمذهبهم ولا لتكذيبه. وقد اختلف النصارى في ذلك رأيان؛ وهي في مصطلح ابن تيمية:

- رأي عقلائهم الذين امتدحوا الرسول ﷺ وخلعوا عليه أوصافاً غير الرسالة العامة لاعتباره بعث إلى غيرهم.

---

(1) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج1، ص138.

- رأي جهلائهم الذين يقولون بالإرسال الكوني؛ فاعتبروه رسول غضب أرسله الله قصد الانتقام، وقد سووه بالملوك الكافرين والطغاة المستكبرين. إلاّ أن القرآن الكريم قد أشار إلى من أرسله الله سبحانه وتعالى لهداية عباده ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: 165]، ومن أرسله إرسالاً كونياً قدره وقضاه؛ مثل بختنصر وسنحاريب ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ وَكَانَ وَعۡدٗا مَّفۡعُولٗا﴾ [الإسراء: 5].

ثانياً: تفرق أهل الكتاب في النبي ﷺ هو نظير تفرق سائر الكفار وهي سنتهم في الأنبياء: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات: 52].

ثالثاً: أن من دلائل نبوته ﷺ أنه أرسل للناس كافةً: «زوِيت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي منها[1]. فقد دعا اليهود وهم جيرانه في المدينة فآمن به كثير منهم، وكان قد ناظر وفد نجران بالمسجد ودعاهم إلى المباهلة، وقد امتنعوا خوفاً من نزول العذاب بهم لمعرفتهم بأنه نبي مرسل، وقبلوا بدفع الجزية والعيش في ظل الدولة الإسلامية. وكل ذلك إقراراً بالنبوة واعترافاً بالإسلام.

رابعاً: إسلام النجاشي وغيره من نصارى العرب، وكذلك إرساله الرسل إلى جميع الأمم والأجناس والطوائف.

خامساً: قتاله ﷺ النصارى في مؤتة وتبوك، وفيها نزلت أكثر سورة براءة وذم تعالى الذين تخلفوا عن جهاد النصارى ذماً عظيماً. والذين لم يروا جهادهم طاعة جعلهم منافقين كافرين لا يغفر الله لهم إذا لم يتوبوا. وقد روي أن آخر ما أوصى به ﷺ: «أخرجوا يهود أهل الحجاز، ونصارى أهل نجران من جزيرة العرب»[2].

---

(1) مسلم: **الجامع الصحيح**، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، حديث رقم: 5144.

(2) أحمد: **المسند**، باب: حديث أبي عبيدة بن الجراح، مسند: العشرة المبشرين بالجنة، حديث رقم 1599.

سادساً: إرسال الكتب والرسل إلى ملوك الفرس ثم ضرب الجزية عليهم وقوله ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفق كنوزهما في سبيل الله عز وجل[1]. وقد دعا ﷺ بقوله: «اللهم مزق ملكهم كل ممزق».

سابعاً: الاستدلال بالكتاب والسنة على عموم رسالته ﷺ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: 158]. وقد جاء في القرآن الكريم حكمٌ صريحٌ واضح بكفر من كفر من اليهود والنصارى ويأمر فيه بقتالهم.

ثامناً: ابتداع اليهود والنصارى في دينهم وبداية تفرقهم واجتماع كلمة المسلمين ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: 159]. «والمقصود هنا أن الذي يدين به المسلمون من أن محمداً ﷺ رسول إلى الثقلين الإنس والجن؛ أهل الكتاب وغيرهم. وأن من لم يؤمن به فهو كافر مستحق لعذاب الله مستحق لجهاده»[2].

إن الطريقة الاستدلالية التي سلكها ابن تيمية قائمة في جوهرها على مبدأ الاحتجاج بالدليل والمدلول، فهو ينتهج مسلكاً منطقياً في عرض القضية قصد النقد والنفي. «فتكذيبهم يستلزم تكذيبهم بغيره، فإذا ثبتت نبوة غيره ثبت نبوته، وذلك يستلزم بطلان دينهم، فكان صحة دليلهم يستلزم بطلان المدلول، وفساد المدلول يستلزم فساد الدليل: فإن الدليل ملزوم للمدلول عليه، وإذا تحقق الملزوم تحقق اللازم، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم. فإذا ثبت الدليل ثبت المدلول عليه، وإذا فسد المدلول لزم فساد الدليل، فإن الباطل لا يقوم عليه دليل صحيح»[3] ويستلزم ذلك:

أ ـ إذا اعتبرت المعجزات دليلاً على نبوة النبي، وأثبتوا ذلك في حق موسى

---

(1) البخاري: **الجامع الصحيح**، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم: 3349.

(2) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج1، ص369.

(3) المرجع السابق، ج2، ص42.

وعيسى وغيرهما من الأنبياء فهو دليل على نبوة محمد ﷺ. وإن لم يكن ذلك دليلاً فإنه بالضرورة لا يصلح الاحتجاج به في حق أي كان من الأنبياء[1].

ب ـ إذا عرفت نبوة المسيح عليه السلام ببشارات من قبله، ففي الكتب المتقدمة أكثر دلالة على مبعث محمد ﷺ. وأن تأويل اليهود لبشارات عيسى عليه السلام هو من جنس تأويل النصارى، لغاية نفي ذلك عن عيسى عليه السلام والسعي لإثبات الخوارق له قصد إثبات ألوهية.

ومما يلاحظ أن الجهد الذي بذله ابن تيمية في الكشف عن حقيقة النبوة وموقع محمد ﷺ من ذلك يتعدى غاية التأكيد على صدق نبوته ﷺ وأنه للناس كافة إلى هدف آخر وهو إبطال دعوى ألوهية المسيح عليه السلام، لذلك نرى أن المؤلف قد استعمل جميع وسائط الاستدلال والأساليب المنطقية الإقناعية؛

---

(1) يعتمد الغزالي في دليل المعجزة للاستدلال على وجود الرسول وصدقه، فهو يرى أن بعثة الأنبياء جائزة وليست بمحال كما يرى النفاة ولا واجبة كما ذهب المعتزلة، ويصدر عن النبي فعل خارق للعادة مقروناً بدعوى ذلك الشخص الرسالة، فليس شيء من ذلك محالاً بذاته. وسبب قبول المعجزة دليلاً لانتقال الممكن إلى الواجب بالإضافة لدورها في نفي العجز عن قدرة الله تعالى، يعزوه الغزالي ـ انسجاماً مع نظرته الذوقية ـ إلى ما يخبره به الرّسول من أمور فوق عادية، أو متجاوزة للعقل البرهاني، التي لا يجد الإنسان لها تفسير، إلاّ أن ينسبها لقدرة خارقة، لا يستطيع أن يدركها حقيقة، إلاّ إذا ترقّى بدخول طور ما وراء العقل، أي طور الكشف، أي إذا نظر إلى عجائب ما ظهر عليه من الأفعال، وإلى عجائب الغيب الذي أخبر عنه القرآن على لسانه، وإلى ما ذكره في آخر الزمان، فظهر ذلك كما ذكره، عُلِم علما ضرورياً أنّه قد بلغ الطور الذي وراء العقل، وانفتحت له العين التي يتكشّف منها الغيب. فهو يؤكّد أنّ التصديق بالرسول يستند إلى موافقة المعجزات لدعواه، وعلى بلوغه طور ما وراء العقل، إذ إن من بلغ هذا الطور يتمكن من الإخبار عمّا يتجاوز طور العقل، وذلك معناه أن من وصل إلى طور ما وراء العقل، يستطيع أن يقرّر صدق الرسول بسهولة، لأنّه قد بلغ بنفسه بعض هذا الطور، وشاهد ببصيرته ما يترتّب عليه من إدراكات غير عادية، مثل الإخبار مسبقاً بحوادث المستقبل، ومعرفته عن طريق الحدس لموجودات أخرى ملكوتية. أما من بلغ ذلك الطور فيرى في المعجزات دليلاً يؤكد بلوغ ذلك الطور؛ لأنها تخرق العادة، وبالتالي فليس من مجال لعدم الاعتقاد بما يخبر به الرسول وما يجري على يديه، ولا يمكن أن يكون من السحر، إذ لا يجوّز الغزالي انتهاء السحر إلى إحياء الموتى، وقلب العصا ثعباناً، وفلق الصخر، وشقّ البحر. (الزعبي، أنور: **مسألة المعرفة ومنهج البحث عند الغزالي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الفكر بدمشق، ط1/ 2000، ص204 وما بعدها (بتصرف).

النص والرأي والتاريخ واللغة على غرار المتكلمين الذين خاضوا في مواضيع الردود مثل القاضي عبد الجبار والباقلاني والرّازي ممن حرروا في ذلك عرضاً أو تأسيساً. إلا أن ميزة ابن تيمية هو أنه لم ينـزلق في المباحث الكلامية الجافة وإنما استنجد بالمنهج الذي أسسه لذلك وقد يلتقي تقاطعاً مع غيره من أصحاب المدارس الكلامية. إذ الحقيقة واحدة والطريق متعددة مسالكه، غير أنه تتشابك في كثير من الأحيان صوره الاستدلالية لاعتبار وحدة المرجعية ووحدة الهدف وهو تفنيد عقائد الخصم. وببساطة يعتبر ذلك القاسم المشترك بين أصحاب الردود.

إن الذي قام به ابن تيمية هو تشريع القضية موضوعياً، أي أنه لم يسلك منهجاً نظرياً في الحديث عن النبوة بالإجابة عن سؤال: ما النبوة؟ فقط، وإنما استهدف الموضوع كحقيقة عقائدية أُوِّلت نصوصها وأفرغت من مضامينها الحقيقية، بل وحرفت إلى معاني لا تدل عليها ولا يحتملها التأويل.

أ ـ إبطال الادعاء اللغوي:

1 ـ الاستدلال التاريخي: تنـزل الكتب بلسان الرسول والقوم الذين أرسل إليهم وهو حال الرسل السابقين عن محمد ﷺ. إذ شرط التكليف تمكن العباد من فهم مقاصد الرسالة والتزام ذلك عملياً. وهو ما دلت عليه الآية ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: 4]، فإذا حصل المقصود نقلوا ذلك المعنى لمن لا يعرف اللغة. وفي ذلك دليل على جواز نقل حديثه ﷺ بالمعنى، وجواز ترجمة معاني القرآن لمن لا يعرف العربية. ومن المعلوم أن العارفين باللغة العربية يومها من الكثرة بمكان. وقد تُرجمت كثير من كتب أهل الكتاب والفرس والهند واليونان والقبط؛ في الطب والرياضة والسياسة والحكمة. . .

كما أن كثيراً من النصارى كانوا عرباً يفهمون القرآن الكريم، بل الذين كتبوا الرسالة التي ردّ عليها ابن تيمية في كتابه كتبوها باللغة العربية، ويعلم النصارى أن لسان المسيح عليه السلام كان عبرياً، وكذلك ألسنة الحواريين معه، وقد أرسلهم إلى الأمم يخاطبونهم ويترجمون لهم معاني البشارة ونفس الأمر حصل مع رسل محمد ﷺ إلى الأمم.

2 ـ الاستدلال بعلم القراءات: وقد استدل ابن تيمية بقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: 27] لإبطال دعواهم مدح القرآن للرهبانية من وجوه:

- وجود وقف لازم فوق «رحمة» وهذا اختصاص أهل القراءات وليس لأهل الكتاب حق في المجادلة.
- الآية ذم للرهبانية التي ابتدعوها، ويستفاد ذلك من نفيه تعالى جعله عنها.
- مسلك لغوي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ فهي إما:

أولاً: منصوبة: فتعني ابتدعوها إما بفعل مضمر يفسره ما بعده، أو يقال هذا الفعل عمل في المضمر كما هو قول الكوفيين.

ثانياً: معطوفة: فيكون المعنى أن الله جعل في قلوبهم الرأفة والرحمة والرهبانية المبتدعة. ويكون هذا جعلاً خلقياً كونياً. والجعل الكوني يتناول الخير والشر كقوله تعالى: ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار]﴾ [القصص: 41].

ويذهب ابن تيمية إلى أن الذين قالوا بالعطف وجعلوا الجعل شرعاً ممدوحاً، أخطأوا من وجوه:

الأول: أن الرهبانية ابتدعت بعد المسيح عليه السلام ولم يكن من الحواريين راهب.

الثاني: ابتدعوا الرهبانية بخلاف الرأفة والرحمة فإنها جعلت في قلب كل من اتبعه.

الثالث: الرأفة والرحمة جعلها في القلوب والرهبانية تخص ترك المباحات من النكاح واللحوم... وقد نهى ﷺ طائفة من الصحابة عن ذلك؛ «وقد بينت النصوص الصحيحة أن الرهبانية بدعة وضلالة، وما كان بدعة وضلالة لم يكن هدى، ولم يكن الله جعلها بمعنى أنه شرعها»[1].

(1) ابن تيمية، **الجواب الصحيح**، ج2، ص197.

ب ـ سقوط النصارى في المتشابه والتأويل والباطل:

1 ـ تحريف معاني الآيات: فقد جعلوا من قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: 113] مدحاً لهم. وهذا مردود لاعتبارات:

الأول: أن الثناء حاصل على من آمن من أهل الكتاب وهذا مخالف لحال اليهود الذين كفروا بالمسيح ومحمد عليه الصلاة والسلام ومخالف لحال النصارى لكفرهم بمحمد ﷺ.

الثاني: جعل النجاشي من أهل الكتاب بمنزلة من يؤمن بالنبي ﷺ، وهي حالة المؤمن يكتم إيمانه وسط أهل الكتاب. فيعمل بما يقدر عليه ويسقط عنه ما يعجز عنه علماً وعملاً.

الثالث: أن الثناء على المسيح عليه السلام وأمه ومن اتبعه وكان على دينه الحق، لا ينافي وجوب اتباع محمد ﷺ.

2 ـ الخطأ في فهم معاني الآيات: فقد فهموا من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: 40] أن الإسلام عظم معابدهم. في حين يستفاد من ذلك:

أولاً: أن ذكر الله جاء بعد ذكر المساجد فليس المراد بها الكنائس.

ثانياً: أن الصوامع والبيع كانت قبل مبعث محمد ﷺ وكان فيها من يذكر الله وهو على دين المسيح الذي لم يبدل.

ثالثاً: : أن من يذكر الله وهو مشرك خير من المعطل الجاحد الذي لا يذكر الله. وقد ساء أصحاب رسول الله ﷺ انتصار المجوس على الروم.

رابعاً: يذهب ابن تيمية إلى أن المجوس والمشركين إذا هدموا صوامع النصارى وبيعهم فهذا فساد،أما إذا هدمها المسلمون وجعلوا مكانها مساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً فهذا خيرٌ وصلاح.

ولذلك فإن سبب ضلال النصارى هو اتباعهم المتشابه والمشكل من

الألفاظ وعدولهم عن المحكم الصريح، كما كانوا قد تعلقوا بخوارق ظنوها آيات دالة على ألوهية المسيح، إلى جانب أخذهم بالأخبار الكاذبة مثل رؤية قسطنطين الصليب في وضح النهار ثم دعوة المسيح عليه السلام له أن يضع له مثالاً منه وقاية له في حروبه مع الأعداء. وكلٌ يعرف أن قسطنطين من الرومان الوثنيين الذين وجدوا في النصرانية فرصة ليحرفوا ويبدلوا حسبما تمليه عليهم أهواؤهم ليحولوا النصرانية إلى وثنية تامة وهو حال نصارى اليوم.

وقد ختم ابن تيمية مبحث النبوة بمطلبين:

الأول: رد فيه على دعوى النصارى الاستغناء باليهودية والنصرانية، لاعتبار الأولى جاءت بالعدل والثانية جاءت بالفضل، وقد أبطل دعواهم من خلال اثني عشر وجهاً:

أ ـ إن الشرائع ثلاثة: شريعة عدل وشريعة فضل وشريعة تجمع العدل والفضل، فتوجب الأوّل وتندب إلى الثاني. وهذه أكمل الشرائع، وهي شريعة القرآن. ويضرب لذلك أمثلة من آي القرآن الكريم. ومن عموم خطابها ثم تخصيص الخطاب إلى أهل الكتاب. وقد اعتبر سورة البقرة جامعة لكل تلك المعاني لقوله[1]: «فتضمنت هذه السورة الواحدة جميع ما يحتاج الناس إليه في الدين وأصوله، وفروعه، وافتتحها بالإيمان بالكتب والرسل ووسطها بالإيمان بالكتب والرسل وختمها بالإيمان بالكتب والرسل. فإن الإيمان بالكتب والرسل هو عمود الإيمان وقاعدته وجِمَاعُه». ثم استدل بترتيب دعوته ﷺ:

أولاً: المشركين لأنهم جيرانه بمكة.

ثانياً: اليهود لأنهم جيرانه بالمدينة.

ثالثاً: النصارى لأنهم كانوا أبعد عنه من ناحية الشام واليمن. وكان أول اتصال بهم عند مقدم نصارى نجران.

رابعاً: المجوس لأنهم أبعد بأرض العراق وخراسان.

---

(1) المرجع السابق، ج5، ص64.

ب ـ إن لم تكن شريعة التوراة في الكمال مثل شريعة القرآن، فإن الإنجيل ليس فيه شريعة مستقلة، ولا فيه كلام على التوحيد وخلق العالم وقصص الأنبياء وأممهم، بل أحالهم على التوراة في أكثر الأمر. فامتاز على التوراة بمكارم الأخلاق المستحسنة والزهد المستحب وتحليل بعض المحرمات، وهذا كله في القرآن أكمل.

جـ ـ إن الوقت الذي بعث الله فيه محمداً ﷺ لم يكن قد بقي أحد مظهراً لما بعث الله به الرسل قبله.

د ـ إن شريعة التوراة تغلب عليها الشدة، وشريعة الإنجيل يغلب عليها اللين، وشريعة القرآن معتدلة جامعة بينهما.

هـ ـ إن نعم الله على عباده تتضمن نفعهم والإحسان إليهم، بأن يدفع بذلك مضرتهم ويزيل حاجتهم وفاقتهم، وبها يحصل كمال النعم وعُلُو الدرجة ما لا يحصل بدونها.

و ـ إن محمداً ﷺ دعا سائر الطوائف إلى خير مما كانوا عليه.

ز ـ إن ما في أهل الكتاب من ضعف سلطان الحجة، وضعف سلطان النصرة ما يظهر به حاجتهم إلى قيام الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه. هذا بخلاف المسلمين لقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرةً حتى يأتي الله بأمره»[1].

حـ ـ لما بعث الله محمداً ﷺ أظهر به توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ظهوراً لم يعرف في أمة من الأمم، ولم يحصل مثله لنبي من الأنبياء وأظهر به من تصديق الكتب والرسل ما لم يكن ظاهراً، فأهل الكتاب لم يكونوا قائمين بواجبات الإيمان ولم يكونوا قاهرين لأكثر الكفار ولا كانوا منصورين عليهم.

ط ـ إن النصارى معترفون بأن المشركين انتفعوا بدعوته ﷺ فإنه أقام توحيد الله

---

(1) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي...»، حديث رقم 3544.

ودينه فيهم، فإن يكن كاذباً فلا يمكن أن يحصل منه هذا الخير العظيم؛ بإزالة دين المشركين ودين المجوس وقمع اليهود، وإن يكن صادقاً فهو قد أخبر بأنه مرسل إلى النصارى وغيرهم من الأمم، وأن من خالفه كافر.

ي ـ إذا كان شرع أولئك كامل لا تبديل فيه، لكان دين الله مغلوباً مقهوراً، فدل على أن ذلك مفضول مبدل، وهذا فاضل لم يبدل وذلك مغلوب مقهور، وهذا مؤيد منصور.

ك ـ إن عدم فهمهم لمقتضى دلالة النصوص التي بأيديهم، جعلهم لا يفرقون بين الإحسان والعفو، وبين إلزام الناس بترك حقوقهم، كما ادعوا أمر الإنجيل بذلك، وأنه لا ينتصف مظلوم من ظالمه. ولهذا كانوا كثيراً ما يردون الناس إلى حكم شرع الإسلام في الدماء والأموال وغير ذلك. وقد حصل ذلك في كثير من البلاد التي أغلب سكانها نصارى وبها أقلية مسلمة لها حاكم، وهو اعتراف ضمني بعدل وفضل شريعة الإسلام.

ل ـ الإسلام يرغب في الصبر والمغفرة والعفو والإصلاح بغاية الترغيب، ويذكر ما فيه من الفضائل والمحاسن وحميد العاقبة، ويرفع عن المنتصف ممن ظلمه الملام والعدل، ويبيّن أنه لا حرج عليه ولا سبيل إذا انتصر بعد ما ظلم، فلا يمكن أن تأتي شريعة تجعل على المنتصف سبيلاً مع عدله، وهي لا تجعل على الظالم سبيلاً مع ظلمه[1].

الثاني: خصصه لعرض دلائل النبوة من وجهين:

الوجه الأول: أكد فيه أن عند النصارى ما يُثبت صدقه ﷺ وذلك من خلال:

أ ـ آيات القرآن الكريم، لقوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [يونس: 94] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ

(1) ابن تيمية، مرجع سابق، ج5، ص57 ـ 111 (بتصرف).

أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: 83].

ب ـ أحاديث نبوية: لقوله ﷺ لليهود عند محاورته إياهم: «والله الذي لا إله إلا هو إنّكم لتعلمون أني رسول الله»[1].

جـ ـ شهادة من أسلم منهم: لقول عبد الله بن سلام لليهود لما أسلم: «والله الذي لا إله إلا هو إنكم لتعلمون أنه رسول الله».

د ـ حادثة تاريخية: فقد كان قبل مبعثه ﷺ تجري حروب وقتال بين العرب وبين أهل الكتاب، فتقول أهل الكتاب: قد قرب مبعث هذا النبي الأمي الذي يبعث بدين إبراهيم، فإذا ظهر اتبعناه وقتلناهم معه شر قتلة ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 88].

الوجه الثاني: عرضه من خلال عقده فصلاً مطولاً استغرق باقي كتابه، رد فيه على شبهة النصارى؛ اشتراطهم لصحة النبوة تبشير الأنبياء بها، بكشفه عن:

- طرق العلم ببشارة الأنبياء بمحمد ﷺ.
- شهادات الكتب المتقدمة لمحمد ﷺ:

أ ـ عرض تسعة عشر بشارة من مختلف الكتب.

ب ـ ما نقل من بشارات المسيح عليه السلام.

- البراهين القرآنية المستقلة على نبوته ﷺ.
- إن شخصيته ﷺ وشريعة أمته وكرامات الصالحين فيها دليل نبوته.
- دلائل نبوته ﷺ:

أ ـ إخباره بكثير من الغيوب.

ب ـ آياته المتعلقة بالقدرة والفعل والتأثير.

- الطرق الكبرى للقطع بنبوته ﷺ:

---

(1) البخاري: **صحيح البخاري**. كتاب المناقب، باب: هجرة النبي ﷺ حديث رقم 3621.

أ ـ التواتر العام.

ب ـ التواتر الخاص.

ج ـ التواتر المعنوي.

د ـ حضور الخلق الكثير للآية وتصديقها.

هـ ـ تواتر أنواع من آيات النبوة عند كل صنف من العلماء.

و ـ تصنيف العلماء في آيات النبوة.

المطلب الثاني
النبوة عند رحمت الله

خصص رحمت الله الباب السادس من كتابه لإثبات نبوة محمد ﷺ، ودفع مطاعن القسيسين، ولاعتبار ترابط المواضع فإننا سنقوم بتأخير الباب الخامس والذي يستهدف إثبات كون القرآن كلام الله ومعجزاً، وجعله في سياق الاستشهاد على صدق نبوته ﷺ. لاحتوائه على كثير من دلائل النبوة والتي في جملتها لا تخرج عن المضامين التاريخية التي استشهد بها أصحاب الردود الإسلامية مع تميَّز في الأدلة اختص به رحمت الله، من خلال عرضه لآراء النصارى ودحضها ضمن سياق عام سلكه الكاتب في جميع مباحث كتابه كما سبق وأن بينا. وقد حصر أدلته في ستة مسالك على النحو التالي:

الأول: ظهور المعجزات الكثيرة على يده ﷺ وهي نوعان:

أ ـ الإخبار عن المغيبات.

ب ـ الخوارق والمعجزات التي ظهرت على يديه ﷺ.

الثاني: أخلاقه وأوصافه ﷺ.

الثالث: ما اشتملت عليه شريعته ﷺ.

الرابع: ظهور دينه على سائر الأديان في مدةٍ قليلة.

الخامس: ظهوره في وقت كان الناس بحاجةٍ إليه.

السادس: إخبار الأنبياء المتقدمين عليه عن نبوته ﷺ.

وقد قدم لهذا المطلب بأمور ثمانية رد فيها على مغالطات القسيسين في هذا الباب. والتي يمكن اختزالها في المعاني التالية:

أ ـ أن أنبياء بني إسرائيل أخبروا عن حوادث كثيرة منها الهام وآخر ضعيف فيبعد كل البعد أن لا يخبر أحد منهم عن خروج محمد ﷺ.

ب ـ أن النبي المتقدم إذا أخبر عن النبي المتأخر لا يشترط في إخباره أن يخبر بالتفصيل التام، فهو في غالب الأوقات مجملاً عند العوام، وأما عند الخواص فقد يصير جلياً بواسطة القرائن. وقد يبقى خفياً عنهم أيضاً إلى حين ادعاء النبي اللاحق أن النبي المتقدم أخبر عنه، ويكون ذلك بالمعجزات ودلائل النبوة.

جـ ـ ادعاء أهل الكتاب ما كانوا ينتظرون نبياً آخر غير المسيح باطل لأنه وجد في كتبهم ما يفيد عكس ذلك: «فكثير من الجمع لما سمعوا هذا الكلام قالوا هذا بالحقيقة هو النبي، آخرون قالوا هذا هو المسيح»[1]، وفي ذلك دليل على بطلان ادعائهم أن المسيح خاتم النبيين.

د ـ إن كانت الإخبارات التي نقلها المسيحيون في حق عيسى عليه السلام لا تصدق عليه حسب تفاسير اليهود وتأويلاتهم، كذلك فإن تأويلات المسيحيين للأخبار التي هي في حق محمد ﷺ مردودة غير مقبولة عندنا.

هـ ـ إذا كان مؤلفو العهد الجديد ذوو إلهام باعتقاد المسيحيين، وقد نقلوا الإخبارات في حق المسيح عليه السلام، فإن ذات الكتب فيها من الأدلة ما يصدق على محمد ﷺ لإمكانية تأويلها وصدقية دلالتها على ذلك.

و ـ أن أهل الكتاب سلفاً وخلفاً عادتهم جارية في تراجمهم بأنهم غالباً يترجمون الأسماء ويوردون بدلها معانيها، ويزيدون تارةً شيئا بطريق التفسير في متن الكلام الذي هو بزعمهم كلام الله، وهذان الأمران بمنزلة الأمور العادية عندهم، ومن تأمل في تراجمهم المتداولة بألسنة مختلفة

(1) **إنجيل يوحنا**، 7/ 40 ـ 41.

وجد شواهد تلك الأمور كثيرة فبدّلوا في نصوص البشارات المحمدية اسماً من أسماء النبي ﷺ، أو زادوا شيئاً غامضاً فلا استبعاد منهم، لأن هذا الأمر يصدر عنهم بحسب عادتهم «ولا شك أن اهتمامهم في هذا الأمر كان زائداً على الاهتمام الذي كان لهم في مقابلة فرقهم»[1].

أما عن قسم البشارات فقد ضمنه ثمانية عشر بشارة من نصوص العهدين، فصّل في عرضها ومناقشة نُفاتها، والرد عليهم من خلال كتبهم وآراء علمائهم في تحديد دلالات معاني الألفاظ، خاصةً في البشارة الأخيرة التي عرض فيها خمسة شبهات رد فيها على مصطلح «فارقليط» اليوناني الأصل، مستشهداً في ذلك بإحدى رسائل القسيسين طبعت في «كلكتة» سنة ألف ومائتين وثمانية وستين من الهجرة بلسان أردو: وقد وضعها مؤلفها حسب زعمه قصد تنبيه المسلمين على سبب وقوعهم في الغلط من لفظ «فارقليط» إلا أن قصده الحقيقي بعد مراجعة رحمت الله للمصطلح كان من أجل الانحراف به عن معناه الأصلي في لغته الأم. وقد رد على ذلك بثلاثة عشر وجهاً لإثبات أن المراد «بفارقليط» النبي المبشر به، أعني محمداً ﷺ لا الروح النازل على تلاميذ عيسى عليه السلام يوم الدار الذي جاء ذكره في الباب الثاني من كتاب الأعمال[2].
وهو ذات المسلك الذي انتهجه في دفع مطاعن القسيسين حول مواضيع:

- الجهاد.
- دعوى عدم ظهور المعجزات على يد محمد ﷺ.
- تعدد النساء، أي ما أباحه لنفسه وما منعه عن أصحابه.
- أن محمداً ﷺ كان مذنباً وكل مذنب لا يصح أن يكون شافعاً للمذنبين الآخرين وقد عرض مختلف تلك المباحث من خلال منهجية واضحة تعتمد:

أولاً: عرض القضية.

ثانياً: الاستدلال عليها من خلال:

---

(1) رحمت الله: **إظهار الحق**، ج4، ص1109.
(2) المرجع السابق: ج4، ص1191.

أ ـ نصوص العهدين.

ب ـ نقل البشارات من الكتب المعتبرة عند علماء البروتستانت لزيادة التحدي.

جـ ـ آراء علماء النصارى المعتمدين.

د ـ المراجعة اللغوية: البحث في دلالة معاني الألفاظ.

هـ ـ الوقائع التاريخية: سواء بتقرير حقائق أو عرض سيرورة تطور العقائد أو طرق اختلاف الرواية وأثرها في تحريف المرويات.

و ـ آيات الكتاب العزيز.

ز ـ الوقوف على آراء المفسرين.

حـ ـ الأحاديث النبوية الشريفة. مع اختلاف الرواية.

ط ـ علماء التاريخ الإسلامي؛ ولإثبات الحقائق فقد أخذ بروايات مختلف العلماء، وإن تباينت انتماءاتهم المذهبية والسياسية والتاريخية.

ي ـ كتب من أسلم من أهل الكتاب؛ مثل الرسالة الهادية لعبد السلام الدفتري.

ك ـ الأحداث التاريخية للدولة الإسلامية:

- كتاب خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى رئيس عسكر فارس.
- كتاب الأمان من عمر بن الخطاب لنصارى الشام.

ل ـ اعتماد طريقة العدد التي كانت معروفة ومعمول بها عند اليهود لإثبات تبشير العهد القديم بمحمد ﷺ[1] وهي ذات الطريقة التي اعتمدها في تحديد تاريخ ختمه كتابه (إظهار الحق)[2].

م ـ تخصيص مبحثين مستقلين لدفع شبهات القسيسين عن القرآن الكريم والأحاديث النبوية، فإثبات عصمته ﷺ، وأن القرآن الكريم موحى به من عند الله عزّ وجل، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لتكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه، كل ذلك من دلائل نبوته ﷺ.

---

(1) المرجع السابق، ج4، ص1139.

(2) المرجع السابق، ج4، ص1365.

وقد سلك رحمت الله في ذلك منهجاً جديداً يختلف عن ما التزمه من منهج في المباحث السابقة لاعتبار:

- أن الموضوعات السابقة هي محل الجدل بين المسلمين والنصارى لاعتبارها من خاصة عقائدهم، وقد التزم المؤلف في ذلك منهجاً معيناً استجابةً لشرط علماء النصارى، وهو أن يبين خطأ ما هم عليه من غير استشهاد بآي القرآن أو الأحاديث النبوية، لاعتبارها غير مسلّمة عندهم.
- أنه من خلال هذا الباب يرد مطاعن النصارى عن عقائد المسلمين، رفعاً للالتباس عند عامة المسلمين، وإعلاناً للحقيقة بين النصارى أنفسهم، فقد جعل لكل مبحث فصل خاص به، يدحض فيه الافتراءات ويرد فيه الشبهات بإيراد آراء علماء النصارى كاملة، ثم يناقشها من جميع الوجوه مستعيناً في ذلك:

أ ـ بعلوم اللغة العربية.

ب ـ بالشواهد التاريخية.

جـ ـ بآراء علماء النصارى.

د ـ بفقرات من نصوص العهدين.

وأن هذه الموضوعات:

أ ـ إثبات كون القرآن كلام الله المعجز،

ب ـ إثبات صحة الأحاديث النبوية المروية في كتب الصحاح،

جـ ـ إثبات نبوته ﷺ،

د ـ رد شبهات القسيسين في تلك المواضع.

خاتمة الكتاب، واستكمل بها المؤلف باقي المباحث الجدلية والتي مثلت محاور المناظرة في صورتها الأولى قبل انهزام المنصّر الإنكليزي «فندر» وانسحابه.

ولئن تميز المؤلف بطريقة عرضه ورده على مزاعم القسيسين في مسألة رفع الشبهات عن القرآن الكريم والحديث النبوي فإنه قد التقى مع باقي أصحاب الردود من الإسلاميين في طريقة العرض والاستدلال في محور إثبات نبوته ﷺ، فقد بدأ في عرضه بمقدمة مطوّلة خصها لذكر أمور تدل على أن القرآن كلام الله، ارتقى بها إلى اثني عشر أمراً فصل في بعضها وأجمل في أخرى، ومدارها مجتمعةً الإعجاز القرآني من وجوه عدة:

- الإعجاز البياني.
- الإعجاز التشريعي.
- الإعجاز العلمي.
- الإعجاز الموضوعي.
- الإعجاز الغيبي.
- الإعجاز البلاغي.
- الإعجاز القصصي.
- الإعجاز الذاتي، وذلك:

أ ـ لحفظ الله تعالى له ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

ب ـ أن قارئه لا يسأمه، وسامعه لا يمله، بل تكراره يوجب زيادة محبته.

جـ ـ جمع بين الدليل والمدلول أي الأحكام.

د ـ سهولة حفظه.

- الإعجاز بالتحدي: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: 88]، وليس معجزاً بالصدفة كما يدعي كثير من أهل الباطل.

وبعد عرضه لأوجه الإعجاز القرآني أورد المؤلف بعض الشبهات التي يتمسك بها النصارى في معرض طعنهم في القرآن الكريم وهي:

أ ـ عدم التسليم بأن عبارة القرآن في الدرجة القصوى من البلاغة الخارجة عن

العادة، وإن سلمنا بذلك فهو ليس دليلاً على كمال الإعجاز.

ب ـ أن القرآن مخالف لكتب العهد العتيق والجديد في مواضع فلا يكون كلام الله.

جـ ـ توجد في القرآن معاني قبيحة؛ مثل أن الهداية والضلال من جانب الله تعالى، تدل على أنه ليس كلام الله.

فجاء رد المؤلف على هذه الدعاوى بذات نصوص النصارى، واحتجاجهم على صدقية كتبهم، بل أن النقد الذي وجه إلى العهدين كاف لإثبات صحة القرآن الكريم وأنه من عند الله تعالى فقد رد عليهم:

أ ـ بذات المعاني التي أوردها في مقدمة فصله عن أوجه الإعجاز القرآني.

ب ـ الوقوف على أوجه التناقض والاختلافات والمغالطات الواردة بنصوص العهدين.

جـ ـ الكشف عن المعاني الخسيسة التي احتوتها نصوص العهدين من نسبة الجهل والظلم والضعف... لله سبحانه وتعالى، ورمي الأنبياء بالخيانة والفحش والزنا والكفر...

د ـ الاستشهاد بآراء علماء النصارى المعتبرين عندهم على بطلان عقائدهم.

هـ ـ رد دعوى مخالفة القرآن لكتب العهدين، بضرب الأمثلة على تناقض نصوص العهدين في ذاتها واختلافها فيما بينها. وقد ساق ستة وعشرين شاهداً، مفصلاً الشاهد الأخير إلى ستة أقسام احتوت تسعاً وخمسين اختلافاً أوردها «ليكرك» أحد محققي النصارى في معرض مقارنته بين النسختين السامرية والعبرانية.

و ـ الكشف عن مضامين كتب النصارى وما تحويه من استخفاف بالعقول وهرطقة ودعوة إلى الجبر وتكميم الأفواه وحجر على العقول، ومناقضة لمكارم الأخلاق.

ز ـ إعادة التأكيد على أن كتب العهدين لم تثبت أسانيدها المتصلة إلى

مصنفيها، وثبوت وقوع التحريف القصدي فيها وبجميع صوره بالزيادة والنقصان والتبديل. وقد أشار المؤلف إلى ذلك بقوله[1]: «وقد ثبت أنها مختلفة اختلافاً معنوياً في مواضع كثيرة ومملوءة بالأغلاط الكثيرة يقيناً... وقد ثبت التحريف فيها أيضاً... وأنّ هذه المخالفة قصدية لأجل التنبيه على أنّ ما خالف القرآن غلط أو محرّف لا أنها سهويّة».

أما عن دفع شبهات القسيسين الواردة على الأحاديث فقد قدم رحمت الله لذلك بمدخل ذكر فيه أربع فوائد حول:

أ ـ أخذ جمهور أهل الكتاب الروايات اللسانية واعتبارها كالمكتوبة، وأن كليهما واجب التسليم وأصلاً للإيمان. بل أن اليهود يعظمون الروايات والأحاديث ـ المشنا ـ أكثر من تعظيمهم التوراة، وكذلك جمهور قدماء المسيحية كانوا يعظمون الروايات اللسانية ويعتبرونها.

ب ـ أن الأمر العجيب أو المهتم بشأنه يكون محفوظاً لأكثر النّاس، وهو حال المسلمين الذين يهتمون بحفظ القرآن. ويضرب لذلك مثالاً بطلاب الأزهر حملة القرآن قصد التحدي. بل يزيد في التحدي لزيادة التدليل على اهتمام المسلمين بالقرآن بأن يحفظه البغالين والحمارين في حين لا يوجد من أهل الكتاب عشرة يحفظون الإنجيل أو التوراة.

ج ـ الحديث الصحيح أيضاً معتبرٌ عند أهل الإسلام، وقد اقترن ذلك بتحريم الوضع وتعمد الكذب عن النبي ﷺ بقوله: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فمن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[2]، وهو حديث متواتر رواه اثنان وستون صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنّة.

د ـ اهتم أهل الإسلام بالأحاديث النبوية من القرن الأول؛ حفظاً وتدويناً،

---

(1) المرجع السابق، ج3، ص850.

(2) البخاري: **صحيح البخاري**. كتاب العلم، باب: أثِم من كذب على النبي ﷺ، حديث رقم 103 و106. مسلم: **صحيح مسلم**. كتاب المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم 2.

حتى عرف من بينهم رواة ومحدثين ومدوّنين، وقد أسس فن عظيم في أسماء الرجال يعلم به حال كل راوٍ من رواة الأحاديث. وروى كل من أصحاب الصحاح الأحاديث بالإسناد منهم إلى رسول الله ﷺ. وبعض أحاديث البخاري ثلاثيات تصل بثلاث وسائط إلى رسول الله ﷺ[1].

لذلك فقد جاءت شبهات القسيسين تافهة دالة على تهافت زادهم المعرفي وعدم إلمامهم بأبسط المعطيات التاريخية فيما يخص أحداث السيرة النبوية وتاريخ تدوين الحديث، وقد عرض رحمت الله ذلك من خلال خمس شبهات فندها بطريقة علمية غير مسبوقة:

الأولى: أن رواة الحديث أزواج محمد ﷺ وأقرباؤه وأصحابه، ولا اعتبار لشهادتهم في حقه. إلا أن هذه الشبهة يمكن أن تورد على القسيسين إذ أن رواة حالات المسيح عليه السلام وأقواله المندرجة في هذه الأناجيل المعروفة الآن هم أمّه ويوسف النجار وأصحابه وتلاميذه. ولا اعتبار لشهادتهم في حقه، وإن أصحاب محمد ﷺ لم يبالغ أحد منهم كما بالغ يوحنا في إنجيله «وأشياء أخر كثيرة صنعها يسوع إن كتبت واحدة واحدة فلست أظن أن العالم نفسه يسعُ الكتب المكتوبة»[2].

الثانية: أن مؤلفي كتب الحديث ما رأوا الحالات المحمدية والمعجزات الأحمدية بأعينهم، وما سمعوا أقوال محمد ﷺ منه بلا واسطة، بل سمعوا بالتواتر بعد مائة سنة أو مائتي سنة من وفاته، وجمعوها وأسقطوا مقدار نصفها لعدم الاعتبار. إلا أن هذا القول يخالف ما عليه جمهور أهل الكتاب الذين يعتبرون سلفاً وخلفاً أن الروايات اللسانية الشفوية كالمكتوبة بل يعتبرها جمهور اليهود اعتباراً أزيد وأحسن من المكتوبة، أما فرقة الكاثوليك فتعتبر الروايات الشفوية مساوية للمكتوبة، وتعتقد أن كليهما واجب التسليم وأصل الإيمان.

ويذهب اليهود إلى أن الله أعطى موسى التوراة وأمره بكتابتها (فهي القانون المكتوب)، وأعطاه أيضاً معاني التوراة وأمره بتبليغها دون الكتابة (فهي القانون

(1) المرجع السابق، 32، ص919.
(2) **إنجيل يوحنا**، 21/ 25.

اللساني الشفوي) الذي تناقله المشايخ بألسنتهم حوالي سبعة عشر قرناً بعد موسى عليه السلام، إلى أن بدأ بجمعها الرِّبي «يهوذا حق دوشي» حوالي 150 للميلاد، ومكث في جمعها أربعين سنة، ثم دونها في كتاب سماه «المشنا»، وقد ثبّت علماء اليهود عليه شرحين، أحدهما في القرن الثالث وقيل الخامس للميلاد في القدس، والثاني في بداية القرن السادس للميلاد في بابل، ويسمى الشرح «كمارا» أي الكمال. وإذا جمع المتن والشرح (المشنا وكمارا) يقال لهذا المجموع التلمود.

ويلتقي معهم في ذلك النصارى الذين يأخذون بالروايات اللسانية، كما يأخذون بما جاء في الأناجيل، وذكر «باسيليوس» وهو أحد علماء النصارى المعتبرين لجمعه بين التأريخ والشرح أن المسائل الكثيرة المحفوظة في الكنيسة للوعظ بها أخذت بعضها من الكتب المقدسة وبعضها من الروايات اللسانية، وقوّتها في الدين متساوية. وذكر عن «إبيقانس» في رده على المبتدعين أنه حضّ على استعمال الروايات اللسانية، لأن جميع الأشياء لا توجد في الكتب المقدسة. ويعتبر «أكستاين» أن بعض المسائل ليس لها سند تحريري، وإنما تؤخذ من الروايات اللسانية، لأن الأشياء الكثيرة تسلمها الكنيسة العامة وهي ليست بمكتوبة. كما شهد أسقف «ماني سيك» بأن ستمائة أمر مقررة في الدين، وتأمر الكنيسة بها، ولم يبيّنها الكتاب المقدس في موضع من المواضع، وإنما تقبل من الروايات اللسانية.

الثالثة: أن كل عاقل إذا ترك التعصب عَلِم أن أكثر الأحاديث لا يمكن أن تكون معانيها صادقة مطابقة لما في نفس الأمر.

الرابعة: الأحاديث الكثيرة مخالفة للقرآن.

الخامسة: الأحاديث مختلفة فيما بينهما.

وقد رد المؤلف على الشبهات الثلاثة الأخيرة بناءً على تصور أهل الكتاب للخبر من حيث التحمل والأداء. كاشفاً بالأدلة أن التوهم الذي سقطوا فيه إنما هو نتاج شعورهم الداخلي بتناقض دينهم وتعارض الأخبار فيما بينها «فالاعتبار عندنا للأحاديث الصحيحة المروية في الكتب الصحاح، والأحاديث التي هي

مروية في كتب غير معتبرة لا اعتبار لها عندنا، ولا تعارض الصحيحة، كما أن الأناجيل الكثيرة الزائدة على السبعين في القرون الأولى لا تعارض عند المسيحيين هذه الأناجيل الأربعة، والاختلاف الذي يوجد في الأحاديث الصحيحة يرتفع غالباً بأدنى تأويل، وليس ذلك الاختلاف مثل الاختلاف الذي يوجد في روايات كتبهم المقدسة إلى الآن... ولو نقلنا عن كتبهم المقبولة الاختلافات التي تكون مثل اختلاف يثبتونه في بعض الأحاديث الصحيحة قلما يخرج باب يكون خالياً عن مثل هذا الاختلاف. والذين يسميهم علماء البروتستانت ملاحدة نقلوا كثيراً من هذه الاختلافات في كتبهم، واستهزؤوا بها. فمن شاء فليرجع إلى كتبهم»[1].

لذلك فإن تبني رحمت الله لذات مقولات النصارى في نقد الأصول العقائدية للمسلمين وإسقاطها على كتبهم التراثية هو الذي مكنّه من دحض دعاويهم والرد على شبهاتهم، والذي كما سبقت الإشارة إليه تعبير عن قلق شعوري داخلي يواجهه رجال الدين النصارى وعامة أتباعهم على حد سواء. لكن الإجابة عنه تحمل محاذير خطيرة عبّر عنها في مرحلة مبكرة كثير من علماء أهل الكتاب[2] الذين قاموا بعملية نقد داخلي وجوهري أدى بهم إلى الانسحاب من الحياة الدينية الحرفية نحو قراءةٍ نقديةٍ حرة.

المطلب الثالث

منهجية العرض والنقد في مبحث النبوّة

من خلال عرض المحاور الجدلية الكبرى التي اتفق فيها المؤلفان، وبناءً على المقارنات السابقة واللاحقة بين هذين الكتابين المعنيين بالدراسة وبين باقي كتب الردود الإسلامية كلامية كانت أو متعلقة بمواضع العقيدة الصرفة. فإنه يمكن الخلوص إلى نتيجة واحدة، وهي اتفاق جميع المنشغلين بالدراسات العقائدية ـ من الذين كتبوا في مواضيع الردود الإسلامية ـ حول نفس

(1) رحمت الله، مرجع سابق، ج3 ص954.

(2) انظر مثال: سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**.

الموضوعات الجدلية. والذي يمكن ملاحظته بصفة أدق في مبحث دلائل النبوة إذ الاختلاف فيها من باب التوسع والاختصار أو التفصيل والإجمال.

وعلى هذا الأساس فإن الأمر لا يختلف جوهرياً باختلاف جمهور القراء الذين يتوجه إليهم مؤلفو الردود، فإذا كان المجادل يقصد القراء المسلمين فإن الهدف الذي يرمي إليه هو في المقام الأول ترسيخ تسليمهم بصحة المبادئ والقيم الإسلامية. وتحصينهم من مشاريع التشكيك في إيمانهم، وبالتالي دعم «بداهة» انتسابهم إلى الإسلام، وإذا كان القارئ المقصود نصرانياً تعيّن إقناعه بفساد معتقداته وتناقضها وتهافتها لا ليتخلى عنها فقط، ولكن ليعتنق الإسلام بالذات، أي ليختار الدين الأكمل والأفضل، المستجيب في الآن نفسه لمقتضيات العقل والروح[1]. إذاً فلا غرابة أن تُعتمد نصوص العهدين في التدليل على صدق نبوته ﷺ. وأن نفس طريقة التأويل التي سلكها اليهود والنصارى في نفي دلالتها يمكن أن يعتمدها المسلمون في اتجاه تأكيد البشارات الدالة على محمد ﷺ. «ومتى جاء المعزِّي الذي أُرسلُه إليكمُ من الآب، روح الحق المنبثق من الآب، فهو يشهدُ لي، وأنتم أيضاً ستشهدون لأنكم من البدء معي[2]... فمتى جاء روح الحق أرشدكم إلى الحق كله لأنه لا يتكلم بشيء من عنده، بل يتكلم بما يسمع ويُخبركُم بما سيحدث»[3].

استند ابن تيمية في عرضه لعقيدة النبوة على رسالة بولس الأنطاكي من حيث هي سبب الجواب، فقد احتوت أسئلة كثيرة مشوشة تعبر عن قلق النصارى وحيرتهم أمام السؤال العقائدي المصيري ما النبوة؟ لاعتبار أن الإجابة الدقيقة على هذا السؤال الماهوي هو إبطال لادعاء ألوهية المسيح، لذلك فلم يستطيعوا الربط بين ضرورة الإجابة وبالتالي الإقرار برسالة ونبوة محمد ﷺ، أو الاقتناع بما عندهم من إجابة مموهة لا تفي بالغرض تخالف النقول وتصادم العقول، فصدرت هذه الرسالة وما عبّرت عنه من هواجس لتجد طريقها إلى ابن

(1) الشرفي، عبد المجيد، مرجع سابق: ص469 وما بعدها.
(2) **إنجيل يوحنا**، 15/ 26 ـ 27.
(3) **إنجيل يوحنا**، 16/ 13.

تيمية، ففصل جملة الدعاوى التي طرحها النصارى على صورة مباحث تستهدف الإجابة عنها:

- الكشف عن موقف المسلمين من جملة تلك القضايا.
- ترسيخ الإيمان في قلوب المؤمنين.
- إعلان الإسلام بين النصارى ذاتهم.
- الإجابة على رسالة بولس الأنطاكي.

تلك هي المبررات التي أقام عليها ابن تيمية جوابه، والتي على ضوئها أسس منهجيته في الرّد. فصدق الرسول ﷺ وعموم رسالته هو الذي جعل النصارى يسعون للتخلص من إلزامية التسليم لهذا النبي بأنه الذي بُشِّر به في الكتب المتقدمة، وأن امتداح عقلائهم له وخلع صفات الأمانة والصدق والنبل عليه هو حجة عليهم من حيث أرادوا بذلك التنصل من إجابة دعوته. وقد صاروا بذلك تابعين لاعتقاد عامتهم الذين اعتبروه في أقصى الحالات رسول غضب أرسله الله قصد الانتقام.

وعلى ضوء ذلك يرسم ابن تيمية خارطة جديدة في عرضه دلائل النبوة، وهو بذلك يعيد إحياء مخزون استدلالي يعتبر نقطة مشتركة بين أصحاب الردود، فأعاد تقديمه بطريقة منهجية أكثر تنظيماً وترتيباً. وبلغة أمتن وأبسط وأيسر للفهم، بعيداً عن أسلوب المتكلمين الذي تغلب عليه صفة التعقيد والشطط في المباحث اللغوية التي تذهب بجوهر الموضوع وتحيله إلى أدب الخاصة على حساب العامة المهددين في استقرار عقائدهم، وهذا الاتجاه الجديد ليس بغريب عن ابن تيمية الذي تصدى لحركة الإصلاح والتجديد موزعاً جميع طاقاته في اتجاه الاستجابة للتحدي، لمقاومة موجة الإلحاد وحركة الاستهتار بقيم الدين وثوابت العقيدة وقد تكالب الأعداء يومها على الأمة التي بدأت تنتقص من أطرافها، ولئن تمكن ابن تيمية يومها من رص صفوف المسلمين للجهاد وصد هجمات العدو، فإن مهمة النهوض الفكري لا يتقنها كل الناس، بل لا تصدق إلا على الآحاد دون غيرهم.

ومن خلال مبحث النبوة يمكن تقرير حقيقة هامة جداً، وهي أن ابن تيمية قد

انتبه لنقطة الضعف في البناء العقائدي النصراني، كما أنه بدأ يشعر بخطر الانحراف الذي وقع فيه بعض رموز التصوف الذين تأثروا بمقولات الفلسفة الهندية الغنوصية عقائدياً وكذلك على مستوى نحت المصطلحات فشّوهت تعريفاتهم للنبوة والوحي والعبادة والدين، وظهرت مصطلحات الحلول والاتحاد والجوهر... وإلى غير ذلك من البدع، والتي وجد فيها أهل الكتاب مرتعاً خصباً فاتخذوها أدلة يحتجون بها على المسلمين، لذلك فقد أكثر ابن تيمية من الاستدلال بانحرافات الصوفية والكشف عن المواضع التي يلتقون فيها مع عقائد النصارى، ثم يرجعها إلى أصلها الذي استعيرت منه سواء في الفلسفة الهندية أو الفلسفة اليونانية. وبناءً على ذلك ضبط منهجه وفق جملة من الأسس الاستدلالية:

القرآن الكريم: بالإكثار من إيراد الآيات القرآنية وجعلها الفيصل في كل القضايا المطروحة. إلى جانب الاستشهاد بآراء المفسرين؛ بعرض اختياراتهم التفسيرية والوقوف على حججهم خاصة في الآيات محل النزاع بين المسلمين وأهل الكتاب، الذين يجنحون في أغلب الأحيان إلى تأويل النصوص وإخراجها عن دلالاتها وصرفها عن معانيها. كما كان في كثيراً من الأحيان يعوّل على تفسيره الشخصي، وهو العالم الذي توفرت فيه شروط المفسر بامتياز، فكان إما يرجح رأي أحد المفسرين أو يثبت رأيه هو في المسألة.

الأحاديث النبوية: يعتبر ابن تيمية من المكثرين من الاستشهاد بالأحاديث النبوية، ومما يلاحظ أن أغلب الأحاديث التي اعتمدها هي ذات طابع تاريخي أي تحمل دلالة تاريخية معينة كأن يقع إلزام اليهود بحقيقة يعلمونها يقيناً ولكن كتموها من مثل قوله ﷺ: «والله الذي لا إله إلا هو إنكم لتعلمون أني رسول الله»[1] أو قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة حتى يأتي الله بأمره»[2] أو من مثل دعوته النصارى للمباهلة... أو ذكره بعضاً من الرسائل التي وجهها الرسولﷺ إلى الملوك والأمراء يدعوهم فيها إلى الإسلام، فاستعمال ابن تيمية لهذا الصنف من الأحاديث هو من باب الإلزام لأهل الكتاب.

---

(1) سبق تخريجه.

(2) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب: نزول عيسى ابن مريم حاكما بشريعة نبينا، حديث رقم220.

المباحث اللغوية: فقد كان النصارى يحرِّفون معاني الآيات، ويصرفونها إلى غير ما تحتمله أوجه اللغة العربية التي بها نـزل القرآن الكريم، قصد الانتصار لمعتقدهم في النبوة، فكان ابن تيمية يكشف عن خلل فهم النصارى، ويوضح المعنى الحقيقي للآية اعتماداً على الوسائط اللغوية السليمة.

النصوص الكتابية: والمقصود بها نصوص العهدين، وذلك لإحراج النصارى، ويبين لهم أن في كتابهم الذي يعتمدونه أدلة كافية لإثبات معتقد النبوّة سواء في شخص عيسى ابن مريم عليه السلام أو ما يتعلق ببشارات محمد ﷺ الواردة في العهدين.

الأحداث التاريخية: سواء بإيراد أخبار صلحاء النصارى ووصاياهم إلى من يأتي بعدهم، أو ذكر أحوال من أسلم من أهل الكتاب وسبب مقدمهم إلى أرض النبوة من مسافات بعيدة، أو ذكر أحوال من أسلم من سلاطين النصارى وعلمائهم أو من تآمرت عليهم رعاياهم بسبب نيتهم إعلان إسلامهم... وكذلك الكشف عن الانحراف التاريخي الذي حصل لعقائد النصارى نتيجةً لمؤثرات وثنية أو مؤامرات داخلية...

أسلوب المقارنة: بين فرق النصارى ذاتهم أو بينهم وبين أصحاب الأديان والملل الأخرى، وهو أسلوب جديد اعتمده ابن تيمية لتقريب المسألة من ذهن القارئ، وإعطائه فرصة لإعادة إجراء المقارنة، فهي عملية بسيطة، ولكنها وسيلة إقناع ذكية.

أما عن رحمت الله فقد تبنى منهجاً مغايراً لما سار عليه ابن تيمية في حالتي العرض والنقد، كما أنه خالف الملامح العامة للمنهج الذي اعتمده في القضايا المتقدمة، إذ افتتح مبحث النبوّة بعـرض المتفق عليه من دلائل النبوّة عند علمـاء المسلمين، وهو ذات العمل الذي قام به ابن تيمية. ثم بدأ في تفصيل بعض المسائل التي تركز حولها الخلاف، بل وتعتبر من أكثر الموضوعات جدلاً بين علماء المسلمين والنصارى، خاصةً الرد على بعض المغالطات التي يرسلها المنصرون لإيهام العوام وبث الشك في معتقداتهم. إلا أنه بقي لصيقاً جداً بنصوص العهدين وفياً لملامح منهجه، ملتزماً مبدأ التدمير الداخلي لعقائد النصارى فهو يعتمد على:

أولاً: كتب العهدين: فلا غرابة أن يستدل بأكثر من مائة شاهد من العهد القديم والجديد، ويكشف عن معانيها الحقيقية، بل ويقوم بعملية مقارنة نقدية للترجمات، ويضرب الأمثال على التحريف اللفظي والمعنوي للمترجم قصد الانحراف بالمعنى عن دلالته الأصلية. فهو يعتمد على أكثر من لسان لتحقيق القضية. فيقوم أولاً بالتثبت من وجود نص الآية ثم مقارنته بين النسخ العربية والفارسية والسريانية... وفي مرحلة أخرى يقوم بمراجعة مختلف استعمالات نصوص العهدين في كتب النصارى، وطريقة نقدهم لها، وخاصةً مؤلفات القسيس «فندر».

ثانياً: الآيات القرآنية: يعتبر رحمت الله مقلاً في الاستشهاد بآي القرآن الكريم، وذلك تبعاً للمنهج الذي التزمه، وهو نقد عقائد النصارى بذات نصوصهم، إلا ما استثني من بعض الآيات القرآنية في آخر كتابه.

ثالثاً: آراء علماء النصارى: يكثر رحمت الله من عرض أقوال علماء النصارى؛ فيقوم بالمقارنة بينهما، قصد إثبات الصحيح منها ورد المشكوك فيه، وإن كانت السمة الغالبة هي إيراد الآراء التي تخدم اتجاه الكتاب، فيتبناها ويحاكم عقائد النصارى من خلالها، ومن الملفت أنه خص كتب «فندر» بحيّز معتبر في الجزء الأخير من كتابه فقد أورد منها عدة فقرات، فأوضح اختلاف الترجمات وما حوته من زيادات وتنقيحات قصد التمويه والمغالطة، وهو بعمله هذا يريد أن ينفي صفة الموضوعية والعلمية عن هذه الكتب عند مقارنتها بالكتب المعتبرة.

رابعاً: الأحاديث النبوية: تميز مبحث النبوّة بكثرة الشواهد الحديثية المتنوعة، وقد فرض هذا السياق العام للموضوع فهو يقوم بعملية مقارنة بين النصوص «الكتابية» والنصوص الحديثية، كما أنه يعرض بعض الأحاديث التي استشهد بها علماء النصارى بطرق خاطئة فيقوم بعملية مراجعة وتصحيح لمعانيها.

خامساً: الشواهد التاريخية: وذلك من أوجه مختلفة:

أ ـ الدور التاريخي للمجامع النصرانية، وأثر ذلك في تشكل عقائد النصارى.

ب ـ تأثير المسلمين في مواطنيهم من أصحاب الأديان الأخرى وقبولهم الإسلام بعد التعرف على حقائقه العقائدية.

ج ـ الاضطهاد الديني الذي عانى منه أتباع كثير من الفرق، الذين لم يجدوا الأمان إلا في ظل الدولة الإسلامية. ويقدم كشاهد الصراع بين البروتستانت والكاثوليك وما أدى إليه من مجازر سجّلها التاريخ. وكذلك حالات الطرد واللعن التي يتعرض لها من يخالف الكنيسة.

د ـ أحداث السيرة النبوية المطهرة: لاعتبار الطعن الذي وجهه النصارى إلى بيت النبوة. والذي كشف عن جهلهم بالتاريخ الإسلامي فضلاً عن معرفتهم بالعقائد والشرائع.

سادساً: آراء علماء المسلمين؛ مفسرين ومؤرخين، وذلك قصد تحديد وقائع معينة والقطع في بعض المسائل العقدية من خلال القرآن الكريم أو الحديث النبوي. فهو لا يستثني من العلماء أحداً مهما اختلفت انتماءاتهم السياسية أو الفكرية أو مذاهبهم الفقهية.

سابعاً: المراجعة اللغوية: للوقوف على معاني الألفاظ، وأن لا تصرف إلى غير دلالتها، كما وردت كثير من الألفاظ التي أشكل فهمها على النصارى فأوّلوها إلى غير معناها، أو أرادوا قصداً تفسيرها على غير الوجه الحقيقي، لأن لذلك تبعات، فمعرفة أن المقصود «بالفارقليط» هو محمد ﷺ وإلزام النصارى بذلك له تبعات أخرى أدناها الإيمان بنبوّته ﷺ.

وبنظرة أشمل تتجاوز مبحث النبوة إلى غيره من القضايا الجدلية التي مر ذكرها، فإنه توجد إلى جوارها محاور أخرى لم تأخذ نفس النصيب من التخصيص والاهتمام، لاعتبارها ربّما ثانوية أو تابعة لما يقع التسليم به من قضايا عقدية، إلا أنه يمكن ملاحظتها بيسر من خلال استطرادات ابن تيمية أو إشارات رحمت الله عند هجومه على دعاوى النصارى. وأغلب هذه الأغراض متعلقة في جوهرها بالمبادئ والقيم والأخلاق الإسلامية من ناحية، وبسلوك المسلمين من ناحية أخرى، وهي تهم بصفة تفصيلية الأركان الاعتقادية والعبادات ونظام الحكم والعلاقات الاجتماعية والتطور التاريخي والمعارف البشرية.

في حين يتضح من خلال الكتابين مدى إهمال النصارى للشرائع الإلهية في شأن إباحة الزواج بأكثر من امرأة والطلاق والختان والقبلة... يقابل كل ذلك التزام المسلمين بالأمر الإلهي والأخذ بالتعاليم الشرعية التي لا تتعارض مع ما جاء به الأنبياء السابقون، فكانت الصفة البارزة هي التسليم الإعتقادي بدون البحث في حيثيات التبرير. فلا يقع الدفاع عن تعدد الزوجات بمبررات طبيعية كحاجة الذكر إلى أكثر من أنثى، ولا عن الطلاق بأنه أحفظ للتوازن العاطفي ولا عن الختان بأنه أنظف أو أسلم من الناحية الصحية، إلى غير ذلك مما يمارسه المنتسبون للفكر الإسلامي في العصر الحديث. فكل ذلك راجع إلى الحكمة الإلهية من تلك الأحكام، فهي جاءت بخيري الدنيا والآخرة معاً، ولأنها من جملة ما يختبر به الإنسان ويبتلى.

وأن غياب هذه المعاني مجتمعة عن وعي الكتابيين هو الذي أدى بهم إلى استنكار كثير من أحكام الشرع وما جاء به محمد ﷺ، لأنهم لم يفهموا نصوص كتبهم التي بين أيديهم وإن فهموها فقد أوّلوها على غير مقاصدا الحقيقية، ثم إن التسليم بظاهر نصوص العهدين هو بالضرورة مفضي إلى وجوب الإيمان بدعوة الإسلام، وقد سعى ابن تيمية في مبحث النبوّة إلى تأكيد معاني عموم الدعوة الإسلامية واستيعابها كل البشر في مقابل خصوصية دعوة الأنبياء السابقين، وهو ما يفسر حرصه على شرح خصائص الإسلام للنصارى حتى يتبيّنوا الحق ويتخلصوا من سلطان التقليد والإلف «وما أخبر به محمد ﷺ هو أكمل وأكثر مما أخبر به موسى والمسيح صلوات الله وسلامه عليهم»[1].

(1) ابن تيمية، **الجواب الصحيح**، ج6، ص521.

القسم الثاني

ما تفرّد به ابن تيميّة

تمهيد

تميّز كتاب (الجواب الصحيح) بمضمونه وشكله الموسوعي، فقد جاء حسب المحاور المزمع مناقشتها في المقدمة على الصورة التي قصدها المؤلف اختياراً. فهو سفر من الحجم الكبير إذا أُريد مقارنته بالمصنفات الضخمة، لاعتباره خلاصة جهد المؤلف في هذا الباب من علم العقيدة، وهو بُغية الطالبين ومرجع الدارسين في نقد العقائد الكتابية مثله في حيازة المكانة في موضوعه كمثل «الفتاوى» أو «درء تعارض العقل والنقل» في موضوعاتها. أما عن مضمونه فقد جاء مستوعباً لكل محاور الجدل الإسلامي ـ النصراني. مهيمناً على ما سبقه من المؤلفات، جامعاً بين شتى الأساليب الاستدلالية والبراهين النقلية والعقلية؛ فهو تأسيس للعمل الموسوعي الذي لا يترك شاردة ولا واردة إلا أحاط بها، في سبيل خدمة الهدف الأصلي وهو إيفاء الموضوع حقه ومستحقه، فيكون الاستطراد عندها توسع والإطالة تجوّز، وهو العالم الذي أخذ على عاتقه وضع مصنّف يكون عمدة المنشغلين بالردود الإسلامية، وقبلة الميممين وجوههم شطر الدراسات الدينية المقارنة.

وبمقارنة (الجواب الصحيح) بكتاب (إظهار الحق) مقارنة موضوعية[1]. نجد أن ابن تيمية قد بسط القول في جميع المحاور العقدية الرئيسة وكذلك بالمحاور الفرعية والجانبية التي لها علاقة من قريب أو من بعيد بجوهر الموضوع. لذلك نراه قد أتى على جميع ما تحدث فيه سابقوه من العلماء والمتكلمين والمنشغلين بهذه المباحث خاصةً أو بالمباحث التي تهتم بشكل أو

(1) المقصود بالموضوعية هو المقارنة بين الموضوعات والمحاور التي احتواها الكتابان.

بآخر بذات المحاور المعنية بدراستنا هذه. إلا أنه بعد إعادة التجميع والترتيب والتبويب للمواضيع المنتشرة على صفحات الكتاب، وإثبات المحاور الرئيسة وما ألحقنا بها من مباحث فرعية جانبية تخدم ذات الغرض وجدنا موضوعين مستقلين لا يمكن بأي حال من الأحوال إدماجها في موضوع آخر أو التغاضي عنهما، وقد قمنا بتأخير عرضهما وإفرادهما بقسم خاص بهما سميناه: «ما تفرّد به ابن تيمية» لاعتبار الضرورة المنهجية وهي عمل المقارنة الذي نقوم به بين مختلف الموضوعات المشتركة في الكتابين، ولمّا لم نجد لهذين المبحثين:

أ ـ الصلب والفداء.

ب ـ مقارنات في العقائد والسلوك، ما يقابلهما في (إظهار الحق) تحتّم علينا لإتمام العرض العلمي المنهجي أن نفردهما بعمل خاص نقتصر فيه على العرض وإبداء الملاحظة فقط وذلك لغياب عنصر المقارنة والمقابلة الذي تضمنه خطة البحث، على أن نرجئ الملاحظات المنهجية إلى خاتمة الفصل.

المطلب الأول

الصلب والفداء

يعتبر النصارى ـ حسب اعتقادهم ـ أن النهاية المأساوية لحياة عيسى عليه السلام، كانت نقطة الانطلاق لعملية تأويلية واسعة النطاق إلى تبرير كل الأحداث التي حفت ببشارته في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته القصيرة وخاصة منها الأحداث السابقة مباشرةً لدعوى محاكمته وصلبه. ولهذا السبب ارتبط الاعتقاد بأن تعرض عيسى لهذا الموت الشنيع كان رغبةً منه في فداء الجنس البشري من الخطيئة التي ارتكبها آدم في حق الله بأكله من الشجرة التي نُهِي عنها، بالاعتقاد في ألوهيته وفي علاقته الفريدة بالله[1]. ووجد هذا الإيمان صيغته النهائية في قانون نيقية أو الأمانة التي تواصوا بها وجعلوا النطق بها شرطاً في صحة الإيمان والتي ضمنوها تلك المعاني السابقة: «من أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من روح القدس، ومن مريم العذراء، وتأنس وصلب وتألم

(1) ابن تيمية، **الجواب الصحيح**، ج2، ص107.

وقبر وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب المقدسة، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين الأب، وأيضاً سيأتي بمجده ليدين الأحياء والأموات...»[1].

لذلك فقد اتجه القرآن الكريم إلى مؤاخذة اليهود وكشف كفرهم وكذبهم، ونفى عن عيسى ابن مريم عليه السلام في نفس الوقت ما ألصقوه به من ادعاء باطل ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: 156 ـ 157]، لذلك فقد جاء النفي قاطعاً وحاسماً بطريقة لا لُبس فيها ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ [النساء: 157] وتبعاً لذلك فإنّ عقيدة الفداء لم تجد مجالاً مع نفي الصلب والبنوة الإلهية معاً. خاصةً وأن الله سبحانه وتعالى قد تاب على آدم عليه السلام، وأنه لا معنى لإرث أبنائه خطيئةً لم يرتكبوها.

فالمسيح الذي هو اتحاد للناسوت واللاّهوت إنما مكن الكفار من صلبه ـ حسب زعم النصارى ـ ليحتال بذلك على عقوبة إبليس، فلا يعرف أنه الله أو ابن الله. ويذهب ابن تيمية إلى أن من كان هذا قوله فقد قدح في علم الله وحكمته وعدله من وجوه:

- إن أخذ إبليس الذرية بذنب أبيهم فلا فرق إذاً بين ناسوت المسيح وغيره، وإن كان بخطاياهم فلم يأخذهم بذنب أبيهم، وهذا خلاف معتقدهم.
- إن من خلق بعد المسيح من الذرية كمن خلق قبله فكيف جاز أن يمكن إبليس من الذرية المتقدمين وفيهم الأنبياء دون المتأخرين.
- إن أخذ إبليس لذرية آدم وإدخالهم جهنم، إمّا أن يكون عدلاً أو ظلماً، فإن كان عدلاً فلا لوم عليه، ولا يجوز الاحتيال عليه، وإن كان ظلماً فلما لم يمنعه الرب قبل المسيح.
- إن كان إبليس معذوراً قبل المسيح فلا حاجة إلى عقوبته، وإن لم يكن معذوراً استحق العقوبة ولا حاجة لحيلة تقام بها عليه الحجّة.

(1) المرجع السابق، ج3، ص228.

- لو اعتبر أن آدم أذنب وكذلك ذريته من بعده: فهل أن عقوبتهم إلى الله أم إلى إبليس. وهذا دليل على تأثر النصارى بمعتقد المجوس الثنوية الذين يرون أن ما في العالم من الشر هو من فعل إبليس.
- إن كان إبليس قد عاقب بني آدم بإذن الله فلا ذنب له ولا يستحق أن يحتال عليه ليعاقب. وإن كان بغير إذنه فهل جاز في عدل الله أن يمكنه من ذلك أم لم يجز.

إن كان الله قادراً على منع إبليس وعقابه لم يحتج الرحيل، ولا يصلب نفسه أو ابنه. وإن لم يكن قادراً على منع إبليس فهو تعجيز للرب.

ويعتبر ابن تيمية أن النفي القاطع في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: 157] قد حسم الأمر، وفي إضافة هذا القول لليهود ذمٌ لهم، في حين لم يقع ذكر النصارى، لأن الذين تولوا صلب المشبّه لهم هم اليهود. ولم يكن أحد من الحواريين شاهداً على ذلك، وإنما الذي نقل الخبر عن اليهود هم شُرط الحاكم الروماني الذين لا يمتنع تواطؤهم على الكذب، بصريح الآية: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: 159] وذلك إذا نزل آمنت اليهود والنصارى بأنه رسول الله ليس كذباً كما تقول اليهود، ولا هو الله كما تقول النصارى. وقد دلت الآية على أن المراد بإيمانهم قبل أن يموت هو علم أنه أريد بالعموم عموم من كان موجوداً حين نزوله، أي لا يتخلف منهم أحد عن الإيمان به، لا إيمان من كان منهم ميتاً.

وقد اجتهد النصارى في البحث عن دليل قرآني على صلب المسيح عليه السلام لذلك يحتجون بقوله تعالى: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: 55] لاعتباره نص صريح في ذكر الوفاة والرفع. ويرد ابن تيمية على ذلك بأن المتوفى هو المرفوع إلى الله، وهو خلاف اعتقاد النصارى الذين يقولون أن المرفوع هو اللاهوت، فيصير المرفوع غير المتوفى، ومن خلال ذلك يتضح تهافت عقيدة الصلب عند النصارى لتناقضها في ذاتها ثم تناقضها مع عقيدة التثليث عندهم، وهو صريح قوله تعالى: ﴿رَّحِيمًا يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: 156]، فأثبت رفع الذي قالوا إنهم قتلوه، أي الناسوت. فعلم أنه هو الذي نفى عنه القتل، والنصارى يعتقدون أنه صلب وبعد قيامه من القبر

صعد إلى السماء وقعد عن يمين الرب الناسوت مع اللاهوت. كما أنه لو كان المرفوع هو اللاهوت لكان رب العالمين قال لنفسه أو لكلمته: «إني أرفعك إليّ» ومن المعلوم أنه يمتنع رفع نفسه إلى نفسه. ويعتبر خطاب المسيح عليه السلام بالغ الدلالة إذ فيه تفنيد لادعاء النصارى وتنصّل مما خلع عليه من صفات الألوهية والقدرة المطلقة، والاعتراف بقصوره الإرادي وعجزه البشري وأنه تجري عليه سنن الله كغيره من الناس: ﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: 117]، فذلك دليل على أنه بعد توفيته لم يكن الرقيب عليهم إلاّ الله دون المسيح، فإن قوله «كنت أنت» يدل على الحصر. وأن استدلالهم هذا بآي القرآن الكريم هو من جنس استدلالهم بآيات أخرى انتصاراً منهم لدعوى تسمية المسيح خالقاً في القرآن ﴿تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ﴾ [المائدة: 110] والواضح من خلال الآية أن الله لم يذكر عن المسيح خلقاً مطلقاً، ولا خلقاً عاماً، كما ذكر عن نفسه تبارك وتعالى. بل أنه خلق من الطين كهيئة الطير والمراد به تصويره بصورة الطير، وهذا الخلق يقدر عليه عامة الناس، بينما تؤكد الآية أنه إنما فعل التصوير والنفخ بإذنه تعالى.

ومن المعلوم أن مسألة الصلب من القضايا الخلافية بين فرق النصارى ذاتهم. فالنسطورية تقول بأن الإله لم يولد ولم يصلب، بخلاف اليعقوبية التي ترى أن الإله ولد وصلب بينما تذهب الملكية إلى أن الإله ولد ولم يصلب. ويقيم ابن تيمية معادلته على أساس أنه «متى جاز أن يولد، جاز أن يموت ويصلب، وإن لم يجز أن يصلب ويموت لم يجز أن يولد»[1].

المطلب الثاني

مقارنات في العبادة والسلوك

تعتبر المقارنة خلاصة ما توصل إليه ابن تيمية من حقائق من خلال عرضه لعقائد الكتابيين، فهو أميز من كتب في ذلك، بل تفرد في موضوعه، لاعتباره

(1) ابن تيمية، مرجع سابق، ج4، ص259.

عمل يقوم على الاستقصاء، وأنه لا يتم ذلك إلاّ بعد دراسة وتمحيص وتدقيق لعقائد اليهود والنصارى؛ التاريخي منها والمعيش ويعتبر هذا الموضوع من المسائل المكمّلة لجملة المحاور السابقة، التي لم ينتبه لها أصحاب الردود الذين انشغلوا بالقضايا الجوهرية عن المسائل الفرعية ولكنها العملية في حياة الناس وتجنباً للإطالة والاستطراد وما يمكن أن نقع فيه من سلخ للنصوص فإننا سوف نقتصر على المعاني العامة لمضمون المقارنات على النحو التالي:

أولاً: اليهود

- يشبهون الخالق بالمخلوق.
- إن الله يمتنع منه أن ينسخ ما شرعه، كما يمتنع ما لا يدخل في القدرة أو ينافي العلم والحكمة.
- يبالغون في اجتناب النجاسات وتحريم الطيبات.
- يبالغون في طهارة أبدانهم من خبث قلوبهم.
- لهم ذكاء وعلم ومعرفة بلا عبادات ولا أخلاق حسنة.
- قتلوا النبيين والذين يأمرون بالقسط من الناس.
- يغضبون لأنفسهم وينتقمون.
- عرفوا بالكبر والبخل والجبن والقسوة وكتمان العلم وسلوك سبيل الغي وهو سبيل الشهوات والعدوان.

ثانياً: النصارى

- يشبهون المخلوق بالخالق في صفات الكمال المختصة بالخالق، كقولهم إن المسيح هو الله وابن الله.
- يصفون اللاهوت بصفات النقص التي يجب تنزيه الرب عنها، ويسبون الله سباً ما سبه إياه أحد من البشر.
- يجوزون لأكابرهم نسخ شرع الله، ويحللون ما حرم. ويحرمون ما أحل، ويسقطون ما أوجب كالختان والطهارة...

- استحلوا الخبائث وملامسة النجاسات.
- يدعون أنهم يطهرون قلوبهم من نجاسة أبدانهم.
- لهم عبادات وأخلاق بلا علم ومعرفة ولا ذكاء.
- اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم.
- لا يغضبون لربهم ولا ينتقمون.

ثالثاً: المسلمون

- وصفوا الرب بما يستحق من صفات الكمال ونزّهوه عن النقص وأن يكون له مثل.
- له الخلق والأمر، فكما لا يخلق لا يأمره غيره.
- أحل الله لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث.
- يطهرون أبدانهم وقلوبهم جميعاً.
- جمعوا بين العلم النافع والعمل الصالح، بين الزكا والذكاء.
- آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم.
- يغضبون لربهم ويعفون عن حظوظهم.
- أنفع الأمم للخلق: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110] في حين يعتبر النصارى كاليهود «آمنوا ببعض وكفروا ببعض، فأيما هو اللائق عند أولي الألباب، أن نؤمن بجميع كتب الله ورسله، أو نؤمن ببعض ونكفر ببعض، وأيما هو اللائق عند أولي الألباب أن نعبد الله وحده ولا نشرك به شيئا ونعبده بما شرعه على لسان رسوله، أو نبتدع من الشرك والعبادات المبتدعة ما لم ينزل به الله كتاباً ولا بعث به رسولاً ونضاهي المشركين عباد الأوثان»[1].

(1) ابن تيمية، **الجواب الصحيح**، ج3، ص130.

القسم الثالث

خاتمة واستخلاصات

●

المطلب الأول

خلفية التقسيم الموضوعي للكتابين

(مقارنة عامة)

يحدد ابن تيمية كيفية تقسيم المحاور وتفصيل الموضوعات بشكل موجز، ولكنه يحيل إلى تصور شخصي لطبيعة إجابته، فهو يعتبر ذلك من دواعي نصرة الدين وإبطال عقائد ودعاوى المخالفين، بل هو إظهار لدعوة الرسل وإعلان لحقيقة الإسلام بين الناس كافة وقد اختزل ذلك بقوله[1]: «وكان من أسباب نصر الدين وظهوره، أن كتاباً ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى، بما يحتج به علماء دينهم وفضلاء ملتهم قديماً وحديثاً، من الحجج السمعية والعقلية، فاقتضى ذلك أن نذكر من الجواب ما يحصل به فصل الخطاب، وبيان الخطأ من الصواب، لينتفع بذلك أولوا الألباب، ويظهر ما بعث الله به رسله من الميزان والكتاب. وأنا أذكر ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها فصلاً فصلاً، وأتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب فرعاً وأصلاً، وعقداً وحلاً».

فأمام غاية استهداف دعاوى النصارى وما تواضعوا عليه في حياتهم اليومية العقدية؛ تأسيساً من عندهم أو وراثة عن سابقيهم خاصةً ما قررته المجامع النصرانية، أو ما أمرت به الكنيسة وقد أسلموا أمرهم لعلمائهم يشرّعون لهم من الدين ما اشتهوا واختاروا، وقد عبر عن ذلك بشكلٍ قاطع الاختلاف التاريخي

(1) المرجع السابق، ج1، ص98.

بين الكنائس والاتجاهات الدينية النصرانية التي مثلت فسيفساء عقيدة وشريعة لا يجمع بينهما غير تاريخية الانتساب إلى النصرانية، حتى صارت لكل زمانٍ ودورٍ من حياة النصارى دين يختلف عن سابقه لطبيعة حركة النقد والرفض، وكذلك لسعي القائمين على أمر التشريع إلى تقليص الهوّة السحيقة بين ما يأمرون به من «سفه وخزعبلات» وبين طبيعة العقل التي لا تقبل ولا تتبنى إلاّ الحقيقة والمنطق أي ما لا يخالف الفطر البشرية السليمة. فلكل تلك الاعتبارات يجوز أن يتبرأ النصارى من بعض المعتقدات في حقبة تاريخية ما أو يقللون من أهميتها وعدم حضورها الرّسمي في مراسمهم الدينية، لذلك فقد أكد ابن تيمية قصداً على هذا المعطى التاريخي الهام حتى لا يُسفه كتابه أو يتجاوزه التاريخ وذلك بقوله[1]: «وما ذكروه في هذا الكتاب هو عمدتهم الذي يعتمده علماؤهم في مثل هذا الزمان، وقبل هذا الزمان، وإن كان قد يزيد بعضهم على بعض بحسب الأحوال».

وبناءً على طبيعة التصور الشمولي الذي يفهم من خلال كلام ابن تيمية الآنف الذكر، يمكن فهم طبيعة هذا العمل الموسوعي من حيث كمية الموضوعات المحشودة فيه، ومن حيث التوسع في التقديم والعرض والتحليل، وكثرة الاستطراد الذي يأتي على محاور أخرى لم يكن للقارئ سابق علم بطرحها في مثل هذه الموضوعات. إلاّ أنه بعد الخروج منها والتأمل في المعاني التي أضافتها للإيضاح أو التدعيم لا يصعب عليه إيجاد مبررات ذلك، بل يقتنع تمام الاقتناع بضرورتها في تلك الحالة، وأنه لو تم التغاضي عنها أو اختزالها لحصل خلل في طبيعة التحليل.

أما من الناحية المضمونية فقد أقام ابن تيمية كتابه على أساس موضوع محوري تدور في فلكه جميع الموضوعات الأخرى أصلية كانت أم فرعية وهو عقيدة التثليث التي عرضها وناقشها وفنّدها من جميع الوجوه وقد استغرقت خمس مجلدات من النسخة المعتمدة في هذا البحث، وقد جمع في خلال عمله بين مختلف أوجه الاستدلال وأنواع الحجاج مستفيداً من الأدلة النصية الكتابية وآراء علماء النصارى وما دوّن في تراثهم الديني والكلامي وما عليه

(1) المرجع السابق، ج1، ص99.

واقع حالهم، جاعلاً من الشاهد التاريخي مرجعية صلبة للكشف عن تطور المعتقدات النصرانية وأنها تجريبية إنسانية وليست إلاهية المصدر، وهو ما قرّر بقوله[1]: «إن بولس لما صار إلى أثينة دار الفلاسفة، وفيها دار الأصنام، وجد مكتوباً على باب دار العلماء الإله الخفي الذي لا يُعرف، هو الذي خلق العالم، فكانوا لا يعرفون رب العالمين، فكيف يعدل عن طريقة رسل الله وأنبيائه كموسى، وداود، والمسيح، إلى طريقة هؤلاء الكفار المشركين المعطلين، ولكن النصارى ركبوا ديناً من دينين: من دين الأنبياء الموحدين، ودين المشركين» والذي ميّز ابن تيمية في كتابه أنه برغم حشده لأوجه الاستدلال والبحث عن تنوع الحجاج، إلاّ أنه يجعل من القرآن الكريم في جميع الحالات الفيصل والحكم الذي لا معقب لحكمه ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: 14].

وإضافةً للاعتبارات المنهجية السابقة فإنه لا يمكن الإغضاء عن تأثّر ابن تيمية بالواقع العلمي لعصره، والذي اتسم بعدّة خصائص يمكن ملاحظتها في كتاب (الجواب الصحيح) والتي منها:

أولاً: التأليف الموسوعي: وهو وإن كان أمراً شكلياً إلاّ أنه مرتبط بظاهرة علمية تستهدف التوسع والشمول، بربط القضايا الكبرى ببعضها والتفريع بغاية إيفاء الموضوع حقه، وتنبئ بطبيعة الجهد التأسيسي تجاوزاً لحالة الشروحات والحواشي التي تحيل على التقليد الفقهي والمعرفي عامةً، وعلى أن صناعة الكتابة راكدة وسوقها كاسدة، بل أن حركة التفكير المؤسس معدومة، لذلك فإن ابن تيمية يمثل مرحلة تواصل لحركة التأليف المستقل التي انتظم في سلكها عقد فريد من العلماء اختلفت اهتماماتهم وتخصصاتهم وتوجهاتهم[2]، إلاّ أنهم جميعاً يستهدفون النهوض بالفكرة الإسلامية برغم الاختلاف البيّن في تقويم

(1) المرجع السابق، ج5، ص22.

(2) من هؤلاء مثلاً: ابن الأثير، **جامع الأصول والنهاية**، الفخر الرازي: **مفاتيح الغيب**، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، **البحر المحيط**، ابن الأثير: **أسد الغابة والكامل**، البيضاوي، ناصر الدين عبد الله الشيرازي، والمؤرخ كمال الدين الغوطي.

جهد هؤلاء الناس، المهم أن الصورة العامة هي الدفاع عن العقيدة كلٌ حسب مجاله وآلياته ومنهجه.

ثانياً: وجود سوابق تأليفية في الموضوع: سواء من أصحاب الردود الذين أفردوا للموضوع مؤلفات خاصة، أو أصحاب المدرسة الكلامية الذين أدرجوا الموضوع ضمن المباحث الكلامية التي توسعوا فيها، والملاحظ في (الجواب الصحيح) أنه جمع بين المقصدين: الرد على النصارى ومحاورة المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة. وهي الغاية التي قصدها ابن تيمية بأن يجعل من (الجواب الصحيح) كتاب عقيدة لا مجرد إضافة للحركة الكلامية.

ثالثاً: غاية الحسم في كثير من القضايا بوضع مؤلف دقيق في الموضوع المعني، وهو مقصد لا يستوعبه إلاّ عمل موسوعي متخصّص، كالذي نلاحظه في جميع أبواب الفقه أو الأصول والمقاصد أو العقائد لا بهدف التجميع والتبويب فحسب وإنما بغاية التأسيس بعيداً عن التقليد والنّسخ، فكما تعتبر كتب (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم الأندلسي أو (المغني في أبواب التوحيد والعدل) للقاضي عبد الجبار أو (أحكام أهل الذمة) لابن قيم الجوزية مراجع في موضوعها بغض النظر عن الاتجاه الفقهي أو العقائدي لأصحابها فكذلك يعتبر (الجواب الصحيح) قبلة المنشغلين بطبيعة هذه المواضيع المتعلقة بالردود الإسلامية على أهل الكتاب. وهو ما عبر عنه ابن تيمية بقوله[1]: «فاقتضى ذلك أن نذكر من الجواب ما يحصل به فصل الخطاب». فهو قد أتى على جميع المواضيع الجدلية المألوف منها والمستنبط أي بناءً على التفريع والاستطراد والتي يمكن إجمالها في:

- التثليث.
- الكتب.
- الصلب والفداء.
- مقارنات عامة.
- عقيدة النبوّة ورد شبهات النصارى.

---

(1) المرجع السابق، ج1، ص98.

أما رحمت الله الهندي فقد كان أكثر دقة في تنظيم محاور كتابه، ويتضح ذلك من خلال مقدمته التي قرر فيها أن الذي أراد بسط الحديث فيه هو نفس مباحث المناظرة الكبرى التي جمعت بينه وبين القسيس فندر عام 1854 للميلاد، «فتقررت المناظرة في المسائل الخمس التي هي أمهات المسائل المتنازعة بين المسيحيين والمسلمين، أعني: التحريف، والنسخ، والتثليث، وحقيّة القرآن، ونبوّة محمد ﷺ... وحضرت عتبة الأستاذ العلامّة السيد أحمد بن زيني دحلان أدام الله فيضه إلى يوم القيامة فأمرني أن أترجم باللسان العربي هذه المباحث الخمسة... وسميته (إظهار الحق) ورتبته على مقدمة وستة أبواب»[1].

لذلك فقد جاء (إظهار الحق) أفضل ترتيباً وأكثر وضوحاً من (الجواب الصحيح) ولعل سبب ذلك هو أنه بعد كل هذه المرحلة التاريخية المعتبرة أي ما بين الشيخين؛ ابن تيمية ورحمت الله ـ قد توضحت أكثر المحاور الجدلية الإسلامية ـ النصرانية، وبدأت المواضيع تنحصر وتتخلص من كثير من الحيثيات، هذا إلى جانب البعد الزمني عن عصر المتكلمين والمنشغلين بالمباحث المنطقية والفلسفية، مما جعل الأرضية خالية من كل الاهتمامات الجانبية والثانوية، وتركيز الاهتمامات وتوجيه الجهود نحو إشكالية حقيقية؛ وهي استهداف الآخر بما هو حركة استعمارية وحملة تنصيرية للوجود الإسلامي في جوهره، فلم يبقى مع ذلك كثير عناء لتحديد طبيعة الصراع: هل هو كلامي استهلاكي لا يتجاوز المناظرات الاستعراضية، أم صراع هوية يستهدف الأمة الإسلامية في أعز ما تمتلك من رصيد عقائدي ومقومات شخصيتها الذاتية؟.

وأخذاً بتلك الاعتبارات فقد وجه رحمت الله اهتماماته نحو هذه المواضيع بعينها والتي يمكن اختزالها على وجه الحقيقة في المباحث التالية:

- التثليث.
- الكتب.
- عقيدة النبوّة ورد شبهات النصارى.

---

(1) رحمت الله، **إظهار الحق**، ج1، ص8.

أما من ناحية الشبه التاريخي بين عصر المؤلفين فإن الجامع بينهما هو الحركة التأليفية وإن اختلفت أغلب المحاور وانتفت أخرى، فأمام التحدي التنصيري وغلوّه في إظهار عدائه للإسلام في أصوله العقائدية ومقاصده الشرعية وأبعاده القيمية والخلقية، تحالفت إرادة المسلمين وتكاتفت جهودهم؛ بين خاصة وعامة، خاصّة قامت بمهمة تنشيط حركة التأليف وإعادة صياغة جديدة لنمط الردود الإسلامية بما يستجيب للواقع، وعامّة أدّت دورها التاريخي بضمان التفافها حول العلماء وتسليمهم زمام القيادة الفكرية. وهو ما تم بالفعل، ولعل خير دليل على ذلك كمية المؤلفات التي بدأت تظهر في المكتبات، وسرعة انتشارها بين الناس؛ مما يعني أن القضية الفكرية ذات الطابع العقائدي أخذت طريقها إلى أذهان العامة، كما أن انتشار الكتاب هو دلالة في حد ذاته على إعادة تشكل وعي الناس على أسس واقعية مرتبطة بقضايا الأمة الحقيقية، ولعل قضية الردود الإسلامية على النصارى هي خير تعبير عن هذا الرقي المعرفي الذي تجاوز منذ قرون المباحث الكلامية الجافة نحو اهتمامات واقعية تهم المسلم في جوهر معتقده.

والذي يجب التأكيد عليه هو أن (الجواب الصحيح) جاء رداً على رسالة خطية من بولس الراهب وهو أحد علماء النصارى، مما يعني أن الجدل الديني كان في صورة أرقى أي على أرضية فكرية يحكمها تبادل الآراء والتعويل على الحجاج العقلي، والمنطقي، مع اعتبار الرصيد التاريخي والسنّد الكتابي، بينما (إظهار الحق) جاء استجابة لتحدي واقعي أي لمواجهة حركة استعمارية تنصيرية متحالفة، تريد الفتك بالمسلمين والقضاء على تاريخ الحضارة الإسلامية في شبه القارة الهندية، بينما نرى في الجهة المقابلة أنه لما تجرأ نصراني[1] وسبّ الرسول ﷺ ثارت جموع المسلمين، وطالبت بسفك دمه، قام ابن تيمية بتأليف كتابه: «الصارم المسلول على شاتم الرسول».

كل تلك الاعتبارات مجتمعة ساهمت في رسم معالم تحديد المواضيع الجدلية أو مباحث الردود في كلا الكتابين، فللتطويل والتفريع مبرّره كما أن

(1) واقعة عساف النصراني عام 693 للهجرة؛ ابن كثير: **البداية والنهاية**، م7، ج13، ص278.

للاختزال والاقتصار على مواضع بعينها مبرّرها، إلاّ أنهما يمثلان عملاً موسوعياً استجاب كل منها للتحدي بصورته الخاصة، والذي يمكن استخلاصه من خلال هذه المقارنات أن (إظهار الحق) هو صياغة جديدة لـ(الجواب الصحيح) على مستوى المضمون والمنهج، استفاد فيه رحمت الله من تراث الردود الإسلامية، كما استفاد من المدرسة الحديثة في التبويب والعرض وحسن التنسيق.

المطلب الثاني
النصرانية التاريخية من خلال الكتابين

إنّ الدراسة العلمية التي قام بها المؤلفان في خلال العرض والنقد لما هو عقائد نصرانية أو شعائر تعبدية لا تقف عند حدود عرض الإشكال والرد عليه من المنظور الإسلامي وتفنيده بشتى الإمكانيات المتاحة وإنما جوهر العمل يتجاوز ذلك أشواطاً كثيرة نحو الدراسة الاجتماعية الثقافية، والخلقية القيمية للنصارى التاريخيين أو المعاصرين للمؤلفين، وهو عمل لا يقل في أهميته عن المقصد الرئيس للردود الإسلامية، بل هو أساسها بالكشف عن الواقع الثقافي والأخلاقي والديني ليس بالضرورة أن يتم عبر تخصيص حيّز لها ضمن الردود وإنما يفهم من خلال النقود العقائدية بما أن الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل، فمن الطبيعي أن تكون الصورة الظاهرة للواقع الاجتماعي والحيوي للنصارى هو انعكاس للمقولات الدينية العقدية. فالطقس العبادي والمعيشي هو بالضرورة انعكاس للمقدّس الاعتقادي. فليس الهيئة الاجتماعية الخلقية بالتي تحدّد العقائد، وإنما العقائد هي التي تخرج الممارسة والسلوك في صورتها النهائية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 25]، «فأين هذا ممن يصور صور المخلوقين في الكنائس ويعظمها ويستشفع بمن صورت على صورته؟»[1].

ويذهب رحمت الله إلى[2] «أن كتب العهد العتيق ناطقة بأن الله واحد

(1) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج1، ص349.
(2) رحمت الله، **إظهار الحق**، ج3، ص682.

أزلي أبدي لا يموت، قادر يفعل ما يشاء، ليس كمثله شيء لا في الذات ولا في الصفات، بريء من الجسم والشكل، وهذا الأمر لشهرته وكثرته في تلك الكتب غير محتاج إلى الشواهد». مما يعني أن الانحراف الديني الذي وقع فيه النصارى هو نتيجة للفعل التاريخي البشري، أي أنه غير منصوص عليه في الكتب الأصلية. بل حتى الكتب التي حرفت قصداً، شاهدة على ذلك، إما لسلامة بعض مواضعها من التحريف، أو لدلالة تناقضها الداخلي أو لاختلافها مع غيرها أي فيما بينها.

وبناءً على تلك المقدمات فإنه يمكن بسط الموضوع من زوايا ثلاث متناسقة لاعتبارها وليدة التطور العقدي الصحيح الذي جاء به القرآن الكريم في خصائصه العقائدية والتشريعية والقصصية:

أ ـ **مخالفة دين المسيح**: أثبت ابن تيمية في (الجواب الصحيح) أسماء فرق عدة من فرق النصارى كما ذكرت مقررات المجامع المسكونية إلى جانب إيراده لوقائع تاريخية تتعلق بتشكل العقائد النصرانية، ولاعتبارنا أن (الجواب الصحيح) هو العمل الموسوعي المتخصص في مجاله فإنه يكاد يكون مصدرنا الوحيد في معرفة تفاصيل المراحل التي مرت بها مخالفة النصارى لدين المسيح عليه السلام والبواعث عليها. على أن بولس هو الذي اعتبر المسؤول الرئيسي عن ابتعاد النصارى عن الدين القويم، خاصةً في تأثره البالغ بالفلسفة اليونانية وما كان عليه أصحاب الأوثان[1] إلى جانب اتسام سلوكه بالنفاق والانتهازية فكان يهودياً مع اليهود ووثنياً مع الروم وموحداً مع الموحدين «أنا رجلٌ حُرٌّ عند الناس؛ ولكني جعلت من نفسي عبداً لجميع الناس حتى أربح أكثرهم؛ فصرت لليهود يهودياً... وصرت لأهل الشريعة من أهل الشريعة... وصِرت للذين بلا شريعة كالذي بلا شريعة[2].

وباستقراء واقع النصارى وما هم عليه من عقائد وطقوس يلاحظ البون الشاسع والفرق الكبير بين أصل التوحيد الذي جاء به عيسى ابن مريم وما

(1) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج5، ص22.
(2) **رسالة كورنثوس الأولى**، 9/ 19 ـ 24.

أمرهم به من طاعة الله ورسوله والتزام أوامره ونواهيه ﴿رَافِعُكَ إِلَيَّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَفَأَعْبُدُونِ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ كُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ . . .﴾ [البقرة: 213]، وبين ما هم عليه في الحياة الدينية العملية، والملاحظ أن المؤلف يحكّم النص القرآني في النصارى لاعتباره الفيصل في تحديد الموقف العقدي من أصحاب العقائد والملل الأخرى، بينما نراه في جانب آخر يقوم بعملية مقارنة بين النصارى وكثير من الصوفية الذين لم يهتموا بالناحية التشريعية للنصرانية، بينما قدروا فيها البعد الروحي وقد انعكس ذلك على أفكارهم وشاع في أشعارهم ومقولاتهم، ومن ذلك ما قاله الحلاّج:

سبحان من أظهر ناسوته سر سنا لاهوته الثاقب
ثم بدا في خلقه ظاهراً في صورة الآكل والشارب
حتى لقد عابته خلقته كلحظة الحاجب للحاجب[1]

ويتحمل قسطنطين بن هيلانة الحرانية مع بولس قسطاً وافراً من المسؤولية التاريخية في التحريف «فالنصارى تضع لهم عقائدهم وشرائعهم أكابرهم بعد المسيح كما وضع لهم الثلاث مائة والثمانية عشر الذين كانوا في زمن قسطنطين الملك الأمانة التي اتفقوا عليها ولعنوا من خالفها. . . وفيها أمور لم ينزل الله بها كتاباً، بل تخالف ما أنزله الله من الكتب مع مخالفتها للعقل الصريح»[2]، ولم تقف عملية التبديل في عهد قسطنطين بل تفاقمت إثره، ولكنها اتخذت شكلاً جديداً عن طريق المجامع التي ادعت مشروعية التحليل والتحريم، «وزعموا أن ما شرعه أكابرهم من الدين فإن المسيح يمضيه لهم. . . والنصارى يجوّزون لأكابرهم أن ينسخوا شرع الله بآرائهم»[3]. فحق فيهم قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 14].

(1) المرجع السابق، ج1، ص386.
(2) المرجع السابق، ج1، ص341.
(3) المرجع السابق، ج1، ص341.

لذلك فإن مخالفة النصارى لدين المسيح الأصلي تكونت نتيجة هذه التراكمات التاريخية، فجاءت ضاربة للأصول والفروع حسب تعبير أصحاب الردود «وإذا كان الغلو في الدين المتمثّل في تأليه عيسى وعبادته من دون الله أخطر مطعن... فإن طقوس النصارى وفّرت هي بدورها مجالاً لإبراز الفرق بين ما أمروا به وبين ما يقومون به من أشكال العبادة[1]. فالمفارقة جد واضحة بين ما بيّنه عيسى عليه السلام من أن الحياة الأبدية أن يعرف الناس أن الله واحد حقيقي، وأن عيسى عليه السلام رسوله. وبين ما تواضع عليه النصارى من أن الحياة الأبدية هي أن يعرفوا أن ذات الله ثلاثة أقانيم ممتازة بامتياز حقيقي، وأن عيسى إنسان وإله أو أن عيسى إله مجسّم... فثبت أن مدار النجاة هو اعتقاد التوحيد الحقيقي لا اعتقاد التثليث وهَوَسات التثليثيين[2].

ب ـ **العبادات والطقوس**: تعتبر العبادات والطقوس انعكاساً طبيعياً للاعتقاد الديني وهي الحالة الطبيعية لما عليه النصارى، وبما أن مخالفة المسيح أمراً واقعاً لا محالة. وقد كنا عرفنا ذلك في المطلب السابق، فإن ما تواضع عليه النصارى من أصناف العبادة والشعائر وهو بالضرورة اجتهاد بشري تاريخي أخذ صفة القداسة نتيجة لغلبة الضمير الجمعي الذي اتخذ من العامل التاريخي سنداً لإضفاء الشرعية على ذلك، وجعله سراً من أسرار الكنيسة تفرّدت به» وبنفي القرآن مسألة صلب المسيح وقتله يكون قد نفى كل ما ترتب عن هذه العقيدة لدى المسيحيين»[3]، بل إن كثيراً من النصارى لا يجعل لتلك الطقوس أي قداسة وأنها مجرّد إرث تاريخي لم يثبت بعد[4]. وبناءً على منهجي المؤلفين في عرض موضوعات الكتاب فإننا سنكتفي بترتيب مادتها على النحو التالي:

- **الطهارة**: ليس للنصارى طهارة وإنما يؤدون صلاتهم بلا غسل ولا

---

(1) الشرفي، عبد المجيد: مرجع سابق: ص433 (بتصرف).

(2) رحمت الله: مرجع سابق، ج3 ـ ص736.

(3) العايب، سلوى، **المسيحية العربية وتطوراتها**، بيروت: دار الطليعة، ط2/ 1998، ص116.

(4) انظر: نقد سبينوزا في كتابه السابق، حيث اعتبر أن طقوس الدين النصراني «هي بمثابة آيات خارجية للكنيسة الشاملة، وليست أموراً توصل إلى السعادة الروحية أو لها في ذاتها أي طابع مقدس»؛ ص213.

وضوء وقد قال ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»[1]. والنصارى يصلون بغير طهور.

- **الصلاة والقبلة**: يخالف النصارى شروط قبول الصلاة وصحتها، لقول الرسول ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، فهم «لا يقرؤونها، والصلاة التي فرضها وأثنى عليها مشتملة على استقبال الكعبة وعلى ركوع وسجدتين في كل ركعة، وغير ذلك مما لا يفعله النصارى فكيف يمدحهم بإقامة الصلاة وهم لا يقيمون الصلاة التي أمر بإقامتها»[2]، فخالفوا بذلك ما جاء به عيسى ابن مريم عليه ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ مُّتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا فَٱعْبُدُونِ وَٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ﴾ [الصف: 6]، فهو إخبار عن أن عيسى صدق بالرسول والكتاب الذي قبله وهو التوراة، وبشر بالرسول الذي يأتي بعده وهو أحمد الذي أنزل عليه قوله تعالى: ﴿ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 144]، فلم يجعل ما ابتدعه أهل الكتاب من القبلة، فلذلك قال: ﴿شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [البقرة: 148]، لم يقل: إنا جعلنا لكل وجهة، كما قال في المنسك والشرعة والمنهاج[3]. وفي القرآن توجيه لطلب الحقيقة ﴿قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 7]، أي يسألون أهل الكتاب عن الدين الذي بعث الله به رسله، وهو دين الإسلام الذي اتفقت عليه الرسل، كالأمر بالتوحيد، والصدق، والعدل، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والنهي عن الشرك، والظلم والفواحش[4].

إلاّ أن النصارى التجأوا إلى أكابرهم يشرعون لهم من أوجه العبادة ما يتفق وأهواءهم، زد على ذلك طبيعة العداء الذي ميّز علاقة النصارى باليهود،

---

(1) مسلم: **صحيح مسلم**، كتاب الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة، حديث رقم 329.
(2) ابن تيمية، **الجواب الصحيح**، ج2، ص279.
(3) المرجع السابق، ج5، ص343.
(4) المرجع السابق، ج2، ص363.

فإسراف ذم اليهود للمسيح عليه السلام قابله مبالغة النصارى في تعظيمه، وقد حرصُوا بذلك على مخالفة كل ما كان شعار اليهود أو تربطه بمعتقدهم صلة. لذلك سعوا إلى التحرر التدريجي من الأنماط العبادية الموروثة عن العهد القديم في القرابين و الخدمة أو في أحكام الأسرة والقصاص، كما أن نيّة بولس في كسب الوثنيين اصطدمت بما كرهوه من طقوس والتزامات لم يتعودوها، فأصدر ما يعرف بالفتوى العامّة للإجهاز على ما تبقى من دين المسيح عليه السلام، وهو خلاف ما يعلنه: «أعمل هذا كلُّه في سبيل البشارة لأشارك في خيراتها»[1]، فما وضعه لهم أكابرهم من القوانين الدينية والنواميس الشرعية، ليس منقولاً لا عن الأنبياء ولا عن الحواريين، فكما ابتدعوا لهم الأمانة التي هي أصل اعتقادهم، ابتدعوا لهم الصلاة إلى الشرق.

- **تعظيم الصليب والصور**: ودلالة بطلان ما يعتقده النصارى ما جاء ذكره في الحديث النبوي الشريف: «ينزل عيسى بن مريم من السماء على المنارة البيضاء شرقي دمشق، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير...»[2]، وهو ما أورده ابن تيمية[3]، وابتدعوا لهم أعيادهم، كعيد الصليب، وغيره من الأعياد. وكذلك قول النبي ﷺ لعدي بن حاتم لما سمعه يقرأ قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 31]، فقال عدي: لم يعبدوهم، فقال له النبي ﷺ: «إنهم أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم»[4].

لقد كان ابن تيمية أكثر دقة من رحمت الله في تحديد الموضوعات وإذا استثنينا الإشارات العامة في (إظهار الحق) فإنما نكاد لا نعثر على تقويم حقيقي لواقع النصارى أكثر مما هو تفنيد نظري لمقولاتهم، إنّ الذي يميز (الجواب الصحيح)، هو اشتماله على كل ما يهم النصارى في عقائدهم وشعائرهم

---

(1) **رسالة كورنثوس الأولى**، 9/ 23.

(2) البخاري: **صحيح البخاري**، كتاب المظالم والغضب، باب: كسر الصليب وقتل الخنزير، حديث رقم 2296.

(3) المرجع السابق، ج3، ص174.

(4) الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، حديث 3019.

وطقوسهم، والرصد التاريخي للتحولات الجوهرية العميقة في البنية الدينية. كما أن الذي يميز ابن تيمية عن رحمت الله هو أنه مؤسس المنهج وضابط لقواعده الأولية، ولذلك تبعاته، في حين حصر رحمت الله عمله في الرد على مقولات النصارى بما هي عقائد نظرية بمعزل عن الطقوس والشعائر. كما أن الذي يميز ابن تيمية هو كثرة وضعه لخلاصات حاسمة يقرّر فيها المسائل حسب المحاور فهو يقرّر أن النصارى «أحدثوا ألفاظ الأقانيم، وهي ألفاظ لا توجد في كلام الأنبياء، وكما أحدثوا الأصنام المرقومة بدل الأصنام المجسدة، والصلاة إلى الشمس والقمر والكواكب، بدل الصلاة لها، والصيام في وقت الربيع ليجمعوا بين الدين الشرعي والأمر الطبيعي وغير ذلك»[1]، فالميزة الإضافية لابن تيمية أنه يعلّل خلاصاته وما يقرّره فيما يخص العقائد حتى يكون أكثر موضوعياً وملتزماً لمسلكه الذي اختاره في مقدمة كتابه.

ج ـ السلوك والأخلاق: يعتبر النص القرآني هو المحدّد في الكشف عن سلوك النصارى، الذي ينحدر بصفة طبيعية من ضوابطهم العقدية وممارساتهم الطقسية العبادية. فمن هؤلاء صنف تبيّن الحق في ما أنزل على محمد ﷺ، وتفاعل إيجابياً مع دعوة الإسلام ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: 82 ـ 83] وقد نزلت في وفد النجاشي القادمين من الحبشة، وهي تصدق كذلك على من كانوا متبعين لدين المسيح عليه السلام ممن أدركهم سلمان الفارسي بالموصل ونصيبين وعمورية[2] وبحيرا الراهب وورقة بن نوفل.

أما الصنف الآخر من النصارى فقد ذكروا في معرض الذم: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَاۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ

(1) المرجع السابق، ج5، ص23.
(2) المرجع السابق، ج3، ص16.

فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: 27]. فلم يحصل مدح للرهبانية ولم يكتبها الله عليهم ابتغاء رضوانه، وإنما حصل ذم لها، وذم فعلهم لأنهم ما رعوها حق رعايتها، بل أنهم بفعلهم هذا حرّموا ما أحل الله وأحلوا ما حرّم الله، فجاء فعلهم مخالف لمقاصد الشرع. لمخالفتهم ما كان عليه المسيح عليه السلام ومن معه، «بل الذين صحبوه كالحواريين لم يكن فيهم راهب، وإنما ابتدعت الرهبانية بعد ذلك»[1]، وبذلك يكون قد اشترك في هذه المآخذ رجال الكنيسة وعامّة النصارى الذين كانت أهم ميزاتهم التناقض بين قولهم وفعلهم. إلى جانب فشّو الكذب والجهل والحرص على الدنيا وطلب الرئاسة بينهم.

وإن كانت هذه الأمور من المسائل المعتادة الشائعة بينهم فإن الذي كان محل طعن ونقد هو منصب الكهنوت الذي يرفع رجل الدين ويؤهله منزلة فريدة من بين عامة المؤمنين قصد مغفرة الخطايا والتجاوز عن الذنوب، وقد تعلقت بهذا المنصب الكهنوتي ثلاث ظواهر تحريفية طاغية في دين النصارى وهي: الاعتراف والغفران والجهالة. فيصبح رجل الدين هو مصدر الغفران وإن تكررت الخطيئة لذلك فقد نسب النصارى لرؤسائهم الخوارق والمعجزات قصد تحقيق الالتفاف حولهم أقلها عظمة التجربة التي قامت بها هيلانة الحرّانية قصد معرفة خشبة الصليب الحقيقية، ثم جعلت من ذلك عيداً[2]. بل إن هذه الخوارق مناسبة لإبراز حيل رؤسائهم وخداعهم واستغلالهم لسذاجة عوامهم. و«من حيلهم الكثيرة النار التي يظن عوامهم أنها تنزل من السماء في عيدهم في قمامة وهي حيلة قد شهدها غير واحد من المسلمين والنصارى ورأوها بعيونهم أنها نار مصنوعة يضلون بها عوامهم.. فجميع ما عند النصارى المبدلين لدين المسيح من الخوارق، إما حال شيطاني، وإما محال بهتاني ليس فيه شيء من كرامات الصالحين»[3]. وقد عقد ابن تيمية[4] لذلك فصلاً خاصاً للتفريق بين المعجزات والكرامات والخوارق والحيل الشيطانية.

---

(1) المرجع السابق، ج2، ص194.
(2) المرجع السابق، ج3، ص30.
(3) المرجع السابق، ج2، ص340.
(4) المرجع السابق، ج6، ص393.

وما ينطبق على رجال الدين ينطبق من باب أولى وأحرى على جمهور أتباعهم من النصارى، إذ كان هؤلاء يقتدون بأولئك، ولعل المأخذ الرئيس الذي ووجه به النصارى في مخالفة سلوكهم للتعاليم النصرانية وبصفة أعم في مخالفة أعمالهم لأقوالهم، فهم يدّعون الرأفة والرحمة وينشرون شعارات المحبة والأخوة والسلام ولا ينسى التاريخ الحديث المجزرة الرهيبة التي حصد فيها الكاثوليك رؤوس البروتستانت وهم في ضيافتهم[1]، كما أن التاريخ لا ينسى محاكم التفتيش في الأندلس والتي أزهقت فيها أرواح المسلمين ولم ينجوا فيها من بطش النصارى حتى اليهود الذين احتموا بالمناطق الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في ظل الدولة الإسلامية[2] «أما الكنيسة الرومانية فقد استعملت مرات كثيرة الاضطهادات والطرد المزعج ضد البروتستانت... إنها أحرقت في النار أقل ما يكون مائتين وثلاثين ألفاً من الذين آمنوا بيسوع دون البابا»[3]. فإذا كان هذا فعل المؤسسة التشريعية التي تضبط للناس دينهم وتؤسس لهم العقائد فلا غرابة إذا صدر عن العامة مثله أو أكثر. لما لا والمبرّر الشرعي جدّ قوي.

المطلب الثالث

علاقة التاريخ بالمحاور الجدلية

إنه من الطبيعي أن نجعل للتاريخ دوراً معتبراً في تحديد ملامح المحاور الجدلية، فكثرة الأحداث التاريخية التي حصلت زمن ابن تيمية خلفت آثاراً واضحة في مؤلفاته، فكما أن حادثة عساف النصراني عام 693 للهجرة كانت سبباً في تأليف (الصارم المسلول على شاتم الرسول)، فكذلك الحروب الصليبية وتجاوزات النصارى رعايا الدولة الإسلامية، ونشاطهم الفكري وما يتبادلونه من رسائل وما يعلنوه من عقائد أثرت بشكل أو بآخر في بعض المسلمين خاصةً المتصوفة منهم، كل ذلك يمكن اعتباره مؤثرات ساهمت

(1) رحمت الله: **إظهار الحق**، ج4، ص1288.
(2) المرجع السابق، ج4، ص1273 وما بعدها.
(3) المرجع السابق، ج4، ص1280.

بأقدار في توجيه مواضيع (الجواب الصحيح)، وقد ذكر ابن تيمية[1] حال بولس الأنطاكي وإعجابه برسالته وقد عظّم هذه الرسالة، وسماها: «الكتاب المنطقي لدولة خاني المبرهن عن الاعتقاد الصحيح والرأي المستقيم»؛ بينما يقرّر في موضع آخر أنه «بمعرفة حقيقة دين النصارى وبطلانه، يعرف به بطلان ما يشبه أقوالهم، من أقوال أهل الإلحاد والبدع»، إذ أن عامّة ما عندهم ألفاظ متشابهة لا تؤدي مستقلة إلى معنى.

كما أن واقع الاحتلال الإنكليزي بالهند وما استتبعه من نفوذ وهيمنة، وبداية حركة التنصير بين أبناء المسلمين والتي أخذت بعد فترة طابع العنف والإكراه وما شكلّه ذلك من خطر على عامة المسلمين «خوف مزلة أقدام بعض الجهّال الذين هم كالأنعام»، فإن كل ذلك حرض علماء الإسلام على الرد ومواجهة الحجة بالحجة ومكافحة الرأي بالرأي، قصد تزييف عقائد النصارى وكشف تهافت ما يدعون إليه، وأن المنصرين سدنة الاستعمار وأعوانه. فكان ذلك دافعاً لرحمت الله أن يضع في بادئ الأمر كتب ورسائل في الغرض «لكني لما اطلعت على تقريراتهم وتحريراتهم، ووصلت إليّ رسائل كثيرة من مؤلفاتهم، استحسنت أن أجتهد أيضاً بقدر الوسع والإمكان، فألفت أولاً الكتب والرسائل ليظهر الحال لأولي الألباب، واستدعيت ثانياً من القسيس الذي كان بارعاً وأعلى كعباً من العلماء المسيحيين... أن يقع بيني وبينه المناظرة في المجلس العام...»[2]، كما يعتبر تزييف «فندر» الحقيقة وحرصاً من رحمت الله على توثيق حيثيات المناظرة سبباً في تأليف كتاب (إظهار الحق) الذي جاء استجابةً لمتطلبات المرحلة.

(1) ابن تيمية: **الجواب الصحيح**، ج1، ص98 وما بعدها (بتصرف).
(2) رحمت الله: **إظهار الحق**، ج1، ص5 وما بعدها (بتصرف).